AL-MUHASIBOON

العدد (24) ابريل 2003 - السنة التاسعة

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

استلام الموقع الجديد لمقر الجمعية

- أنشطة تدريبية وتأهيلية وثقافية
- طرق المحاسبة عن الاندماج
- استغلال المعلومات السرية
- أهمية الوظيفة المالية بالمشروع
- الرقابة على خطة الطوارىء
- البنوك وإمكانيات التجارة الإلكترونية

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

الافتتاحية

طموحات كبيرة في ظل المقر الجديد

بتوفيق من الله سبحانه وتعالى نجحت المساعي المخلصة لمجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الحصول على الموقع المخصص للمقر الجديد للجمعية بدلا من مقرها الحالي، ولا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة المسئولين في الدولة على جهودهم المخلصة وحسن تقديرهم لأهمية أنشطة وانجازات الجمعية، ومع هذا الانجاز تزداد طموحاتنا لتحقيق المزيد من الأنشطة والفعاليات العلمية والمهنية والثقافية والاجتماعية، خاصة في ظل مقر جديد نأمل أن نتمكن من انشائه في القريب العاجل وتجهيزه بما يواكب تلك الطموحات بحيث يشمل العديد من القاعات المتنوعة المجهزة بأحدث الوسائل العلمية والثقافية والترفيهية التي تساهم في توسيع نطاق تقديم الخدمات والأنشطة المتميزة من أجل العمل على تحقيق تطلعات السادة الأعضاء وحثهم على التواصل المستمر مع الجمعية لتحقيق المزيد من الإنجازات لخدمة أهدافها السامية .

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

عبد اللطيف عبد الله هوشان الماجد

العدد (٢٤) السنة التاسعة
دورية علمية متخصصة تصدر عن
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المحاسبون
AL-MUHASIBOON

رئيس التحرير
The Editor-in-Chief
عبد اللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed

سكرتير التحرير
Editing Secretary
علي محمد أحمد ندا
Ali Mohamed A.Nada

هيئة التحرير
The Board of Editors
يوسف إبراهيم المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
عبدالعزيز منصور المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
إياد عبدالله الرشيد
Eyad A. Al-Rashaid

المستشارون
Consultants
د. محمود عبدالملك فخرا
Dr. Mahmoud A. Fakhra
د. مصطفى أحمد الشامي
Dr. Moustafa A. Al-Shami
أ. حسين شباب الديحاني
Mr. Hussain Sh. Al-Dehani

■ أخبار الجمعية 4
- استلام الموقع الجديد للجمعية.
- الدورات التدريبية والتأهيلية.
- امتحان القيد.
- ندوة التعديلات الجديدة على قانون التأمينات الاجتماعية.
- ندوة اصلاح المسار الاقتصادي.
- أخبار هيئة المحاسبة والمراجعة لدولة مجلس التعاون.
- مرحباً بأعضائنا الجدد.
- تهنئة المحاسبون.

■ شؤون مهنية 14
- قالوا عن كادر المحاسبين؟
- كيف نحقق الكادر؟

■ المراسلات

ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون» ص.ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت برقيا: المراجعة - دولة الكويت - فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢ هاتف ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢
موقع الجمعية على شبكة الإنترنت:

Correspondence:
Should be addressd to: The Editor-in-Chief Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472, Safat - 13085 - State of Kuwait, Cable: Al-Murajaa - State of Kuwait. Fax:00965 4836012 Tel.:4841662 - 4849799
http:\www.Kaaa.net

■ الإعلانات

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص.ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت - برقيا: المراجعة - الكويت
فاكس: ٠٠٩٦٥-٤٨٣٦٠١٢
هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢

Advertisements
Agreements in this regard should be made with the management of Kuwaiti Association of Accountants and Auditors. P.O.Box 22472, State of Kuwait
Fax:00965 - 4836012 Tel.:4841662 - 4849799

تصميم وتنفيذ وطباعة
كـوالتـي بـرس
QUALITY PRESS
Tel. 4846636 Fax 4846761

استلام الموقع المخصص لاقامة مبنى مقر الجمعية الجديد

تم بحمد الله وتتويجاً للجهود المخلصة التى قام بها مجلس ادارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية استلام الموقع الذي تم تخصيصه رسمياً من قبل الدولة لانشاء مبنى مقر الجمعية الجديد عليه بمنطقة ميدان حولي على شارع الخرطوم امتداد شارع الفحيحيل السريع ويقدر اجمالي مساحته (١٦٠٠ متر مربع) ، وذلك بدلاً من مقرها الحالي الذي طالبت ادارة املاك الدولة بوزارة المالية اخلائه ضمن مجموعة جمعيات النفع العام الكائنة بمنطقة الشويخ الشمالي نظراً لاقامة مشروع اسكاني في تلك المنطقة .

وقد قام السيد / عبداللطيف الماجد - رئيس مجلس ادارة الجمعية بتوقيع عقد التخصيص مع السيد/ محمد العاصم- مدير ادارة عقود أملاك الدولة بوزارة المالية وذلك خلال شهر فبراير الماضي، كما قام كل من السيد/ عبداللطيف الأحمد رئيس لجنة المقر وأعضاء لجنة المقر، كل من السادة/ يوسف المزروعي وناصر العنزي باستلام الموقع من بلدية الكويت، حيث سيتم بإذن الله تعالى البدء في اتخاذ الاجراءات اللازمة لانشاء المقر الجديد للجمعية وذلك ابتداء من استدعاء المكاتب الهندسية المتخصصة لانجاز التصميم ومن ثم بناء وانشاء المقر.

وجدير بالذكر بأنه بناءا على خطة العمل التي وضعها مجلس ادارة الجمعية الخاصة بانشاء المقر الجديد تم الاخذ بالاعتبار أن

رئيس مجلس إدارة الجمعية ومدير إدارة عقود أملاك الدولة بوزارة المالية يوقعان عقد المقر الجديد

أعضاء لجنة المقر يتسلمون موقع الجمعية

Issue No. (24) Year 9
A Specialized Scientific Periodical Puplished By
Kuwaiti Association of Accountants and Auditors

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
BOARD OF (KAAA)

عبداللطيف عبدالله هوشان الماجد
Abdul Lathif Abdallah Hoshan Al-Majed
رئيس مجلس الإدارة Chairman

خالد عبدالله محمد الغانم
Khalid A.Al-Ghanem
نائب الرئيس Vice-Chairman

إياد عبدالله الرشيد
Eyad A. Al-Rashaid
أمين السر General Secretary

طلال فهد ثنيان الغانم
Talal F. Th. Alghanim
أمين الصندوق Treasurer

عبداللطيف أحمد عبدالله الأحمد
Abdullatif A. Al-Ahmad
عضو مجلس الإدارة – الأمين العام المساعد للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب.

عبدالعزيز منصور المنصور
Abdulaziz M. Al-Mansour
عضو مجلس الإدارة

ناصر خليف العنزي
Naser Khalif Al-Anizi
عضو مجلس الإدارة

يوسف خالد زيد النويف
Yousif Khalid Zaid Al-Nuwaief
عضو مجلس الإدارة

يوسف إبراهيم يوسف المزروعي
Yousif I. Al-Mazroi
عضو مجلس الإدارة

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر وهي غير مسؤولة عما ينشر من آراء.

■ **دراسات** 18
- طرق المحاسبة عن الاندماج.

■ **بحوث ومقالات** 26
- استغلال المعلومات السرية وحاجة سوق الأوراق المالية إلى مشروع قانون.
- أهمية الوظيفة المالية بالمشروع.
- الرقابة على خطة الطوارئ واستمرارية الأعمال.
- البنوك وإمكانيات التجارة الالكترونية.

■ **موجز محلي** 36
■ **مال وأعمال** 56
■ **في دائرة الضوء** 63
- جمعية الكشافة الكويتية.

■ **الاشتراكات**
-الكويت ودول مجلس التعاون : ٢,٥ دينار كويتي لأعضاء الجمعية ٥ دنانير كويتية للأفراد: ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
- الدول العربية: ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد،١٦ دينارا كويتيا أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الأجنبية: ٨٠ دولار أمريكيا للمؤسسات.
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون».

Subscriptions
- Kuwait and GCC Countries: 2.5 K.D for KAAA Mebers. 5 K.D for individuals, 8 K.D for companies and establishments.
- Arab Countries:10 K.D or the Equivalent in local curency for companies and establishments. Non-Arab Countries: $50 individuals, $80 for companies and establishment.
(The Subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor-in-Chief of Al Muhasiboon Magazine).

■ **الأسعار**
سعر النسخة:
- أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أو ما يعادله بالعملة المحلية مضافاً إليه اجور البريد.
- بقية دول العالم ٥ دولار أمريكي مضافاً إليها أجور البريد.

Prices
Price of one copy:
-1/2 K.D for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries One K.D or the equivalent in local curency plus airmail charges.
- Other countries: $5 plus airmail charges.

يتضمن المقر الجديد عدة قاعات كبيرة لاقامة المؤتمرات والندوات العلمية والمهنية والثقافية ، كذلك عدد من القاعات التدريبية المجهزة باحدث الوسائل العلمية، ويطمح مجلس الادارة في التمكن من سرعة انشاء هذا المقر نظراً لما سوف يحتويه من امكانيات وتجهيزات حديثة ستساهم مساهمة فعالة في اثراء انشطة الجمعية العلمية والمهنية والثقافية والاجتماعية والتي تعود دون شك بنفعها على جميع اعضاء الجمعية بل وعلى جميع افراد المجتمع المستفيدين من انشطة وانجازات وخدمات الجمعية بصفتها جمعية نفع عام يعود نفعها على الجميع وعلى بلدنا الحبيب بالخير .

وفى هذا الصدد يتقدم مجلس ادارة الجمعية بجزيل الشكر والتقدير الى مجلس الوزراء الموقر على موافقته الكريمة على تخصيص هذا الموقع ، والى المجلس البلدي الموقر على جهوده المخلصة وتقديره لاهمية انشطة وانجازات الجمعية ، وكذلك السادة المسئولين والعاملين في بلدية الكويت وادارة املاك الدولة بوزارة المالية على ما قدموه من جهود مخلصة لمساعدة الجمعية .

حفل عشاء عيد الاضحى المبارك

اقامت اللجنة الثقافية بالجمعية حفل عشاء عيد الاضحى المبارك يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٣/٢/١٧، وذلك حسب ما اعتادت عليه الجمعية في كل عام بإقامة هذا الحفل بعد انتهاء اجازة كل من عيد الفطر وعيد الاضحى ، بهدف استمرار التواصل والتآلف بين اعضاء الجمعية وتبادل الآراء الخاصة بجميع الأمور التي تهم المهنة والقائمين عليها ، حيث حضر الاحتفال جمع كبير من أعضاء الجمعية .

جانب من حضور حفل عيد الأضحى المبارك

وجانب آخر من حضور الحفل

الـــــدورات التدريبيـــــة

اختتام الجزء الأول من الموسم التدريبي ٢٠٠٢/٢٠٠٣

اختتمت لجنة التدريب بالجمعية الجزء الأول من الموسم التدريبي للجمعية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بانتهاء آخر دورة تدريبية بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٢ حيث عقد ضمن هذا الجزء الدورات التدريبية التالية :

- معايير المحاسبة الدولية - الافصاح وعرض القوائم

خلال الفترة من ١٤- ٢٠٠٢/١٢/١٨

- معايير المحاسبة الدولية - المحاسبة عن الاستثمار.

خلال الفترة من ١١-٢٠٠٢/١٢/٢٥

- اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية للقطاعات الاقتصادية المختلفة

خلال الفترة من ١١- ٢٠٠٣/١/١٥

طرق تقييم المشروعات - مدخل تحليل تطبيقي

خلال الفترة من ١٨-٢٠٠٣/١/٢٢

حيث شارك في تلك الدورات عدد من المرشحين من الجهات المختلفة في الدولة ، وكذلك بعض أعضاء الجمعية وغيرهم من بعض الأفراد ، الذين أشادوا باهتمام الجمعية بالأمور التدريبية والتأهيلية لما يعود منها من فائدة على جميع المشاركين فيها ولما لها من دور فعال في رفع مستوى المهنة والقائمين عليها .

اعداد البرامج التدريبية الخاصة بالجزء الثاني من الموسم التدريبي ٢٠٠٢/٢٠٠٣

قامت لجنة التدريب بالجمعية باعداد البرامج التدريبية الخاصة بالجزء الثاني من الموسم التدريبي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، حيث تضمنت تلك الخطة عدد (٨) برامج تدريبية ،تم ارسالها الى جميع الاعضاء والي الجهات العاملة في الدولة من وزارت وشركات وبنوك وغيرها بموجب كتيب تعريفي تضمن جميع المعلومات التفصيلية عن كل برنامج تدريبي من تلك البرامج ،وبيانها كما يلي:

١- دراسات الجدوي الاقتصادية
الفترة من ٢٢- ٢٠٠٣/٣/٢٦

٢- معايير المحاسبة الدولية - المحاسبة عن الاستثمار الفترة من ٢٩/٣- ٢٠٠٣/٤/٢

٣- طرق تقييم المشروعات - مدخل تحليلي تطبيقي الفترة من ٥-٢٠٠٣/٤/٢

٤- معايير المحاسبة الدولية - الافصاح وعرض القوائم المالية
الفترة من ١٢- ٢٠٠٣/٤/١٦

٥- معايير المحاسبة الدولية - تقييم الاصول
الفترة من ٢٦- ٢٠٠٣/٤/٣٠

٦- المحاسبة لغير المحاسبين
الفترة من ٣- ٢٠٠٣/٥/٧

٧- اعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية للقطاعات الاقتصادية المختلفة
الفتر ة من ١٠- ٢٠٠٣/٣/١٤

٨- مدخل التعثر وأساليب الكشف المبكر عن الشركات المتعثرة وبدائل معالجة التعثر المالي
الفترة من ٢٤- ٢٠٠٣/٥/٢٨

الدورات التأهيلية

اختتام الدورة التأهيلية الخاصة بامتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات :

اختتمت الدورة التأهيلية التي تعقدها الجمعية للراغبين من اعضائها في اداء امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات لوزارة التجارة والصناعة، والتي عقدت خلال الفترة من ٢٠٠٢/٩/٢٨ حتى ٢٠٠٢/١٢/٢٦ حيث شارك فيها (٢١) من أعضاء الجمعية، وقد تضمنت تدريس مواد الامتحان (المحاسبة المالية / نظرية المحاسبة / محاسبة التكاليف / المراجعة) قام بتدريسها نخبة من أساتذة الجامعة المتخصصون.

وجدير بالذكر بأن الجمعية حريصة على عقد تلك الدورة خدمة لاعضائها الراغبين في اداء امتحان القيد تمهيداً لانضمامهم الى مهنة تدقيق الحسابات ،بالاضافة الى دعمها ماديا ومعنويا تشجيعاً لاعضائها على المشاركة فيها وكذلك على الانخراط في مجال المهنة .

امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات بوزارة التجارة والصناعة

قامت وزارة التجارة والصناعة وبالتنسيق مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية وجامعة الكويت بعقد إختبار القيد لدور ديسمبر وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٣/١/١١ وحتى ٢٠٠٣/١/١٨ ، حيث تقدم لأداء الامتحان عدد (٢٦) قد اجتاز منهم (١٠) متقدمين جميع مواد الامتحان وهم :

١- عبد اللطيف أحمد عبدالله الأحمد
٢- د. وليد عبد الله الحسيني
٣- عبد الله أحمد شاهين الربيع
٤-على حسين حسين الحمدان
٥- سعد عبد الله حسين الحنيان
٦- يوسف ابراهيم المزروعي
٧- عواطف عيد المنصور
٨- رابعة سعد منير المهنا
٩- منصور حمدي العازمي
١٠- ناصر صبار العنزي

بالاضافة الى نجاح عدد (٣) متقدمين في بعض مواد الامتحان وبحد أدنى مادتين متبقيا لديهم باقي المواد يعاد امتحانهم فيهم مرة أخرى حتى يتم استكمال النجاح في جميع المواد.

علماً بأن وزارة التجارة والصناعة تقوم بعقد هذا الامتحان بواقع مرتين في العام دور شهر يونيو ودور شهر ديسمبر من كل عام ، ويشترط لأداء الامتحان أن يكون المتقدم كويتي وحاصل على بكالوريوس محاسبة وعضو جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ولديه خبرة عملية لا تقل عن خمسة سنوات في مجال مهنة المحاسبة .

ندوة حول التعديلات الجديدة على قانون التأمينات الاجتماعية

عقدت الجمعية بالتعاون مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ندوة تحت عنوان «التعديلات الجديدة على قانون التأمينات الاجتماعية» بمقر الجمعية وذلك يوم الاثنين ٢٠٠٣/٣/٣، حيث حاضر في تلك الندوة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كل من السادة: حمد الحميضي نائب المدير العام، حمد العليان مراقب مكتب الدراسات والبحوث التأمينية والاكتوارية، خالد الفضالة مراقب إدارة شئون أصحاب المعاشات، ومشاركة عريف الندوة السيد/ يوسف المزروعي (عضو مجلس إدارة الجمعية) حيث تضمنت الندوة محاور النقاش التالية:

١ - العلاوتان المقررتان بقانون دعم العمالة الوطنية.

٢ - شروط استحقاق المعاش التقاعدي:

أ - للمتزوجات وللنساء ذوات الولد.

ب - لمن ترعى زوجاً معاقاً أو ولداً معاقاً.

ج - للرجال ولغير ذوات الولد من النساء غير المتزوجات.

د - لمن يزاول أعمالاً ضارة أو شاقة أو خطرة.

٣- الحدود الدنيا للمعاشات التقاعدية.

وبعدها تم فتح باب الحوار والمناقشات مع السادة الحضور للرد على استفساراتهم وأسئلتهم المتعلقة بهذا الشأن، حيث أشاد الجميع بما تضمنته تلك الندوة من معلومات وايضاحات مفيدة للمعنيين.

ملتقى «فعاليات الحملة التوعوية لإصلاح المسار الإقتصادي»

عقدت الجمعية بالتعاون مع اللجنة العليا للتنمية وإصلاح المسار الإقتصادي ملتقى حول فعاليات الحملة التوعوية لاصلاح المسار الاقتصادي بمقر الجمعية وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٣/٣/١٠، والتي حاضر فيها السيد/ فوزي السلطان - الأمين العام للجنة العليا للتنمية وإصلاح المسار الإقتصادي، وبمشاركة عريف الملتقى السيد/ يوسف المزروعي (عضو مجلس إدارة الجمعية).

حيث تضمن هذا الملتقى التعريف بخطة الاصلاح الاقتصادي وأهدافها والمردود المتوقع لها في المنظورين القريب والبعيد بهدف التواصل مع شرائح المجتمع المختلفة وقادة الرأي والفكر في المجتمع الكويتي والاستماع إلى مرئياتهم وملاحظاتهم لدراستها والاستفادة منها، وهذا ما قد تم تداوله من خلال فتح الحوار والنقاش حول النقاط والمقترحات المطروحة ضمن خطة الاصلاح الاقتصادي.

عبداللطيف أحمد الأحمد

مجلس إدارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يعقد اجتماعه الخامس

عقد مجلس ادارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعه الخامس بتاريخ ٢٤-٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢ في مقر جمعيةالمحاسبين والمراجعين بدبي في دولة الامارات العربية المتحدة بحضور أعضاء مجلس الادارة الممثلين عن المنظمات الاكاديمية والمهنية والاقتصادية والمالية والوزارية بدول مجلس التعاون الست.

وأوضح السيد / عبداللطيف أحمد عبد الله الأحمد (عضو مجلس ادارة هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون) بأنه تم خلال هذا الاجتماع مراجعة اللوائح المالية والادارية للهيئة ، وتشكيل فرق العمل الخاصة بالمهام العلمية والمهنية للاشراف على أنشطة الهيئة وفقاً للخطط الاستراتيجية الموضوعة وكذلك تشكيل الجهاز التنفيذي للهيئة الذي سيتولى تنفيذ جميع المهام والقرارات التي يصدرها مجلس الادارة حسب الخطط الموضوعة وتعيين المدير التنفيذي المسئول ،بالاضافة الى تقييم نتائج أعمال اللجان الفرعية واعتماد مشروع موزانة الهيئة للدورة الأولى المقدمة من لجنة الجهاز التنفيذي بالإضافة إلى الاعتماد النهائي لاستراتيجية العمل بالهيئة ، علماً بأن الهيئة قد قامت بتشكيل فريق عمل من ذوي العلم والخبرة من كل دولة انطلاقاً من استراتيجيات التنفيذ الموضوعة وذلك للدراسة والتجهيز للنظر في معايير مزاولة المهنة على مستوى دول مجلس التعاون والتوصية بما يروه مناسباً في هذا الشأن ، بهدف مساعدة الهيئة على تفعيل انشطتها المهنية وتحقيق اهدافها المرجوة وقد تم اختيار الدكتور / وائل ابراهيم الراشد (رئيس جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا) عضوا ممثلاً عن دولة الكويت ضمن فريق العمل المذكور انطلاقاً من خبرته العلمية والمهنية الطويلة .

مرحباً بأعضائنا الجدد

الأعضاء العاملون	تاريخ الانتساب
بدر عبدالله راشد العنزي	٢٠٠٢/٧/١٥
فوزية سعود الفوزان	٢٠٠٢/٧/١٥
الهام محمد علي الابراهيم	٢٠٠٢/٧/١٥
منيره خالد ناصر الفوزان	٢٠٠٢/٧/١٥
خلف نحيطر سعيد الصليلي	٢٠٠٢/٧/١٥
نواف جبر علي الجبر	٢٠٠٢/٧/١٥
عبدالعزيز عيد راضي الشمري	٢٠٠٢/٧/١٥
عماد حسين أحمد الحمادي	٢٠٠٢/٧/١٥
عواد عناد فيصل العنزي	٢٠٠٢/٧/١٥
فيصل عوض حليس الحربي	٢٠٠٢/٧/١٥
عارف جاسم محمد صالح الاخوند	٢٠٠٢/٧/١٥
عبدالرزاق عبدالله منصور المسعود	٢٠٠٢/٧/١٥
عبد العزيز عايض العجمي	٢٠٠٢/٧/١٥
صالح عايض فالح العجمي	٢٠٠٢/٧/١٥
مبارك فالح غنيم قويضي	٢٠٠٢/٧/١٥
فوزية عثمان العثمان	٢٠٠٢/٩/٢
خالده غلوم نعمه زيد العوضي	٢٠٠٢/٩/٢
أحمد كمال مصطفى الزهير	٢٠٠٢/٩/٢
فيصل غازي عيد الحربي	٢٠٠٢/٩/٢
أيوب صالح ابراهيم علي	٢٠٠٢/٩/٢
نجاة باقر محمد باقر مراد	٢٠٠٢/٩/٣٠
الشيخة بيبي دعيج جابر العلي الصباح	٢٠٠٢/٩/٣٠
فاطمة مطلق فراج مناور	٢٠٠٢/٩/٣٠
كوثر علي حيدر أشكناني	٢٠٠٢/٩/٣٠
أفراح حسين عبدالله علي حسين	٢٠٠٢/٩/٣٠
مريم عثمان سعيد باخطيب	٢٠٠٢/٩/٣٠
هشام علي جاسم المطوع	٢٠٠٢/٩/٣٠
بدر خالد عايض راشد المطيري	٢٠٠٢/٩/٣٠
وليد خليل إبراهيم خليفة الفودري	٢٠٠٢/٩/٣٠
سندس محمد صالح الذربان	٢٠٠٢/٩/٣٠
مريم براك عبدالمحسن الطبطبائي	٢٠٠٢/١١/١١
أنوار جاسم محمد المضف	٢٠٠٢/١١/١١

مرحباً بأعضائنا الجدد

الأعضاء العاملون	تاريخ الانتساب
خالد عبدالمحسن يوسف الحنيف	٢٠٠٢/١١/١١
بدر عبدالله المجرن	٢٠٠٢/١١/١١
عبدالرحمن داخل فدعوس الفضلي	٢٠٠٢/١١/١١
وليد عبدالعزيز عبدالله القطان	٢٠٠٢/١١/١١
حمد قاسم أحمد الخميس	٢٠٠٢/١١/١١
راشد عبدالغفور العبدالغفور	٢٠٠٢/١١/١١
محمد أبو الحسن الهاشمي	٢٠٠٢/١١/١١
فهد خلف الحميدي الشمري	٢٠٠٢/١١/١١
ممدوح زايد مطلق العنزي	٢٠٠٢/١١/١١
طلال عبدالعالي العبدالعالي	٢٠٠٢/١٢/٣٠
هذال عارف ثنيان معيوف	٢٠٠٢/١٢/٣٠
معاذ عبدالله عبدالكريم الاصقه	٢٠٠٢/١٢/٣٠
عبدالعزيز خلف التميمي	٢٠٠٢/١٢/٣٠
عبدالله فلاح نايف المتلقم	٢٠٠٢/١٢/٣٠
مناسك يوسف عبدالله العيسى	٢٠٠٢/١٢/٣٠
إيمان عبدالرحمن ابراهيم الصقعبي	٢٠٠٢/١٢/٣٠
حصه يوسف دخيل الدخيل	٢٠٠٢/١٢/٣٠
عذاري مبارك محمد البريكي	٢٠٠٢/١٢/٣٠
سهيله سالم محمد بوربيع	٢٠٠٢/١٢/٣٠

الأعضاء المنتسبون	تاريخ الانتساب
عبدالحكيم عبدالغفور اسماعيل	٢٠٠٢/٧/١٥
راشد عبدالواحد الهندال	٢٠٠٢/٧/١٥
سعاد عيال حمود العنزي	٢٠٠٢/٧/١٥
حجي غزاي محمد الرشيدي	٢٠٠٢/٧/١٥
محمد عبدالله عبدالسلام عبد ربه	٢٠٠٢/٩/٣٠
مناور ضيف الله نهار العتيبي	٢٠٠٢/١١/١١
اسامة فالح حمدان العدواني	٢٠٠٢/١١/١١

تهنئة المحاسبون

الى الدكتور / وائل ابراهيم الراشد
لشغله منصب رئيس جامعة الخليج للعلوم
والتكنولوجيا بدولة الكويت .

والى : السيد / أحمد عبد الله محمد البغلي
لنجاحه وحصوله على الشهادات المهنية
(مدقق داخلي معتمد - CIA) ، (مدقق
استثمارات ومشتقات معتمد - CIDA)

والي : السيد / ضرار عبد الله الرشيد لنجاحه
وحصوله على الشهادات المهنية (مدقق داخلي
معتمد - CIA)، (مدقق نظم معلومات معتمد -
CISA)، (محاسب تجاري معتمد - ABA)

متمنين للجميع التوفيق والسداد

تهنئة المحاسبون

والى : الأخوة والأخوات أعضاء الجمعية الذين اجتازوا بنجاح جميع مواد امتحان القيد في سجل مراقبي الحسابات بوزارة التجارة والصناعة لدورتي يونيو ٢٠٠٢ وديسمبر ٢٠٠٢ وهم :

الناجحون في دورة يونيو ٢٠٠٢

١- صافي عبدالعزيز المطوع
٢- محمد حمود الهاجري
٣- عبد العزيز منصور المنصور
٤- عبداللطيف محمد جوهر
٥- هند عبدالله السريع
٦- ايمان بدر العبد الرزاق
٧- وفاء عبد الله المريخي

الناجحون في دورة ديسمبر ٢٠٠٢

١- عبد اللطيف أحمد عبدالله الأحمد
٢- د. وليد عبد الله الحسيني
٣- عبد الله احمد شاهين الربيع
٤- علي حسين حسين الحمدان
٥- سعد عبد الله حسين الحنيان
٦- يوسف ابراهيم يوسف المزروعي
٧- عواطف عيد مفرح المنصور
٨- رابعة سعد منير المهنا
٩- منصورحمدي رويشد العازمي
١٠- ناصر صبار وشام العنزي

متمنين للجميع التوفيق والسداد

قالوا عن كادر المحاسبين ؟

القبس

بناء على اقتراحين من جوهر والدعيج

«الخدمة المدنية» يدرس منح العاملين في القطاع المحاسبي مزايا مالية

رد ديوان الخدمة المدنية على اقتراحين للنائبين حسن جوهر، وأحمد الدعيج، يتعلقان بوضع كادر مالي للعاملين في القطاع المحاسبي في البلاد، ومنح بدل طبيعة عمل ومكافأة تشجيعية للمحاسبين وكتبة الحسابات العاملين في الجهات الحكومية.

وقال الديوان في مذكرة بعث بها إلى مجلس الأمة أن هذين الاقتراحين يتماثلان من حيث منح العاملين الكويتيين في قطاع المحاسبة ميزتين ماليتين، الأولى بدل طبيعة عمل تتراوح فئاتها بين ١٤٠دينار و٣٥٠دينار شهرياً للمحاسبين، وبين ٥٠ ديناراً و١٧٥ديناراً شهرياً لكتبة الحسابات، والثانية مكافأة تشجيعية بفئات تتراوح بين ١١٠دنانير و٢٠٠دينار شهرياً للمحاسبين وبين ٣٥ديناراً و١٢٠ديناراً شهرياً لكتبة الحسابات بحيث يصل مجموع هاتين الميزتين إلى ٥٥٠ديناراً كحد أقصي و٢٥٠ديناراً كحد أدنى للمحاسبين و٢٩٥ديناراًكحد أقصى و٨٥ديناراً شهرياً كحد أدنى لكتبة الحسابات.

وكذلك منح مكافأة شهرية قدرها ٥٠ديناراً للمحاسبين الحاصلين على شهادة الزمالة المهنية من قبل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، ومنح المحاسبين الحاصلين على شهادة مهنية أخرى مكافأة قدرها ٢٥ديناراً شهرياً.

وقال الديوان أنه سيقوم بإجراء الدراسة اللازمة حول هذين الاقتراحين بعد أن تم الانتهاء من دراسة الحوافز المادية للعاملين في إدارات الميزانية والحسابات والضريبة والتخزين في وزارة المالية وما ستسفر عنه هذه الدراسة من قبل مجلس الخدمة المدنية، وذلك حتى تتسنى دراسة المزايا المالية لباقي الفئات العاملة في المجال المحاسبي لتحقيق التنسيق في مرتبات هذه الفئات.

وقال الديوان «مجلس الخدمة المدنية قد سبق له أن أجرى دراسة حول الأوضاع الوظيفية لحملة المؤهلات الجامعية التخصصية في المجال المحاسبي والقانوني الذين لا يتقاضون أي ميزة إضافية على المرتب الأساسي والعلاوة الاجتماعية»، إلا أنه أرجأ النظر في هذا الموضوع إلى حين الإنتهاء من تقارير المزايا المالية لبعض الفئات العاملة في مجالات أخرى كالمهندسين والعاملين في الثروات الحيوانية والزراعية والأحياء المائية، وذلك لتحقيق التنسيق في المزايا بين شرائح الموظفين المختلفة، وقد أقر مجلس الخدمة المدنية هذه المزايا المالية بموجب قراريه رقمي ٧ لسنة ٢٠٠١ و١ لسنة ٢٠٠٢.

الأنباء

عبدالله الحيدر

للمحاسبين تحية

من المناسب أن تتنوع قضايا المجتمع،كما هو مناسب تبني بعض القضايا التي تهم شريحة من موظفي الدولة الذين لهم بحق دور بارز في كل مؤسسة، والذين لا تخلو مؤسسة منهم، هؤلاء هم المحاسبون.

ففي دوائر الدولة تجد قسماً أو إدارة أو وكيلاً مساعداً مختصاً بالشوون المالية ولا أكون مبالغاً إن قلت أن الفضل في نجاح بعض المؤسسات في مسيرتها الإدارية والمالية يعود إلى الجهاز المالي لهذه المؤسسة.

إذن هذه الحقيقة يترتب عليها نقص هائل في الدولة وسوق العمل للمحاسبين ولا يزال الطلب على التخصص المذكور عالياً في حين أن صرخات المحاسبين وعلى رأسهم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لا تلقى قبولاً!

لست محاسباً، لكنها مسألة تهم شريحة مهمة وحيوية فما المانع أن تنصفهم مؤسسات الدولة في اقرار كادر خاص لجميع المحاسبين خصوصاً أن أعدادهم لا تتجاوز ثلاثة آلاف وهم من العمالة الوطنية والوافدة المشهود لهم بالكفاءة والدقة؟ بل لا ينجح في هذه المهمة إلا من اتصف بالدقة والكفاءة. لذلك فإن أعضاء مجلس الأمة مدعوون إلى الإسراع في تلبية متطلبات المحاسبين أسوة بالمؤسسات الأخرى، وانصافاً للعاملين في هذا التخصص المميز والمطلوب أسوة بزملاء لهم في مهن أخرى تم اقرار كادر ومميزات تفوق المحاسبين.

لا أعتقد أن أي مؤسسة أو إدارة أو حتى شركة تحتاج إلى هؤلاء المتخصصين، الذين يعود إليهم وحدهم الفضل في ضبط الأمور المالية والمحاسبية لكل عمل وانتاج. ولا شك أن جميع المسؤولين يعون مدى أهمية أن يكون المحاسبون في وضع مادي ومعنوي سليم ومريح كي يستطيعوا القيام بمسؤولياتهم بشكل صحيح.

وتحية لأعضاء جمعية المحاسبين الكويتية وهم يسعون للوصول إلى وضع أفضل مقتدين ببعض المؤسسات التي استطاع قياديوها تحقيق بعض المتطلبات.

فهل يجد محاسبونا في مؤسساتنا الانصاف اللازم من الحكومة والمجلس؟

نتمى ذلك...

الأنباء

أوضاع مقلوبة

وليد ابراهيم الأحمد

من المحاسبين إلى نواب مجلس الأمة

وصلتني شكوى من مجموعة من المحاسبين يبدون تظلمهم من الجور الواقع عليهم من جراء تناسي الحكومة لوظيفتهم، حيث تنعدم الامتيازات المادية المخصصة لهم، نظير ما يقومون به من أعمال رقابية متميزة، أسوة بالموظفين من بعض أصحاب التخصصات الأدبية الأخرى، الذين يتميزون عنهم بالمرتبات رغم تساويهم في الدرجة الوظيفية.

وقد أوضحت إحصائية حديثة صادرة عن جامعة الكويت عزوف الطلبة عن الانخراط في التخصص المحاسبي الذي ربما كان بسبب عدم وجود الحوافز الملموسة لموظفيه بعد التخرج.

ولعل المصيبة الكبرى هنا ما أشارت إليه إحصائية أخرى صادرة عن ديوان الخدمة المدنية تبين احتياج السوق المحلية للمحاسبين والمراجعين بنسبة الضعف من الطلبة المتقدمين لدراسة هذا التخصص! وهو ما يؤكد عزوف طلبتنا عن تخصص المحاسبة في الوقت الذي تظهر فيه القطاعات الحكومية حاجتها الماسة للرقابة المهنية ولمزيد من خريجي المحاسبة.

بقى أن أقول وأنا أضم صوتي إلى صوت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، التي تطالب منذ 1995 وحتى اليوم، بإقرار الكادر المنصف لموظفيها، والمطلوب من الحكومة الالتفات «لعيالها» وسماع صوت موظفيها، وخصوصاً ممن يتولون مهمة الرقابة على الميزانيات الحسابية وأموال «خزينة» الدولة لمعرفة من «يفسفسها» ممن يحافظ عليها.

كادر المحاسبين جاهز

قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أخيراً . كما يقول أصحاب المهنة . بتقديم كادر جديد «جاهز ومجهز» لمجلس الأمة يتعلق بالعديد من الجوانب المنصفة لهم، ومنها البدلات والمكافآت والامتيازات مع وضعها للأسس التي تعزز الحصول على الخبرات المهنية والأكاديمية وغيرها من المطالب التي تسعى الجمعية إلى تحقيقها.

ونحن بعد ذلك نقول أن الكرة في ملعب رئيس اللجنة المالية في مجلس الأمة النائب عبدالوهاب الهارون لدعمه وتمريره بعيداً عن «مطبات» الحكومة!

ومن أجل تصحيح هذه الأوضاع بإذن الله... نلقاكم!

كيف نحقق الكادر ؟

سعد العدواني
عضو اللجنة القانونية بجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

كلنا نعرف الدور الذي تلعبه جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية منذ عدة سنوات بالتحديد منذ عام ١٩٩٥ وهو تاريخ بداية المطالبة باقرار كادر للمحاسبين تخللته مجموعة من المحاضرات والحلقات النقاشية وزيارات للمسئولين المختصين، أعلن بعضهم تبني الموضوع، وبعضهم وعد للتحرك، وبعضهم تمنى تحقيقه.

إننا نقدر دور مجالس إدارة الجمعية السابقة واللاحقة باتصالاتهم على الجانب الرسمي والبرلماني أملاً لإقرار الكادر، ونسجل عظيم الشكر والامتنان لهم مصداقاً لقول الرسول ﷺ «من لا يشكر الناس لا يشكر الله» أو كما قال ﷺ.. ولكن السؤال يطرح نفسه كيف السبيل لتحقيق الكادر؟؟

أحد الوسائل المطروحة والمتاحة تجعل قضيتنا تصل لكل المسئولين سواء من الحكومة أو مجلس الأمة أو أية جهة مختصة في أن نستخدم الإستخدام الأمثل لإحدى أدوات الضغط المشروعة للمحاولة لجعل انتباه الآخرين لموضوعنا يكن جل اهتمامه ومن ضمن أجندة أولوياته وهي استثمار السلطة الرابعة (الصحافة).

لذا رأت اللجنة القانونية بأهمية تشكيل فريق اعلامي من واجبه وضع خطة شاملة وكاملة تغطي كافة جوانب الضغط الصحفي في تحريك المسئولين بالحكومة ومجلس الأمة الذي طالما عانوا من مشكلة حماية المال العام وتأخير أعداد وتقديم الميزانيات ومناقشتها واقرارها،وذلك لأن قاعدة إعداد وتقييم ومناقشة الميزانيات في الدولة وهم المحاسبون محبطون، ليس لديهم الرضى الوظيفي وذلك لعدم وجود الحوافز المالية والمعنوية حتى يكون لديهم الاستعداد الحقيقي والشعور بأهمية عمله ومهنته، وهذا مع العلم بأن المحاسبين تقع تحت أيديهم هذه الميزانيات عن تنوع أبوابها لما تملك من قيمة اقتصادية ووطنية عالية الأهمية، فينعكس التأخير باعداد الميزانيات وضعف الرقابة وهذا ما تؤكده تقارير ديوان المحاسبة وأجهزة الرقابة في وزارة المالية والصحف اليومية تكشف لنا عمق معاناة العاملين بهذه المهنة من سرقات وغش، تسول لهم أنفسهم بالعبث بالمال العام وهذا يؤكد الحاجة بأن نرتقي بالمهنة ونقر الكادر لنحفظ مكتسبات الوطن ونهتم بهيبة المهنة وعامليها.

لذا وجب الزام وضع كل اشتراطات نجاح الكادر وتلبيته لحاجات المهنة بأن أصبح هناك نقاشاً موضوعياً وفنياً وذلك بالاستعانة لمن لديه هذه الخبرات من كوادر المهن الأخرى وإضافة قاعدة العمل المحاسبي (وهم المحاسبون) في مساهمتهم بوضع أطر عامة للكادر، وهذا لم يأتي إلا باجتماعات طالت السنة النصف من اللجنة القانونية ومخاطبات وجلسات نقاش واستماع ووضع خطط ووسائل تفصيلية للكادر حتى وصل إلى مرحلته النهائية كما قدمته اللجنة الآن وهو كادر متكامل الفكرة والموضوع تتخلله أرقام تعكس (العاملين والمستفيدين من الكادر)، وبفضل من الله تمت موافقة مجلس الإدارة الحالي مشكوراً في تبني الجمعية للكادر الجديد.

الملاحظ الآن من كتاب الزوايا في الصحف المحلية طرحهم الكادر وأهميته وهذا يدل على بداية ناجحة للحملة في تبني الكتاب لكادرنا، وكذلك دعم اعلامي من صفحة الاقتصاد في احدى الصحف المحلية بتبيان أهمية المهنة بصورة خبر وتعليق وهذا تأتي وفق سياسة اللجنة القانونية بتحديد احدى الصحف المحلية في هذا الموضوع.

والقادم استخدام اسلوب المؤتمرات الصحفية والندوات العامة لخدمة مشروعنا "الكادر".

وهذا يبين أهمية استثمار السلطة الرابعة في تحريك قواعد العمل الرسمي من الحكومة وتبني مجلس الأمة برئاسة السيد/ جاسم الخرافي الكادر في تحريك اللجنة المالية ايماناً منه بأهمية المهنة وعامليها.

وختاماً اذكر الأخوة الأعزاء مقولة "فورد" وهو أحد أكبر مصنعي السيارات حينما سألوه (لو كنت تملك المليون ماذا تعمل به؟؟)، فقال (النصف مليون الأول يكون لصناعة المنتج والنصف الآخر استخدمه اعلامياً واعلانياً للمنتج).

وأنني أؤكد أن الاعلام جسر يصلك في القيادة السياسية ويربطك بالمطالب الشعبية.

قالوا عن كادر المحاسبين

لمهنة المحاسبة دور كبير في وضع موازنات الجهات وهي الخطط المالية ومتابعة تنفيذ الموازنة من خلال الخطط غير المالية ، ومن ثم اعداد موازين المراجعة الدورية ثم اعداد الميزانية ونتائج تنفيذ الاعمال وبيان المصروفات والايرادات والممتلكات للجهة في حساباتها النهائية الختامية ، ويعتمد على مهنة المحاسبة اعتمادا كبيرا في غالبية الاعمال، والمحاسبة والتقارير المالية تعد معينا للادارة في أي جهة وتعتمد على ذلك بشكل كبير .

لذا فإننا نرى أن القائمين على مهنة المحاسبة، لهم كل الحق في اقرار كادر خاص بهم، حيث تعد الوظائف التي يشغلها المحاسبون في الادارات المالية أو في التدقيق وظائف حساسة ومهنية . تستدعي ان يكون لهذه الوظائف والمهن المرتبطة بالمالية والمراجعة والتدقيق كادر خاص يناسب اهمية هذه الوظائف .

واقترح في هذا الشأن ما يلي :

- تشكيل لجنة دائمة لهذا الموضوع .
- الاتصال بالخدمة المدنية والضغط في اتجاه اقرار كادر خاص .
- مخاطبة كل الجهات الحكومية والشركات وحثهم على المطالبة باقرار كادر خاص للمحاسبين ، وكذلك تشجيع العاملين بهذه المهنة في أي موقع على اتخاذ خطوات ايجابية في تعزيز المطالبة باقرار ذلك .
- الالحاح على اعضاء مجلس الامة بشأن المطالبة باقرار كادر من خلال حملة تعد لهذا الموضوع تشمل المخاطبة الرسمية ، اضافة الى الزيارات الشخصية لهؤلاء الاعضاء ، يقوم بها اعضاء من مجلس ادارة الجمعية واعضاء اللجان اضافة الى مجموعات من اعضاء الجمعية .

اسماعيل علي الغانم
الوكيل المساعد لشئون الوزارت
ديوان المحاسبة

قالوا عن كادر المحاسبين

اذا كان هناك عناية خاصة من الجهات ومعرفة تامة بدور المحاسب واعطاء المحاسب الوظيفة التي تتلائم مع التخصص فانه بالتأكيد سيكون دور المحاسب واضح في قدرة الجهة على تقييم ادائها بنفسها ومعالجة المشاكل المحاسبية أولا بأول .

وانني اوافق على احقية اقرار كادر خاص لمهنة المحاسب ، حيث ان هذه المهنة تنطو ي على مخاطر كبيرة ولابد ان يكون هناك تشجيع من المسئولين حتى يقوموا باداء الوظائف المناطة بهم على اكمل وجه .

واقترح في ذلك ان يأخذ الكادر في الاعتبار الشهادات المهنية بمعنى أن يتضمن بدلات أو مسميات للحاصلين على شهادات مهنية .

فاطمة البصيري

مديرة ادارة الرقابة

على قطاع الجهات ذات الميزانيات الملحقة

ديوان المحاسبة

قالوا عن كادر المحاسبين

للمحاسبة أهمية بالغة في تفعيل انشطة وانجازات الهيئات والمؤسسات الحكومية خاصة ما يتعلق بالاعمال المالية المرتبطة بهذه الانشطة والرقابة عليها ومتابعتها من ناحية الصرف المالي واحتساب المستحقات المالية للمتعهدين والمقاولين والموردين ، علاوة على احتساب مستحقات العاملين ورقابتهم بدقة، الى الدرجة التي يمكن معها التأكد من صحة العمليات المالية المرتبطة بالانشطة ومخرجات العمل بشكل عام .

وحيث أن العمل المالي والمحاسبي بشكل عام ، يعد من الاعمال الفنية ، لذا وتشجيعاً للانخراط في مجال العمل المحاسبي فان الامر يتطلب اقرار كادر يتناسب مع الاعمال الفنية التي يؤديها المحاسبون وتشجع على ممارسته .

واقترح في ذلك الاطلاع على ماهو متبع في الدول المحيطة والاسترشاد به.

ابراهيم بوخمسين
مراقب الايرادات والمصروفات
ديوان المحاسبة

قالوا عن كادر المحاسبين

تعتبر مهنة المحاسبة من اهم دعائم العمل بالهيئات والمؤسسات ، حيث ان هذه المهنة من خلال مجموعة اجراءات يتم تقييم حجم الانجاز مقوما بنتائج اعمال تظهر مدى كفاءة استخدام الموارد ومدى نجاح تنفيذ المستهدف وبالتالي وضع الخطط المستقبلية بالعمل على تلافي السلبيات وتنمية الايجابيات .

واعتبر من حق مهنة المحاسبة اقرار كادر خاص بها ، حيث ان اقراره استغرق وقت اكثر من الوقت المطلوب .

كامل عثمان الجيران
مدير الدائرة المالية
مؤسسات الخطوط الجوية الكويتية

قالوا عن كادر المحاسبين

مهنة المحاسبة لها دور مهم في تفعيل انشطة وانجازات الهيئات والمؤسسات الحكومية ودرجة الاعتماد عليها كبيرة ولا يمكن الاستغناء عنها .

وفي نظري ان مهنة المحاسبة لم تنال حقها كالمهن الاخرى في التميز المعمول به في المهن المتشابهة واحقية القائمين عليها في اقرار كادر خاص بها ضرورة مستحقة فعلا .

واقترح في هذا الشأن ما يلي:

- بذل المزيد من الجهد لتكون مهنة المحاسبة متشابهة للمهن الاخرى في التميز الخاص لكل مهنة .
- يعامل اعضاؤها بالمثل كاعضاء المهن الاخرى في الحصول على الترخيص في الممارسة المهنية بدون وجود اختبار .

علي الحمدان
مساعد مدير التدقيق
مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية

طرق المحاسبة عن الاندماج

دراسة في حالات الاندماج المصرفي

دكتور/ علي هويدي
قسم المحاسبة - كلية العلوم الإدارية
جامعة الكويت

مع تسارع وتيرة العولمة وتحرير تجارة الخدمات المالية، أصبحت ظاهرة الاندماج المصرفي مثيرة للانتباه إلى الحد الذي يصفها المحللون الماليون بأنها ظاهرة العصر، وأصبح الاندماج بين البنوك مطلبا ملحا من جانب المنظمين والمتعاملين في أسواق المال لمواجهة المنافسة الشديدة في السوق المصرفية، وتحقيق اقتصاديات الحجم، والوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية

وفقا لمعايير لجنة بازل والخاصة بكفاية رأس المال Capital Adequacy (١).

ويثير موضوع الاندماج بين البنوك العديد من المشكلات المحاسبية يأتي في مقدمتها مشكلة اختيار طريقة المحاسبة الأكثر ملاءمة للمحاسبة عن الاندماج بين البنوك من بين الطرق المتعارف عليها في هذا الصدد: طريقة الشراء Purchase Method، طريقة تجميع/دمج المصالح Pooling-of-interest Method، وطريقة البداية المتكافئة Fresh-start Method.

ويعد اختيار طريقة المحاسبة عن الاندماج من الموضوعات التي حظيت باهتمام الأوساط الأكاديمية والمهنية خلال فترة التسعينات. كما أنها أثارت الكثير من الجدل حول أي من طرق المحاسبة عن الاندماج يجب تطبيقها؟ وفي أي الظروف؟ وهل من الأفضل إلزام منشآت الأعمال بتطبيق طريقة واحدة للمحاسبة عن جميع حالات الاندماج؟ وما هي هذه الطريقة؟ ومدى ملاءمتها للمحاسبة عن الاندماج بين البنوك؟

في ظل هذا الجدل يناقش هذا البحث طرق المحاسبة عن الاندماج استنادا إلى وجهات النظر المثارة في الفكر المحاسبي المعاصر، وما انتهت إليه مجهودات الهيئات والمنظمات العلمية الرائدة، وما خلصت إليه الدراسات التجريبية التي تمت في هذا الصدد. ويتم ذلك وفقا للترتيب التالي:

١ - عرض وتقييم لطرق المحاسبة عن الاندماج.

٢ - موقف الهيئات والمنظمات المحاسبية من طرق المحاسبة عن الاندماج.

٣ - طريقة واحدة أم عدة طرق للمحاسبة عن الاندماج بين البنوك؟

١ . عرض وتقييم لطرق المحاسبة عن الاندماج

درجت الكتابات المحاسبية خلال النصف الثاني من القرن العشرين على عرض وتحليل طريقتين للمحاسبة عن الاندماج: طريقة الشراء، طريقة تجميع المصالح. وتناولت المجموعة الدولية المعروفة بـ G4+1 طريقة ثالثة للمحاسبة عن الاندماج هي طريقة البداية المتكافئة Fresh-start Method. ورغم عدم استخدام هذه الطريقة في الواقع العملي بعد، إلا أن المجموعة اعتبرتها أحد بدائل طرق المحاسبة عن الاندماج وناقشتها ضمن ورقة العمل التي أصدرتها في ديسمبر ١٩٩٨.

طبقا **لطريقة الشراء** ينظر إلى عملية التبادل على أساس أنها عملية مالية أحد طرفيها الشركة الدامجة والتي تقوم بشراء صافي أصول الطرف الآخر وهو الشركة المندمجة. وبالتالي تفترض هذه الطريقة وجود عملية تبادلية بين الطرفين يتم بمقتضاها تبادل موارد يمكن تقييمها على أساس القيمة السوقية العادلة Fair Market Value وقت التبادل. على أن تعالج الزيادة في التكلفة (**ثمن الشراء**) التي تتحملها الشركة الدامجة لشراء صافي الأصول عن قيمتها السوقية كشهرة مشتراة يتم إثباتها كأصل وتخفيضها دوريا على عدة سنوات تالية للاندماج ويعالج النقص كشهرة سالبة أو كأرصدة دائنة مؤجلة.

أما طريقة **تجميع المصالح** (أو طريقة محاسبة الدمج Merger Accounting كما يطلق عليها في إنجلترا) فإنها تقوم على افتراض عدم حدوث عملية تبادل بين طرفي الاندماج، حيث يتم توحيد وضم حقوق الملكية بين الطرفين عن طريق تبادل الأسهم. وطالما أن الأسهم تم تبادلها ولم تكن موضوع بيع وشراء فلا يستخدم في التقييم أي أساس يختلف عن القيمة الدفترية لصافي الأصول، وتعالج أصول وخصوم الشركة المندمجة بقيمها الدفترية. أي أنه طبقا لهذه الطريقة فإنه ينظر إلى عملية الاندماج من منظور أنه إذا كان هناك تغيير يجب أن يتم، فإنه يتعلق بالشكل القانوني وليس بالجوهر الاقتصادي.

وأخيرا تقوم **طريقة البداية المتكافئة** Fresh-start Method على أساس ذوبان طرفي الاندماج وخلق أو إنشاء كيان جديد، حيث تتخذ القيمة السوقية العادلة كأساس لتقييم جميع عناصر الأصول والخصوم لطرفي الاندماج وتنتقل على هذا الأساس إلى الكيان الجديد. وطريقة البداية المتكافئة بهذا المفهوم تختلف عن طريقة تجميع المصالح بأخذها القيمة السوقية وليس القيمة الدفترية كأساس لتقييم صافي أصول الشركة المندمجة، كما أنها تختلف عن طريقة الشراء، حيث لا تقتصر عملية التقييم طبقا للقيمة السوقية على صافي أصول الشركة المندمجة كما هو الحال في طريقة الشراء، بل يسري ذلك على طرفي الاندماج لتحقق بذلك بداية متكافئة.

ويلخص الجدول التالي أهم جوانب الاختلاف بين الطرق الثلاثة كما أوردتها الكتابات والدراسات التي تناولتها (٢):

ملخص بأهم الاختلافات بين الطرق الثلاثة للمحاسبة عن الاندماج

	طريقة تجميع المصالح	طريقة الشراء	طريقة البداية المتكافئة
تقييم الأصول والخصوم طبقا للقيمة السوقية العادلة	لا	نعم (المنشأة المندمجة)	نعم (طرفي الاندماج)
الاعتراف بالشهرة المشتراة	لا	نعم (المنشأة المندمجة)	نعم (طرفي الاندماج)
ظهور الأرباح المحتجزة في القوائم المالية بعد الاندماج	نعم (طرفي الاندماج)	نعم (المنشأة الدامجة)	لا
أخذ نتائج الأعمال خلال الفترة السابقة عن الاندماج	نعم (طرفي الاندماج)	لا (المنشأة المندمجة)	لا (طرفي الاندماج)

يتضح مما سبق أن طرق المحاسبة الثلاثة تعطي نتائج متباينة لقيم مفردات القوائم المالية الناتجة عن الاندماج. وتشير المعلومات التي يعرضها جدول المقارنة بين الطرق الثلاثة إلى أن طريقة تجميع المصالح تؤدي إلى تحسين الأرباح الظاهرة في القوائم المالية مقارنة بطريقة الشراء أو طريقة البداية المتكافئة، سواء في تاريخ الاندماج أو في السنوات التالية لذلك التاريخ. ويرجع البعض ذلك إلى سببين رئيسيين(٣):

١ - أنه في ظل ظروف التضخم فإن القيمة الدفترية للأصول عادة ما تكون أقل من قيمتها السوقية، وبالتالي فإن دمج الأصول على أساس القيمة الدفترية يساعد على تجنب الأعباء الإضافية الناتجة عن استهلاك الأصول الثابتة والشهرة.

٢ - تضمين القوائم المالية للشركة الناتجة عن الاندماج لأرباح الشركة المندمجة عن الفترة المحاسبية التي حدث فيها الاندماج كما لو كان الاندماج قد حدث في بداية الفترة المحاسبية.

وتشير الدراسات التجريبية إلى أن طريقة تجميع المصالح تعد أكثر الطرق استخداما في الواقع العملي، حيث تؤكد نتائج إحدى الدراسات التي تمت في الولايات المتحدة الأمريكية أن ٧٠٪ من عمليات الاندماج التي تمت بين البنوك والمعلنة في ١٩٩٨ قد تم المحاسبة عنها طبقا لطريقة تجميع المصالح (٤). كما تشير تقديرات الجمعية الأمريكية للمصرفيين (The American Bankers Association - ABA) إلى أن ثلثي حالات الاندماج التي تمت حديثا بين البنوك تمت طبقا لطريقة تجميع المصالح (٥).

ولعل الاعتقاد بأن استخدام طريقة تجميع المصالح يؤدي إلى التحسن في الأرباح الظاهرة بالقوائم المالية للبنك الدامج وأسعار أسهمه يفسر الإقبال على استخدام هذه الطريقة وتفضيلها من قبل البنوك. أضف إلى ذلك ما يحققه تطبيق هذه الطريقة من ميزة تتمثل في تمكين الوحدة المصرفية الناتجة عن الاندماج من المحافظة على معيار كفاية رأس المال وعدم تأثر هذه النسبة بالاعتراف بالشهرة كأحد عناصر الأصول إذا ما تم تطبيق طريقة الشراء أو طريقة البداية المتكافئة (٦).

رغم الإقبال على طريقة تجميع المصالح وتفضيلها كطريقة للمحاسبة عن الاندماج إلا أنها تواجه بانتقادات حادة أبرزتها المناقشات والمداولات المعنية بموضوع المحاسبة عن الاندماج وأكدتها نتائج الدراسات التجريبية. حيث يعتبرها البعض خروجاً عن القواعد المحاسبية المتعارف عليها بعدم تطبيقها لمبدأ التكلفة

التاريخية، ذلك ان صافي أصول الشركة المندمجة لا يتم المحاسبة عنها وفقا للتكلفة التي تحملتها الشركة الدامجة، فضلا عن أنها تؤدي إلى خلق صورة زائفة عن وجود أرباح متزايدة نتيجة عملية الاندماج(٧). كما أوضحت دراسة Walter(٨) أن الاختيار بين طريقتي التجميع والشراء ليس له نتائج اقتصادية ظاهرة وأن نفقات إهلاك الشهرة ليست تدفقات نقدية ولا تعمل إلا على خفض الأرباح الظاهرة في القوائم المالية، وأن هذه النفقات ليس لها تأثير على الدخل الجاري أو المستقبلي المتولد عن أنشطة المنشأة.

كما خلصت دراسة Hong et al(٩) إلى عدم وجود دليل على أن أسعار أسهم المشترين المستخدمين لطريقة الشراء قد تأثرت بالنسبة لتلك الخاصة بالجهات المشترية المستخدمة لطريقة التجميع. كما أظهرت دراسة Davis(١٠) أنه في الفترة التالية لإعلان الاندماج كان رد فعل أسعار الأسهم إيجابيا بالنسبة لعمليات الاندماج المعالجة محاسبيا كعمليات شراء، وسالبا بالنسبة لعمليات الاندماج المجمعة.

ويؤكد Agami(١١) أن تجاهل القيمة السوقية العادلة لصافي أصول الشركة المستهدفة يتعارض مع مفهوم الأثر التجميعي للاندماج Meger Synergy، فإذا كان اندماج شركتين لا يضيف قيمة فلماذا إذن؟ وإذا كان الأثر التجميعي للاندماج حقيقة، فلا بد للقيمة التي يخلقها أن تنعكس في الدفاتر وقت الاستحواذ.

"The pooling method does not recognize the fair market value of net assets of the target company.This is in contradiction of the merger synergy concept. If the merger of two companies does not add value, then why bother? If the merger synergy is real, then the value created should be reflected on the books at acquisition".

إن تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني هو أهم ما يميز طريقة الشراء عن طريقة تجميع المصالح. حيث تعطي طريقة الشراء الأهمية لعملية الاقتناء أو السيطرة ذاتها وليس الشكل الذي تمت به العملية سواء مقابل أسهم عادية أو مقابل نقدي أو أصول أخرى، كما تتميز باتخاذها القيمة السوقية كأساس لتقييم الأصول والخصوم والتي غالبا ما تكون أكثر دقة وعدلا من القيم الدفترية التاريخية لهذه الأصول والخصوم (١٢).

ويضيف Comilkey and Mulgord (١٣) أن استخدام طريقة الشراء له انعكاسات جيدة على جودة المعلومات المحاسبية، فاستهلاك الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى يؤدي إلى تخفيض الدخل المحاسبي المعلن دون أن يوثر ذلك على قيمة التدفقات النقدية، الأمر الذي يعظم أو يرفع من جودة قياس الدخل من منظور التدفقات النقدية. أضف إلى ذلك أن تقييم أصول وخصوم الشركة المندمجة طبقا لقيمها العادلة يعمل على استبعاد أثر أي محاولات تكون قد تمت قبل الاندماج لإظهار تلك العناصر بأقل أو بأكثر من قيمتها الحقيقية.

على أن طريقة محاسبة الشراء لم تسلم من الانتقادات وإن كان بشكل أقل حدة منه بالنسبة لطريقة محاسبة التجميع. وتتركز الانتقادات في جانبين: يتعلق الجانب الأول بكيفية معالجة الشهرة الناتجة عن الاندماج، ويتعلق الجانب الثاني بعدم التجانس المتمثل في تقويم أصول وخصوم الشركة المندمجة وفقا للقيم السوقية العادلة في حين تظل أصول وخصوم الشركة الدامجة مقومة بقيمها الدفترية، وبالتالي تصبح أصول وخصوم الشركة الناتجة عن الاندماج خليط من أسعار حديثة وأخرى قديمة(١٤).

وتحمل طريقة البداية Fresh-Start Method نفس مزايا طريقة الشراء من حيث تغليب الجوهر أو المضمون على الشكل، واتخاذ القيمة السوقية العادلة كأساس لتقييم ليس فقط أصول وخصوم الشركة المدمجة، ولكن أيضا لتقييم أصول وخصوم الشركة الدامجة، الأمر الذي يعطيها ميزة فوق

طريقة الشراء بالتغلب على مشكلة عدم التجانس في القيم الممثلة لعناصر أصول وخصوم الشركة الناتجة عن الاندماج. ومع ذلك يرى البعض تفضيل طريقة الشراء على طريقة البداية المتكافئة استنادا إلى (١٥):

١ - أن طريقة الشراء طريقة واقعية لأنها تعترف بأن هناك وحدة مشترية أو حائزة أو مسيطرة، وأخرى بائعة أو مستهدفة، وأن صعوبة تحديد الوحدة الدامجة يكون في حالات نادرة جدا.

٢ - أن طريقة البداية المتكافئة تتطلب إعادة تقييم أصول وخصوم جميع الشركات الداخلة في الاندماج وتخلق أصول غير ملموسة أكبر، الأمر الذي يمكن أن يعرضها للرفض من قبل المستخدمين، فضلا عن ارتفاع تكاليف تطبيقها.

١ - موقف الهيئات والمنظمات المحاسبية من طرق المحاسبة عن الاندماج

١/٢ - لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)(١٦)

بدأت مجهودات لجنة معايير المحاسبة الدولية لوضع معيار للمحاسبة عن الاندماج عام ١٩٧٨ وذلك بتشكيل لجنة لهذا الغرض والتي اعدت ورقة استكشافية: Exposure Draft 22: Proposed Statement for Business Combination تناولت ثلاثة طرق للمحاسبة عن الاندماج: طريقة الشراء، طريقة تجميع المصالح، وطريقة الوحدة الجديدة New-Entity Method وبعد مناقشات مستفيضة تم استبعاد طريقة الوحدة الجديدة واقتصر الاهتمام على طريقتي الشراء وتجميع المصالح.

في نوفمبر ١٩٨٣ صدر المعيار المحاسبي الدولي IAS 22: Business Combinations والذي خضع لعدة تعديلات كان آخرها في سبتمبر ١٩٩٨ بهدف تحقيق الاتساق مع معايير المحاسبة الدولية التي تصدرت عام ١٩٩٨: المعيار ٣٦ (الانخفاض في قيمة الأصول Impairment of assets)، المعيار ٣٧ (المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المتحملة) والمعيار ٣٨ (الأصول غير الملموسة Intangible assets).

ويربط المعيار بين طريقة المحاسبة المستخدمة وطبيعة عملية الاندماج، حيث يفرق المعيار بين حالة التملك أو الاستحواذ Acquisition وحالة توحيد المصالح Uniting of Interests:

- ففي حالة التملك أو الاستحواذ تتم المحاسبة عن عملية الاندماج باستخدام طريقة الشراء وقد حدد المعيار كيفية تطبيق هذه الطريقة في الفقرات من ١٧ - ٧٦.
- أما في حالة توحيد المصالح (والتي اعتبرها المعيار حالة استثنائية) فتتم المحاسبة عن عملية الاندماج باستخدام طريقة تجميع المصالح وتناولها المعيار في الفقرات (٧٨، ٧٩، ٨٢). وقد حدد المعيار عددا من القواعد والشروط التي توضح متى يتم تطبيق هذه الطريقة أهمها: صعوبة تحديد الشركة الدامجة، واشتراك حملة الأسهم في المنشآت المندمجة في السيطرة على صافي الأصول والعمليات، وبما يضمن تحقيق مشاركة مستمرة ومتبادلة في المخاطر والمنافع في المنشأة الناتجة عن الاندماج.

٢/٢ - المجموعة الدولية المعروفة بـ G4+1(١٧)

أخذا في الاعتبار الجدل الدائر حول طرق المحاسبة عن الاندماج تشكلت عام ١٩٩٧ مجموعة أطلق عليها اسم G4+1 تضم ممثلين عن مجالس معايير المحاسبة في خمس دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، كندا، استراليا، ونيوزيلندا، بالإضافة إلى ممثلين عن لجنة معايير المحاسبة الدولية كمراقبين.

وفي سبتمبر ١٩٩٧ أصدرت المجموعة ورقة عمل بعنوان توصيات لتحقيق التقارب في طرق المحاسبة عن اندماج الأعمال: Recommendations for Achieving. Convergence on the Method of Accounting for Business Combinations" وناقشت المجموعة ثلاث طرق للمحاسبة عن الاندماج: طريقة الشراء، طريقة تجميع المصالح، وطريقة البداية المتكافئة.

وطرحت كذلك ثلاثة أسئلة متداخلة ومتتابعة: هل من الأفضل استخدام طريقة واحدة للمحاسبة في جميع حالات الاندماج؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فأي الطرق الثلاث يجب تطبيقها؟ وإذا كانت الإجابة بلا ففي أي حالات الاندماج يتم تطبيق كل من الطرق الثلاث؟

وناقشت المجموعة هذه الأسئلة وخلصت إلى ضرورة الاعتماد على طريقة واحدة للمحاسبة عن الاندماج، وهي طريقة الشراء. كما أشارت الدراسة إلى إمكانية تطبيق هذه الطريقة في جميع حالات الاندماج حتى في الحالات النادرة التي يصعب فيها تحديد الوحدة الدامجة.

٣/٢. مجلس معايير المحاسبة المالية FASB

استمرارا لمجهوداته في مناقشة وطرح الحلول للمشاكل المحاسبية أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية في سبتمبر ١٩٩٩ دراسة بعنوان: «اندماج الأعمال والأصول غير الملموسة بهدف إعادة النظر في قواعد المحاسبة عن الاندماج المعمول بها طبقا للرأي المحاسبي رقم ١٦: اندماج الأعمال، والرأي المحاسبي رقم ١٧: الأصول غير الملموسة.

وتنقسم الدراسة إلى قسمين خصص القسم الأول منها لطرق المحاسبة عن الاندماج، وخصص القسم الثاني للمحاسبة عن الأصول غير الملموسة بما في ذلك الشهرة. وقد تضمنت الدراسة عدة مقترحات أهمها(١٨):

- وقف العمل بطريقة تجميع المصالح، واستخدام طريقة الشراء للمحاسبة عن جميع عمليات الاندماج بين المشروعات.
- تخفيض فترة إهلاك الشهرة من ٤٠ سنة (كما يقضي به الرأي المحاسبي ١٧) الى ٢٠ سنة كحد أقصى، على أن تخضع قيمة الشهرة للفحص بعد سنتين من الاندماج.

وفي فبراير ٢٠٠١ أصدر المجلس دراسة أخرى معدلة بعنوان اندماج الأعمال والأصول غير الملموسة - المحاسبة عن الشهرة، تضمن تغييرا جوهريا في موقف المجلس من معالجة الشهرة والذي يقضي بعدم استهلاك الشهرة والنظر في قيمتها كلما قامت شواهد على انخفاضها(١٩).

٣. طريقة واحدة أم عدة طرق للمحاسبة عن الاندماج بين البنوك؟

كان لمقترحات مجلس معايير المحاسبة المالية بوقف العمل بطريقة تجميع المصالح ردود فعل تحمل قلق المهتمين بالنشاط المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية منها على سبيل المثال:

- ما أشار إليه Sheshunoff(٢٠) من أنه في ظل توجه مجلس معايير المحاسبة المالية نحو وقف العمل بطريقة تجميع المصالح سوف تفقد البنوك طريقتها المفضلة للمحاسبة عن الاندماج. فالبنك الدامج سوف يكون مضطرا للاعتراف بالشهرة وإهلاكها. فضلا عما يمكن أن يترتب على ذلك من تأثير سلبي على أسعار الأسهم.
- ويؤكد التقرير المنشور بمجلة الجمعية الأمريكية للمصرفيين عام ١٩٩٩ ما أشار إليه Sheshun-off(٢١) من أنه في ظل اقتراح مجلس معايير المحاسبة المالية سوف تفقد البنوك المندمجة السعر المرتفع التي كانت تحصل عليه في ظل طريقة التجميع، وأنه إذا كانت للبنك خطط لدمج بنك آخر فعليه أن يبدأ وبأسرع ما يمكن في الإجراءات.
- كما أشار Moehrle et al(٢٢) إلى أن عدم السماح بتطبيق طريقة تجميع المصالح سوف يؤثر على قدرة البنوك المندمجة للوفاء بمتطلبات معيار كفاية رأس المال، الأمر الذي قد يوثر سلبا على مستقبل الاندماج المصرفي.

ومع التخوف الذي أصاب المسؤولين عن القطاع المصرفي الأمريكي من إمكانية وقف العمل بطريقة تجميع المصالح، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: أي من طرق المحاسبة الثلاث (طريقة الشراء، طريقة تجميع المصالح، طريقة البداية المتكافئة) يعد أكثر ملاءمة للمحاسبة عن الاندماج. في هذا الصدد يمكن التمييز بين اتجاهين للمفاضلة بين هذه الطرق:

الاتجاه الأول: ويقضي بالاعتماد على طريقة الشراء لأغراض المحاسبة عن الاندماج، على أن يسمح في ظروف استثنائية باستخدام طريقة تجميع المصالح. ويمثل هذا الاتجاه كل من المملكة المتحدة، ولجنة معايير المحاسبة الدولية، حيث يسمح بطريقة تجميع المصالح في حالة صعوبة تحديد الوحدة الدامجة.

الاتجاه الثاني: ويقضي باستخدام طريقة واحدة للمحاسبة عن جميع حالات الاندماج، وهذه الطريقة هي طريقة الشراء، وبالتالي عدم السماح بأي استثناء لتطبيق أي طريقة أخرى. ويمثل هذا الاتجاه المقترحات التي قدمها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في سبتمبر ١٩٩٩، ومقترحات مجلس معايير المحاسبة الاسترالي (AASB) في سبتمبر ١٩٩٩، وكذلك توصيات المجموعة الدولية G4+1.

ويلاحظ أن الفكر المحاسبي المعاصر يسعى إلى العمل على تعميم الاتجاه الثاني وتفضيل استخدام طريقة واحدة بدلا من عدة طرق أو طريقتين للمحاسبة عن الاندماج. وقد أكدت المجموعة الدولية G4+1 أن وجود طريقتين للمحاسبة من الاندماج غير مفضل للأسباب التالية(٢٣):

١ - أنه قد ينظر إلى طريقتي المحاسبة على أنهما بدائل يمكن الاختيار من بينهما عند المحاسبة على نفس العملية، إما كاختيار حر أو كاختيار مقيد. ونتيجة لذلك، فإن حالات الاندماج المتشابهة قد يتم المحاسبة عليها كما لو كانت مختلفة، كما أن بعض حالات الاندماج التي تعتبر مختلفة قد يتم المحاسبة عليها كما لو كانت متشابهة.

٢ - أن الخط الفاصل بين طريقة الشراء وطريقة تجميع المصالح غير واضح، أو أنه على الأقل يتطلب قدر من التفسير المستمر بواسطة المنظمات المهنية التي تصدر المعايير الحاسبية، وأنه من الصعب تحديد شروط تتعلق بتطبيق كل طريقة لأنه توجد بعض العمليات غير الواضحة التي لا يكون من السهل تحديد طريقة المحاسبة التي يجب أن تطبق عليها، وفي مثل تلك الظروف تسعى المنشآت إلى تطبيق الطريقة التي تفضلها.

٣ - قد يترتب على وجود طريقتين للمحاسبة عن الاندماج نتائج محاسبية مشابهة للنتائج الاقتصادية التي تترتب على ما يعرف اقتصاديا بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، حيث يتسع نطاق استخدام طريقة المحاسبة الأقل ملاءمة بدلا من استخدام طريقة المحاسبة الأكثر ملاءمة، وهو ما حدث في الماضي ومازال يحدث في الوقت احالي.

ويتفق الباحث مع المبررات التي أوردتها مجموعة (G4+1) لتفضيل استخدام طريقة واحدة للمحاسبة عن جميع حالات الاندماج، فضلا عما يحققه ذلك من زيادة فعالية المعلومات المحاسبية من زاوية قابليتها للمقارنة وإمكانية الاعتماد عليها. أضف إلى ذلك أن طريقة الشراء باتخاذها القيمة السوقية العادلة كأساس لتقييم أصول وخصوم البنك المندمج تعد أكثر ملاءمة للمحاسبة مع الاندماج بين البنوك التجارية مقارنة بطريقة تجميع المصالح. فطريقة تجميع المصالح على الرغم من شيوع استخدامها في التطبيق العملي فان اتخاذها القيم الدفترية كأساس للتقييم يتجاهل:

١ - أثر مجموعة البنود خارج الميزانية على قيمة البنك المندمج، وهي البنود التي تكون في بعض الحالات معادلة لقيمة أصول البنك المقيدة أو أكبر منها. وتمثل البنود خارج الميزانية خاصية تنفرد بها البنوك وتوثر على العائد والمخاطر ومعايير الملاءة المالية للبنك، وهو الأمر الذي يؤثر بلا شك على القيمة.

٢ - حقيقة التباعد بين القيم الدفترية لأصول البنك والقيم السوقية العادلة لهذه الأصول. ويظهر ذلك بشكل واضح بالنسبة لمكونات القروض، ومحفظة الاستثمارات المالية، والأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون.

٣ - قاعدة الودائع الأساسية وخلق القيمة، فالودائع رغم أنها تمثل التزاما على البنك إلا أن وجودها

قد يخلق أصلا معنويا تنفرد به البنوك. إن وجود هذه الودائع واستقرارها لدى البنك المندمج يعني حصول البنك الدامج على قاعدة من علاقات العملاء المستقرة، والتي تمثل قيمة ومنفعة اقتصادية يتم تجاهلها عند استخدام طريقة المحاسبة على أساس تجميع المصالح.

وعليه يمكن القول إن طريقة تجميع المصالح غير ملائمة للمحاسبة عن اندماج البنوك، وأن المفاضلة في هذا المجال يجب أن تكون بين طريقة الشراء وطريقة البداية المتكافئة. ويرى الباحث أن استخدام أي من هاتين الطريقتين يتوقف على الشكل الذي تتم به عملية الاندماج. ويقترح:

١ - استخدام طريقة الشراء في حالات الاندماج التي يترتب عليها زوال أحد طرفي الاندماج (البنك المندمج) ودمجه في البنك الآخر (البنك الدامج)، وهي الحالة التي يطلق عليها الدمج Merger.

٢ - استخدام طريقة البداية المتكافئة في حالات الاندماج التي يترتب عليها زوال جميع أطراف الاندماج وظهور بنك جديد له صفته القانونية، وهي الحالة التي يطلق عليها الاتحاد Consolidation.

على أن تطبيق طريقة الشراء للمحاسبة أو طريقة البداية المتكافئة على حالات الاندماج بين البنوك يواجه بمشكلة الاعتراف بالشهرة كأحد الأصول وما يمكن أن يترتب على ذلك من أثر سلبي على كل من الدخل المعلن وقدرة البنك على الالتزام بمعيار كفاية رأس المال وفقا لما تقضي به القواعد المنظمة للعمل المصرفي.

حيث تشير الكتابات المصرفية إلى شيوع استخدام طريقة تجميع المصالح للمحاسبة عن معظم حالات اندماج البنوك كرغبة من البنوك في تجنب الاعتراف بالشهرة وتسجيلها بالدفاتر، وما يحققه ذلك من مزايا للبنك الدامج أهمها:

- تحسين الأرباح بقائمة دخل البنك نتيجة عدم احتساب إهلاك للشهرة، وما يعتقد من تأثير ذلك إيجابيا على القيمة السوقية لأسعار أسهم البنك الناتج عن الاندماج.
- المحافظة على نسبة رأس المال إلى الأصول وفقا للمتطلبات السارية (معيار كفاية رأس المال) وعدم تأثرها بالاعتراف بالشهرة كأحد عناصر الأصول إذا ما تم تطبيق طريقة محاسبة الشراء.

ولعل هذا هو السبب في حالة القلق التي أصابت القطاع المصرفي الأمريكي نتيجة اتجاه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلى عدم السماح باستخدام طريقة تجميع المصالح، وتوقع اتحاد التجارة المصرفية Banking Trade Association أن يكون لذلك تأثير سلبي على مستقبل الاندماج بين البنوك (٢٤). وعلى الرغم من عدم وجود مؤشرات تؤكد صحة مثل هذه التوقعات إلا أنها تدعو إلى التفكير في وجود حلول لمثل هذه الآثار السلبية. ويقترح في هذا الصدد:

- التفكير في تطوير عملية الإفصاح عن الدخل، بحيث تتضمن قائمة الدخل مرحلة لإظهار الدخل قبل استهلاك الشهرة المشتراة.
- دراسة مكونات معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل ومدى إمكانية استبعاد الشهرة المشتراة من مكونات الأصول المستخدمة في تحديد النسبة.

الهوامش

١ - للتفاصيل راجع:

- بنك مصر - مركز البحوث، عمليات الدمج والاستحواذ المصرفي وأثرها على القطاع المصرفي والاقتصاد القومي، **أوراق بنك مصر البحثية** العدد (٥) يناير ١٩٩٩، ص ١٠ - ١١.
- د. ابراهيم شحاتة، اندماج وتملك البنك: التطورات العالمية والنتائج، مؤتمر **القطاع المالي العربي في مواجهة عصر الاندماج والتملك (تجارب وخبرات)**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠، ص ٣٩ - ٤٠.

٢ - تناولت العديد من الكتابات المحاسبية طريق المحاسبة عن الاندماج من حيث مفهوم كل منهما وإجراءات تطبيقهما.

استغلال المعلومات السرية وحاجة سوق الأوراق المالية إلى مشروع قانون

آثار استجواب وزير المالية في يونيو الماضي العديد من الموضوعات الهامة التي تحتاج إلى وقفة للدراسة ومن ثم وضع الحلول المناسبة. من أهم هذه الموضوعات ما أثاره أحد المستجوبين عن ممارسات خاطئة من قبل بعض المسؤولين باستغلال مناصبهم للاستفادة من المعلومات التي تم الاطلاع عليها بحكم وظائفهم لتحقيق أرباح شخصية. وللأسف الشديد لا تنحصر هذه الممارسات في المؤسسات الحكومية بل يتحدث الكثير من متابعي سوق الأوراق المالية عن ممارسات مشابهة فعلى سبيل المثال يقوم الكثير من مسؤولي الشركات المساهمة باستغلال حيازتهم للمعلومات السرية الغير متاحة للعامة (Inside Information) عن الشركات التي يعملون بها لعقد صفقات أسهم غير مشروعة (Insider Trading) يكون فيها غبن للطرف الثاني من الصفقة والذي تغيب عنه تلك المعلومات.

المثال الثاني مرتبط بمسؤولي المحافظ الاستثمارية في الشركات المساهمة والمؤسسات الحكومية. حيث يقوم بعض هؤلاء المسؤولون بتداول الأسهم لحسابهم الخاص بناء على المعلومات المتعلقة بطلب وعرض الأسهم من قبل المحفظة. ودون الخوض في التفاصيل يستطيع ذلك المسؤول أن يحقق أرباحا طائلة من تلك الصفقات المشبوهة.

نحن نحيي إدارة البورصة على الجهود الكبيرة التي تبذلها في سبيل الحد من ظاهرة استغلال المعلومات السرية ولكنها لن تستطيع القيام بإجراءات رادعة دون وجود الصلاحيات الكافية للتعامل مع تلك الظاهرة. باعتقادنا أن الجهات المعنية -وبالتحديد مجلس الأمة- مسؤولة عن إصدار تشريع خاص للحد من هذه الظاهرة، لقد قامت الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة وأوروبا بالتصدي للمثال الأول لهذه المشكلات ألا وهي تداول المسؤولين (Insider Trades)، حيث بدأت التشريعات المتعلقة بتنظيم الأسواق المالية بالولايات المتحدة بإصدار قانون تداول الأوراق المالية في عام ١٩٣٤ والذي تأسست بموجبه لجنة الأوراق المالية (SEC)، ومن الملامح الرئيسية لهذا القانون ما يلي:

- تمنع المادة 16b من القانون (section 16b) الربح السريع (Short-Swing Profits)، ويعرف الربح السريع حسب القانون أي أرباح يتم تحقيقها نتيجة شراء أسهم ثم بيعها (أو بيع أسهم ثم شراؤها) من قبل أشخاص لديهم معلومات سرية غير متاحة للغير خلال فترة لا تزيد عن ستة أشهر.

- تعرض القانون إلى استغلال المعلومات السرية بشكل عام من خلال المادة (Section 10b) 10b والتي تمنع عمليات التلاعب التي تقلل من مصداقية التداول في الأسواق المالية، بالرغم من العمومية في صياغة هذه المادة، إلا أنها من أكثر المواد التي استخدمتها المحاكم لملاحقة المشتبه باستغلالهم المعلومات السرية والتلاعب.

- حدد القانون الأفراد الذين يمكنهم استغلال تلك المعلومات وهم أعضاء مجالس الإدارات و المدراء وكل من يملك أكثر من ١٠٪ من أسهم الشركة وكذلك الأفراد التي تتاح لهم المعلومات بصورة غير مباشرة من قبل المذكورين أعلاه.

وقد تلى هذا القانون سلسلة من التشريعات التي تعرضت لمسألة (Insider Trading) منها قانون العقوبات لعام ١٩٨٤ (The Insider Trading Sanction Act Of 1984) والذي وضع عقوبات مالية تصل إلى ثلاثة أضعاف الأرباح التي تم تحقيقها بصورة غير مشروعة أو ثلاثة أضعاف الخسارة التي تم تجنبها.

وفي عام ١٩٨٨ تم إصدار قانون جديد يتعلق باستغلال المعلومات الغير متاحة للعامة (The Insider Trading and Securities Fraud Enforcement Act of 1988) والتي شددت العقوبات المالية على كل من يستغل هذه المعلومات، كما أعطيت لجنة الأوراق المالية صلاحيات كبيرة لمتابعة وملاحقة من يستغل المعلومات السرية لجني ارباح غير مشروعة واستدعاء الشهود للمساعدة في جمع الأدلة، بل وحتى منح مكافأة مالية لكل من يدلي بمعلومات تفيد في كشف عمليات التلاعب.

أما في أوروبا فقد أصدر الاتحاد الأوروبي تشريعا خاصا باستغلال المعلومات السرية في عام ١٩٨٩ (European Community Directive Coordinating Regulations on Insider Trading) والذي يمنع استغلال المعلومات السرية لتحقيق أي عائد كما منع القانون إعطاء معلومات سرية للغير وتحقيق عائد غير مشروع من تلك المعلومات.

ولم تقتصر التشريعات على الدول المتقدمة فحسب ولكن قامت دول أخرى أيضا بإصدار التشريعات المناسبة للتصدي لهذه المشكلة منها على سبيل المثال هونج كونج وماليزيا والهند وفيتنام ومصر، وباعتقادنا أنه حان الوقت للتعرض لهذه المشكلة في سوق الكويت للأوراق المالية والذي لا شك يعاني من هذه المشكلة بشكل كبير يدعونا أن نسعى جادين لإيجاد الحل المناسب لها لتعزيز ثقة المستثمر المحلي والأجنبي.

د. سعد سليمان البلوشي
استاذ مساعد
كلية الدراسات التجارية

أياد عبدالله الرشيد
MBA,CPA,CMA
CIA,CFM,CFE
ABA,ATP

ينظر البعض الى الوظيفة المالية والمحاسبية داخل المشروع على أنها نفس الشئ وقد يتم الجمع بينهما، ورغم وجود علاقة وثيقة بينهما تتمثل في كون المحاسبة هي المدخل للوظيفة المالية (التمويل)، الا ان الوظيفة المالية تعد النظام الشامل الذي تدخل فيه المحاسبة كوظيفة فرعية ، وتدخل تحت نطاق مسئوليات القطاع المالي ، بالاضافة الي ذلك يوجد اختلافين اساسيين بين المحاسبة والوظيفة المالية يتعلق بأسلوب معالجة تدفق الأموال .

أهمية الوظيفة

اعداد/ محاسب

علي محمد أحمد ندا

المدير الإداري

لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

فالمحاسب يستخدم بعض المعايير المقبولة مهنياً بحيث يعد القوائم المالية في ظل افتراض ان الايرادات والنفقات تتحقق لحظة استحقاقها بصرف النظر عن التحصيل النقدي أو الصرف النقدي عملا بمبدأ الاستحقاق The accrual system ، أما المدير المالي فيهتم بتسجيل الايرادات والنفقات لحظة حدوث التدفقات النقدية الداخلة والخارجة . حيث أن جل اهتمامه ينصب في المحافظة على قدرة المشروع في أداء التزاماته والعمل على توفير التدفق النقدي لسداد تلك الالتزامات ، أو توفير التدفق النقدي وترتيبه للحصول على الاصول المتداولة والثابتة للمشروع التي تساعد على الانتاج ومن ثم تحقيق اهدافه.

اما الاختلاف الاساسي الثاني يتعلق باتخاذ القرار ، حيث ان المحاسب ينصب اهتمامه على تجميع وعرض البيانات المالية بما يتطابق مع الأسس والمبادئ والمعايير المقبولة مهنياً ، بينما يقوم المدير المالي باستخدام هذه المعلومات بعد تحليلها أو أجراء أي تعديلات عليها كقاعدة اساسية لاتخاذ القرار المالي

أهمية الوظيفة المالية :

تأتي أهمية الوظيفة المالية انطلاقاً من كونها العمود الفقري للمشروع دون تقليل من أهمية باقي الوظائف الأخرى للمشروع، ولكن في نظرة بسيطة وسريعة نجد أن أي فشل أو

تقصير في أداء الوظيفة المالية في المشروع قد يؤثر تأثيراً مباشراً وكاملاً على باقي وظائف المشروع دون استثناء ،وقد يؤدي الى عجز المشروع بشكل كلي وبالتالي فشله وانتهائه ، ولكن في حالة افتراض

المالية بالمشروع

هذا التقصير لأية وظيفة أخرى من وظائف المشروع تجد أن التأثير سيقع على جزء من اداء المشروع من الممكن معالجته بأي شكل من الاشكال وعلى أى مدي زمني كان ذلك عاجلاً أو آجلاً دون توقف لانتاجية واستمرارية المشروع .

وتتوقف أهمية الوظيفة المالية على حجم المشروع، فكلما زاد حجم المشروع وحجم أنشطته تزداد أهمية وحجم الوظيفة المالية، نظراً لما يحتاجه ذلك من تقييم ومتابعة المركز المالي وكيفية الحصول على الائتمان، واتخاذ القرارات الاستراتيجية الهامة المتعلقة بالاصول الثابتة والمتداولة وتوجيه الاستثمار والانفاق حسب البدائل الافضل، وغيرها من تلك الأمور التي تتطلب المقدرة الكبيرة على التحليل والتقييم والمتابعة والتنبؤ ورسم السياسات المالية التي لا يجب أن يشوبها أية أخطاء حفاظاً على استمرارية ونمو المشروع.

وظائف المدير المالي:

❖ دراسة وتحليل البيانات المالية Analyzing financial data ،وذلك بتحويلها الى معادلات نمطية معينة يمكن استخدامها لمعرفة جوانب القوة والضعف بالمركز المالي للمشروع The firm's position ووضع خطط التمويل والتوسع المستقبلية.

❖ تحديد شكل هيكل أصول المشروع Determining the firm's asset Structure، ويعني ذلك تحديد الحجم الأمثل للاستثمار في كل نوع من أنواع الاصول المتداولة، وما هي الأصول الثابتة التي ينبغي استخدامها وكيفية معالجة اهلاكها ومتي يجب استبدالها وتطويرها وغيرها من جميع الامور المتعلقة بأصول المشروع .

❖ تحديد الهيكل المالي للشركة Determining the firm's financial Structure ، وتعتبر تلك من اهم الوظائف نظراً لتأثيرها المباشر على الربحية والسيولة العامة ، حيث تتعلق بمقدرة المشروع المالية والتزاماته ومدى الاستفادة القصوى من تلك المقدرة والمحافظة عليها باختيار أفضل البدائل التي تناسب المشروع ، وتتطلب تلك الوظيفة تحديد المزيج الملائم للتمويل القصير الاجل والطويل الاجل واختيار الاكثر منفعة منها .

الخاتمة :

الاهتمام بالوظيفة المالية وتفعيلها بما يتناسب مع حجم مسئوليتها العديدة يضمن بلا شك تحقيق اهداف المشروع المتمثلة في تعظيم الربح وتعظيم ثروة الملاك وغيرها من الاهداف، بالاضافة الى تقليل حجم المخاطر سواءعلى المستوى الداخلي أو الخارجي للمشروع الأمر الذي يضمن ايضاً استمراريته ونموه.

المراجع :

١- د. عبدالغفار حنفي - الادارة المالية p20-2000

٢ - Solomon E.the theory of financial Colombia University -p8

٣- Gitman I.J.Op Cit.p9

لا تختلف أهداف الرقابة الداخلية في نظام الحاسبات الإلكترونية عن الأهداف في حالة استخدام النظام اليدوي ولكن أدى استخدام الحاسبات الإلكترونية في تشغيل البيانات إلى تغيير طبيعة مقومات النظام المحاسبي ومن ثم وجود علاقات داخلية جديدة وقد أدت هذه التغيرات إلى فرض مجموعة من ضوابط الرقابة الداخلية لم تكن موجودة في كل النظم المحاسبية التقليدية.

لقد فرضت هذه التغييرات مجتمعة ضرورة الاعتماد على مجموعة جديدة من الضوابط الرقابية ومن ثم على تغيير في طبيعة بعض الضوابط التي كانت مطبقة في ظل النظم التقليدية.

اعداد

علي حسين الحمدان

مساعد مدير دائرة التدقيق

مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية

الرقابة على خطة الطوارئ واستمرارية الأعمال

ونتيجة لتغير -كما ذكرنا مسبقا- النظم التقليدية إلى النظم الآلية تطلب ذلك من المدقق الداخلي إلى التغيير في إجراءاته الرقابية، ومن الإجراءات الرقابية على الأنظمة الآلية هي الرقابة على إجراءات خطة الطوارئ واستمرارية الأعمال وبشكل خاص الرقابة على إجراءات المركز المرادف Hot Site.

كما أن من مهام المدقق الداخلي أن يقوم بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومن مهامه أيضا حفظ وحماية أصول المنشأة. لذلك على المدقق الداخلي أن يتماشى مع التغيرات في الإجراءات ونظم الرقابة الداخلية ويغير ويستحدث طرق أخرى جديدة في التدقيق والرقابة.

ولاشك أن تعرض أي منشأة لكوارث طبيعية أو حروب تؤدي إلى توقف الأجهزة والبرامج الآلية مما سيعرضها إلى كثير من المشاكل والي صعوبة الاستمرار في العمل في الوضع الحالي، وبالتالي يعرضها في النهاية إلى إعلان إفلاسها أو تتوقف عن العمل مالم تكن متأهبة ومستعدة لهذه الأنواع من الحوادث والكوارث والتي تهدد أصولها كما أنها تضمن المحافظة على العوامل الثلاث لأي مؤسسة وهي الموظفين، الأصول، البيانات.

إن أساليب الرقابة الداخلية في بيئة الأنظمة الآلية Types of controls تمثل ضوابط الرقابة الداخلية مجموعة الشروط والمتطلبات والإجراءات التي يلزم وجودها لتحقيق صحة ودقة التشغيل الإلكتروني للبيانات ويمكن القول إن نظام الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني للبيانات يعتمد على وجود مجموعتين أساسيتين من ضوابط الرقابة:-

- الضوابط الرقابية العامة General Controls.
- الضوابط الرقابية الخاصة (التطبيقات) Applications Controls.

وما نحن بصدد شرحه الآن هو موضوع مقومات خطة الطوارئ والتي تعد من ضمن الضوابط الرقابية العامة، وسوف لا أتطرق بالتفصيل لجميع بنود الخطة ولكن سوف أشرح جزء منها وهو المركز المرادف

وأنواعه نظرا لأهميته الكبيرة في استرجاع الأعمال إلى الوضع الطبيعي في حالة حدوث كارثة.

لمحة حول أهمية خطة الطوارئ:

إن عمل نسخ احتياطية Backup للبيانات الآلية وحفظها داخل المنشأة وخارجها Offsite Storage يعد أحد الإجراءات المهمة والضرورية ضمن خطة الطوارئ واستمرارية الأعمال ولكن هذا الإجراء لا يكفي وحده لإعادة الوضع على ماهو عليه في السابق ولا يضمن استمرارية أعمال المنشأة إلا بوجود خطة طوارئ واستمرارية الأعمال.

فقد بينت دراسة أجرتها جامعة مينيسوتا في الولايات المتحدة الأمريكية أن توقف نظام آلي أو شبكة آلية لأكثر من ٤٨ ساعة يمكن أن يعرض ٢٠٪ من ٥٠٠ شركة قوية إلى التوقف عن العمل في أمريكا وأيضا بينت الدراسة أن معدل الوقت الذي يؤخذ لجلب أشرطة Backup وتشغيلها بعد حدوث كارثة ما يستغرق ما بين ٣-٥ أيام بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة ٤٠٪ من الشركات عانت من حوادث الكوارث معرضة إلى أن تفلس وتنهي أعمالها نهائيا.

وحسب مقالة أخرى في مجلة كمبيوتر Computer Today تبين أن ٦٧٪ من الشركات التي تعرضت لحوادث أدت إلى انقطاع أو توقف أعمالها لفترة زادت عن الاسبوعين ستتوقف عن العمل خلال سنتين.

خطة الطوارئ واستمرارية الأعمال:

Business Continuity Plan

إن خطة الطوارئ واستمرارية الأعمال تمثل مجموعة إجراءات يجب على إدارة أي منشأة اتخاذها في حالة حدوث أي ظروف غير متوقعة قد تؤثر في بيانات وأجهزة المنشأة الآلية، مما يتطلب من المدقق الداخلي وضع إجراءات تدقيق للتأكد والتحقق من صحة تلك الإجراءات وأن باستطاعة المنشأة الاستمرار في أعمالها الطبيعية لدى حدوث حرائق أو زلازل أو فيضانات أو انفجارات أو أي كوارث وحوادث تؤثر على مركز البيانات أو مركز الكمبيوتر.

بداية يجب على المنشأة أن تقوم بوضع إجراءات الطوارئ والتي قد تشمل على الخطوات التالية:

- تشكيل فرق عمل لوضع الخطة تتكون من جميع إدارات المنشأة.
- ترتيب الأصول والأنشطة التشغيلية والبيانات حسب أهميتها و أولويتها.
- اختبار الخطة الموضوعة والمكتوبة.
- تحديد إجراءات إعلان حالة الطوارئ والاستنفار واستدعاء الفرق.
- تحديد مواقع إعادة استرجاع الأوضاع الطبيعية.

ويأتي هنا دور المدقق الداخلي في التأكد من الآتي:

- ضرورة توفر الضوابط الرقابية على إجراءات خطة الطوارئ ومدى توثيقها واختبارها وفعاليتها.
- التحقق من وجود إجراءات وقوانين موثقة ومعتمدة تحكم عملية وضع الخطة وتطبيقها.
- التأكد من أن جميع بيانات القائمين على تنفيذ الخطة والموردين والجهات المتعامل معها صحيحة وتحدث دوريا.

عموما فأن أي منشأة وبوجود قدرة كافية لإعادة الوضع على ماهو عليه في حالة الكوارث عليهم الأخذ بالحسبان النقاط التالية:-

- وجود مركز آلي مرادف يشمل البيانات المهمة (البرامج أنظمة التشغيل والمستندات).
- إعداد خطة مستندية يتم حفظها تشمل إجراءات المركز الآلي المرادف (وهذه سوف يتم شرحها بالتفصيل) للأنظمة الآلية المهمة، فريق العمل الخاص لتشغيل البيانات والمركز المرادف، والعقود الخاصة بالمركز المرادف والمتعلقة بـ Backup، ويتم توزيعها على المعنيين في المنشأة.

أخي القارئ

من الملاحظ أن إجراءات خطة الطوارئ كثيرة ومتشعبة ولا يمكن في هذه العجالة أن يتم شرح جميع بنودها

ولكن كما ذكرنا مسبقا سوف يتم شرح إجراءات مواقع إعادة استرجاع الأوضاع الطبيعية أي إجراءات المركز المرادف Hot Site بصورة أكثر تفصيلا لذا فإنني سوف أتطرق إلى أنواع المواقع الأخرى أيضا وبصورة سريعة.

مواقع إعادة استرجاع الأوضاع الطبيعية:

الموقع الساخن أو المرادف Hot Site:

هو موقع خارج المنشأة ومجهز بالكامل بالمعدات والأجهزة وبنفس مواصفات الأجهزة والبرامج الموجودة لدى المنشأة ومتوفر فيه جميع الإشتراطات البيئية والتشغيلية الضرورية.

الموقع البارد Cold Site:

هو موقع خارج أو داخل المنشأة يمكن التحكم البيئي فيه معد ومجهز مثل تجهيزات غرفة عمليات الكمبيوتر الموجودة حاليا لدى أي منشأة أو وزارة (أنظمة تبريد، إطفاء حرائق، أنظمة أمنية) وفي حالة الحوادث يكون على المنشأة ضرورة قيامها بتوفير أجهزة الحاسب الآلي والبرامج والأنظمة الآلية وبياناتها وتوصيلات الاتصالات ومعداتها في تلك المواقع.

الموقع الدافئ Warm Site:

هو موقع يوفر إمكانيات وتجهيزات من النوع الساخن Hot Site لبعض أجزاء ومعدات وأجهزة المنشأة ويوفر إمكانيات وتجهيزات من النوع البارد Cold-Site لجزء آخر من المنشأة (عادة يكون أقل خطورة). وهذا النوع عادة يكون أقل تكلفة من الموقع الساخن أو المرادف وأكثر تكلفة من الموقع البارد.

مواقع الاتفاقيات المتبادلة

Reciprocal Agreements:

عادة ما تعقد هذه الاتفاقيات بين أثنين من المنشآت الذين لديهم نفس مواصفات الأجهزة والمعدات، وفي هذه الاتفاقيات يتم الاتفاق على مشاركة الطرفين لأجهزة ومعدات الطرف الآخر في حال حدوث توقف أو انقطاع الأعمال.

مقومات المركز الآلي المرادف Hot Site:

إن وجود المركز المرادف هو نقطة البداية في إعادة مركز الكمبيوتر إلى ما كان عليه في حالة تعرضه للمخاطر لذا يجب على المدقق الداخلي ضرورة التأكد من الآتي:

١- يجب أن يكون موقع مركز الكمبيوتر بعيدا عن مجالات الخطر (المطارات، كثافة المرور، الأجهزة الكهربائية الخطرة) وإذا وجدت بقرب هذه الأماكن يجب أن تكون بعيدة عنها دائريا بمسافة كافية.

٢- يجب تحديد الموقع المرادف بعيد عن مركز الكمبيوتر الرئيسي وذلك لحمايته من نفس المخاطر التي قد يتعرض لها المركز الرئيسي.

٣- من المفضل أن يكون المركز المرادف في موقع يتم تغذيته بالطاقة الكهربائية من محطة أخرى غير التي تغذي المركز الرئيسي (في حالة إذا كان داخل الكويت).

٤- ضرورة توفر طاقة كهربائية احتياطية لاستخدامها في حالة الطوارئ (عمل دراسة كاملة عن طبيعة التيار الكهربائي ومدى تكرار انقطاعه ومدى تعرضه للتذبذب وأسباب ذلك).

٥- إن يكون قريبا نوعا ما لكي يمكن أن يمدنا بالخدمة السريعة ويساعد على سرعة إعادة النظام الأساسي إلى ما كان عليه.

٦- يجب أن يكون بعيد عن المناطق التي يحدث فيها الكوارث الطبيعية وأن لا يوجد في دول غير مستقرة سياسيا (مظاهرات، ثورات).

٧- ضرورة توفر وسائل نقل الخدمات إلى المركز المرادف مثل وسائل تصريف المياه والمضخات اللازمة لذلك، وخطوط الاتصالات يجب أن تكون تحت الأرض كذلك يجب توفر أجهزة تكييف مناسبة.

٨- الأخذ بالحسبان إجراءات حفظ البيانات والمعلومات Backup في المركز المرادف.

٩- تحديد نقل البيانات من المركز الرئيسي إلى المركز المرادف وهل يتم ذلك مباشرة آليا أم بواسطة حفظ البيانات في أشرطة ثم نقلها عن طريق الطائرة أو

السيارة وما يتطلب ذلك إلى مقارنة تكلفة نقل البيانات بين اليدوي والآلي.

١٠- تحديد درجة سرية المعلومات المراد نقلها إلى المركز المرادف وكيفية حفظها من التوصل لها من أي مصدر خارجي.

١١- توفر أجهزة تساعد في اكتشاف الحرائق قبل وقوعها وانتشارها والمعدات المناسبة التي يجب استخدامها لإخماد الحرائق بأنواعها المختلفة عند نشوبها.

١٢- تحديد صلاحيات المشاركين في المركز المرادف في حالة وجود أكثر من مشارك.

١٣- تحديد وتدريب مجموعة معينة من موظفي المؤسسة تسمى فريق الطوارئ لتشغيل المركز المرادف تستطيع تشغيل أغلب أنظمة المؤسسة الآلية.

١٤- التأكد من وجود أجهزة في المركز المرادف متوافقة مع أجهزة المؤسسة وتوفر مكان أو موقع داخل المركز المرادف مجهز لانتقال فريق العمل إليه وأن يكون مجهز لنقل أي أجهزة تراها المؤسسة ضرورية وكذلك توفر خطوط اتصال خارجي.

١٥- يجب الأخذ بالحسبان نوعية الأجهزة المراد نقلها إلى المركز المرادف في حالة توقف تشغيل المركز الرئيسي وكذلك سرعة توصيلها في حالة شراؤها من المورد.

١٦- تحديد إجراءات اختبار المركز المرادف على سبيل المثال نذكر الآتي:-

- اختيار مجموعة من موظفي المؤسسة وإرسالها لزيارة المركز المرادف بصفة دورية للتحقق من مدى توفر الضوابط الرقابية في حفظ البيانات الخاصة بالمؤسسة ويفضل فريق للطوارئ.
- مدى الدعم بالنسبة لموظفي المركز المرادف للفريق.
- إجراءات تدريب فريق الطوارئ باشتراك موظفي المركز المرادف.

١٧- تحديد خطة وإجراءات حدوث الكوارث وتوقف تشغيل المركز الرئيسي على سبيل المثال نذكر الآتي:-

- المخول بالتصريح بتوقف تشغيل المركز الرئيسي.
- تحديد الممثل عن المؤسسة في الاتصال بالمركز المرادف للحصول على التصريح باستخدام المركز المرادف.
- تحديد مجموعة الدعم من موظفي المركز المرادف.

١٨- الأخذ بالحسبان كفاية الفترة التي سوف يتواجد بها فريق الطوارئ في المركز المرادف وإجراءات تمديدها إذا تم تحديدها مسبقا.

١٩- يجب الأخذ بالحسبان أن كل الأنظمة والبرامج التي تم تركيبها في المركز المرادف بالإمكان استخدامها من فريق العمل في مراحل الاختبار والطوارئ.

٢٠- يجب على المركز المرادف أن يرسل نسخ لإرشادات المستخدم للمركز المرادف وأي تعديلات على الدليل.

٢١- يجب على إدارة المركز المرادف أن تخبر وترسل للمؤسسة عن أي منشورات بخصوص إعادة الوضع في حالة الكوارث.

٢٢- يجب على إدارة المركز المرادف أن يخبر المؤسسة عن أي تغييرات في المركز المرادف تؤثر في إجراءات خطة الطوارئ.

ختاما ومن الشرح السابق في هذه الدراسة يتبين أن خطة الطوارئ ضرورية جدا لأي منشأة تستخدم كثير من الأنظمة الآلية في أعمالها وترى أن توقف أعمالها ولو لأيام قليلة يسبب لها خسائر مالية كبيرة، لذا على تلك المنشآت أن تحتاط لذلك من خلال تبني خطة طوارئ موثقة وتقوم دوريا باختبارها، بحيث تتضمن أحد مراكز إعادة الوضع التي تم ذكرها مسبقا في الدراسة مما سيخفض كثيرا من الخسائر نتيجة حدوث أي كارثة أو طارئ.

المراجع:

1 - Sawyer's - Internal Audeting IIA

2 - www.Audit Net.com

ضرار عبدالله الرشيد
CIA , CISA, ABA
مدقق داخلي بنك برقان

مع كل تقنية جديدة، يصبح العالم أكثر ترابطاً ، وذلك من خلال الأدوات الجديدة كالبطاقات الذكية smart cards وأجهزة القياس الحيوي biometric devices والأجهزة اللاسلكية التي تستطيع معالجة وتخزين ونقل كم هائل من البيانات والمعلومات بسرعة مذهلة وتتيح هذه الأجهزة للعملاء إكمال كافة المعاملات من خلال شبكة اتصالات تربط أجهزة مختلفة حول العالم، مثل الأنترنت. وهكذا تستطيع البنوك إدارة كافة المعاملات المالية والتجارية الخاصة بالعملاء.

كيفية الاعداد :

تتغير التقنية كل يوم ، مغيرة معها الأنشطة المصرفية والمالية بالعالم أجمع .

البنوك وإمكانيات التجارة الإلكترونية

لقد أصبحت الأنظمة مثل أجهزة الصرف الآلي ATMs ،والخدمات الهاتفية ، والإنترنت ، بالنسبة للعديد من العملاء هي الطريقة الأساسية للتعامل مع الخدمات المصرفية أما الفروع التقليدية تعتبر الخيار الأخير بالنسبة للعملاء كمركز لتقديم الخدمات لذا صار علي البنوك القيام بإجراءات سريعة ، خلال السنوات القليلة القادمة كي تتمكن من مواكبة هذا التغيير في أنماط الخدمات ومن الممكن ان تتضمن هذه الإجراءات :

1. وضع واستغلال استراتيجيات متعددة بسبب التغيرات الكبيرة التي تتعرض لها عوالم المال ، فان البنك بحاجة إلي الاعتماد علي إستراتيجية قصيرة المدي ، ومتوسطة المدي وأخري للمدي الطويل ، ومن المهم تطوير إستراتيجيات لكل عميل تجاري أو عميل استهلاكي أو غيرها من أنماط العملاء .

2- تطوير مركز للخدمات المصرفية الهاتفية لدعم متطلبات التجارة الألكترونية ويمكن للخدمة الهاتفية الكاملة دعم الموقع على الشبكة الدولية للمعلومات وكافة الخدمات عبر الأنترنت.

3- اختيار حلول الإنترنت. ومن الأمور التي يجب مراعاتها في هذا الصدد ما يلي :

❖ البنية التحتية للإنترنت ، التي يتحملها البنك في الفترة الحالية (العديد من برامج الأنشطة المصرفية عبر الإنترنت لا تتوافق حالياً سواء كلياً أو بشكل جزئى ،مع البنية التحتية للتقنيات الحالية ، أو أنها تعتبر غير جيدة في الوفاء بالاحتياجات الحالية للأعمال).

❖ كيف يتم فهم السوق المحتملة للتجارة الإلكترونية عبر الإنترنت؟ وكيف سيتم استغلالها في الفترة الحالية ؟ وكيف سيتم استغلالها على المدي المتوسط والطويل ؟ هذه كلها تعتبر أمور هامة عند اتخاذ القرار المتعلق بنوعية برامج الإنترنت التي سيتم شراؤها أو تطويرها .

❖ السمات والوظائف التي ستكون متاحة للعميل . هل سيتمكن العميل من متابعة تاريخ العمليات المجراة ، والقيام بعمليات الدفع مقابل الخدمات إلكترونياً ، وإرسال بريد إلكتروني إلي خدمة العملاء ، واجراء تحويلات بين الحسابات الشخصية للعميل أو حسابات عملاء آخرين في نفس البنك أو بنوك محلية أو دولية أخرى بالإضافة إلى العديد من الخدمات الأخرى التي يمكن للبنك تقديمها للعميل . بالإضافة إلى ذلك تحديد ما إذا كان بالإمكان القيام بكافة تلك العمليات عبر الأجهزة النقالة (الهواتف المتنقلة ، خدمة الواب WAP ، والكمبيوترات الكفية (PDAs

4- تأسيس وتنفيذ خطة تسويقية للخدمات المصرفية عبر الإنترنت. ومن الإجراءات التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد :

❖ الإعلان عن وجود الخدمات المصرفية عبر الإنترنت عبر العديد من الوسائط الإعلانية مثل التلفاز ، و المذياع واللوحات الإعلانية المتناثرة على الطرقات والمجمعات .

❖ وضع بيانات الموقع عبر محركات البحث الرئيسية .

❖ الحفاظ على سياسة قوية فيما يتعلق بالسرية والخصوصية وجعلها واضحة للعملاء .

هناك بعض الإجراءات التي يجب اتباعها للبدء في العمل أو التجارة عبر الإنترنت. ولتحقيق الفائدة الكاملة على البنك تقييم الإستراتيجيات الجديدة وطرق القيام بالأعمال عبر التقنيات الجديدة الناشئة. وبالنسبة للبنوك التي استنفدت جميع إمكاناتها ، تطرح التجارة الإلكترونية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت إمكانية لإجراء تغيرات واسعة من شأنها أن تعدل توقعات العملاء وأن تعيد تعريف السوق ، أو تخلق أسواق جديدة بالمرة و كنتيجة لذلك . ستتوسع إمكانيات البنوك وتتقلص الحواجز الزمنية والجغرافية .

المراجع:

Banks & Possibilities of E-commerce by

Marcelo Hector Gonzalez

http://www.isca.org

تحليل الاستثمارات الوطنية عن النشاط في السوق خلال عام ٢٠٠٢

اقفل المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية بنهاية تدوال شهر ديسمبر الموافق يوم الثلاثاء ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ عند مستوي ٢,٣٧٥,٣ نقطة بارتفاع قدره ٦٦٥,٩ نقطة وما نسبته ٣٩٪ مقارنة بإقفال شهر ديسمبر ٢٠٠١ والبالغ ١,٧٠٩,٤ نقطة كما أقفل المؤشر الوزني للسوق عند مستوي ١٧٢,١٢ نقطة بارتفاع قدره ٤٠,٢٥ نقطة وما نسبته ٣١٪ مقارنة بإقفال ديسمبر ٢٠٠١ والبالغ ١٣١,٦٠ نقطة، كما ارتفع مؤشر كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات وقيمتها بنسبة ٧١٪ و٤٧٪ و٨٧٪ على التوالي .

أما المعدل اليومي للتداول فقد بلغ ١١١,٣ مليون سهم موزعة علي ٣,٠٨٤ صفقة بقيمة ٢٦,٧ مليون د. ك يومياً علماً بأن عدد أيام التداول خلال عام ٢٠٠٢ بلغت ٢٤٩ يوماً في حين عام ٢٠٠١ كانت ٢٤٧ يوماً .

ارتفاع ٢٠٠٢ يختلف عن ١٩٩٧ لدخول النظام المؤسسي في الشراء والبيع وحركات التصحيح

وجري التداول على أسهم ٩٢ شركة من أصل الـ ٩٥ شركة المدرجة ارتفعت أسعار أسهم ٧٤ شركة وانخفضت أسعار أسهم ١٨ شركة وهناك ٣ شركات لم يجر أي تداول على أسهمها وقد تم إدراج سبع شركات جديدة للتداول في سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام ٢٠٠٢

وكان عام ٢٠٠٢ مليئاً بالأحداث التي ساهمت بشكل مباشر في التأثير على أداء سوق الكويت للأوراق المالية ، وقد تميز السوق خلال العام بالأداء القوي والمتزن المدعوم بالعمل المؤسسي الذي ساهم بشكل رئيسي وواضح بالحد من ظاهرة المضاربات الحادة والتي كانت السمة الغالبة على أداء السوق خلال السنوات الماضية وقد تأتي ذلك من عدة جوانب ساهمت - بشكل نسبي - في خلق مناخ استثماري صحي ،نذكر منها :

١- دعم الهيئة العامة للاستثمار في تأسيس الصناديق الاستثمارية من أجل قاعدة استثمارية جيدة للسوق تتجه للجانب الاستثماري المؤسسي.

٢- مساهمة عدد من الشركات الاستثمارية بتوعية المستثمرين عن أوضاع السوق ومستوي الشركات المدرجة وجدوي الاستثمار بها وذلك من خلال التحليلات والتقارير الدورية المنشورة والموزعة .

٣- سعي إدارة البورصة لتطوير السوق من خلال الاجتماعات

المتكررة مع شركات الاستثمار لتقديم الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تنشيط حركة السوق وزيادة فاعلية آليات التداول وتقديم أدوات استثمارية جديدة.

وبنظرة تحليلية لحركة مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية (السعري) خلال العام ٢٠٠٢ نجد أن أداء السوق انقسم إلى ثلاث مراحل تفاوتت حسب درجة الأداء ومعدلات التداول، وقد تم تقسيم تلك المراحل على أساس التوجه العام والسمات المشتركة كل منها على حدة :

- المرحلة الأولي : تمثل الفترة من بداية العام لغاية منتصف شهر يوليو:

وقد تميزت تلك الفترة بالنشاط المقرون بالارتفاع لمعدلات الأسعار والذي أوضح مدي التفاؤل بنتائج معظم الشركات للعام ٢٠٠١ ، والعوائد المتوقعة في ظل المعطيات الإيجابية من بودار تحسن الوضع الاقتصادي وانعكاسها على نشاط الشركات المدرجة وتحقيقها لنتائج أفضل من العام السابق ونظراً لاستلام عدد كبير من الشركات لمبالغ التعويضات وكذلك لتطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بالتقييم والقياس وتأثيرها في الميزانيات بالاضافة إلى توفر الشفافية المطلوبة للبيانات المالية ربع السنوية للشركات وبالتالي توفير قاعدة معلومات صحيحة ينطلق منها المستثمرون في تحليلهم لأرباح الشركات ويعتبر المعدل اليومي للقيمة المتداولة خلال الفترة مرتفعاً مما أعطى مؤشراً واضحاً نحو ارتياح المستثمرين لكافة العوامل المحيطة بالسوق الأمر الذي ساعد علي إقبال المستثمرون على الشراء وتكثيف مزيد من السيولة في السوق تكون موجهة لأسهم عدد من الشركات المتوقع لها توزيعات أرباح جيدة وبعضها قياسية نظراً لظهور سيولة كبيرة لدي عدة شركات ناتجة عن أرباح غير عادية .

إن فترة الأشهر الأولي من كل عام عادة ما تتصف بالحركة والنشاط ويعزي السبب في ذلك لأعلانات الشركات لنتائجها المالية السنوية وانعقاد جمعياتها العمومية وبالتالي توزيعها للأرباح على المساهمين تزامناً مع قرب إعلان تلك الشركات لنتائج الربع الأول من العام مما يتقرر معه الاحتفاظ أو تغيير مكونات المحافظ لدي المستمرين، ولقد بدا واضحاً تفوق الأداء في نهاية شهرمارس عن نظيره السابق في العام ٢٠٠١ بجميع المؤشرات وارتفع مؤشر السوق بمعدل ٢٨,٥٪ مع ارتفاع واضح للمعدلات اليومية والتي تعزي لدخول صناديق جديدة.

وقد حدثت حركة تصحيحة في بداية شهر مايو لعدة عوامل أهمها الأزمة السياسية في البلد جراء استجواب وزير المالية والذي انعكس على ثقة المستثمرين في السوق وأدي إلى ضعف مستوي الأداء وكذلك الإعلانات الربع السنوية للشركات المتأخرة والتي جاءت على عكس التوقعات حيث أنها جاءت غير جيدة بالمقارنة مع نفس الفترة في العام الماضي وكانت أقل من مستوي طموح المستثمرين ، بالأضافة إلى إعلان الهيئة العامة للأستثمار عن الأكتتاب في بنك الكويت والشرق الأوسط والذي أدي إلي احتفاظ المستثمرون بالسيولة التي لديهم لغرض الاكتتاب إضافة إلى طرح صناديق جديدة للاكتتاب العام. أما من ناحية تأثير الأوضاع السياسية المحلية .المضطربة بين السلطتين بسبب الاستجواب واحتمالات استقالة الحكومة أو حل مجلس الأمة كأحد الأسباب التي ألقت بظلالها على السوق وكردة فعل طبيعية للانخفاض في السوق في تلك الفترة من الشهر فقد اتجهت

تعاملات المستثمرين الى الأسهم الممتازة والتي تعتبر ملاذا لهم باعتبارهم أسهما سائلة في ظل العائد الثابت والمضمون وبعدها أبدي السوق استيعابه للأجواء السياسية غير الجيدة بين السلطتين وهو ما دعم جانب التوقعات باستمرار اتجاهه نحو النشاط بسبب استمرار تأثير عناصر القوة والدعم للسوق .

وقد عادت مؤشرات السوق لتحقيق مستويات قياسية جديدة في الأسبوعين التاليين من شهر مايو حيث تجاوزا العوامل المرحلية التي أدت إلي حركة التصحيح كما ارتفعت معها معدلات التداول بسبب توافر السيولة في السوق من جراء دخول صناديق جديدة وترقب دخول الأخرى في الفترة القريبة، ونظراً لتفوق أداء الصناديق الاستثمارية على السوق الأمر الذي حدا بأصحاب الفوائض المالية إلى الاستثمار بالسوق عن طريق الصناديق الاستثمارية والتي بلغ مجموع القيمة الرأسمالية لأخر تقييم لها بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/٢٥ مبلغ ٦٦٠,٦ مليون دينار كويتي وهو ما يشكل ٦,٥٪ من أجمالي القيمة الرأسمالية للسوق وهي نسبة منخفضة إذا ما قورنت بالأسواق العالمية والتي تلعب الصناديق فيها دوراً كبيراً في عملية التداول مما يعزز استيعاب السوق المحلية لصناديق أخري توفر للمستثمرين مجالاً لتحقيق عوائد جديدة بإدارة محترفة يكون لها دور في خلق نوع من التوازن في معدلات الأسعار والتي كانت غالباً قي السابق ما تحدث فجوة كبيرة قبل وأثناء وبعد إعلان الأرباح وذلك باستغلال المضاربين للإشاعات وانقياد بعض صغار المستثمرون والذين يشكلون نسبة ليست بالقليلة مما يحدث تذبذباً كبيراً لمسويات الأسعار الأمر الذي يشجع دخول صناديق أخري للسوق لدعم العمل المؤسسي .

وحيث أن البيانات المالية الربع سنوية قد فرزت الشركات القوية والضعيفة الأمر الذي أدي إلى زيادة حجم التداول بسبب تغير اتجاهات المستثمرين نحو الشركات ذات الأداء القوي والتي تتمتع بمعدلات نمو جيدة وتسييل الشركات الأخري ذات الأداء غير المرضي لطموحات المستثمرين مما دفع بالأسهم إلى الارتفاع .

ولقد مر السوق خلال شهر يوليو بعدة متغيرات حيث شهد في بدايته أداء قوياً يشير إلى تجاوز المؤشر حاجز الـ ٣٣٠٠ نقطة وكان الارتفاع شاملاً جميع المؤشرات ،وتميز أداء السوق في بداية الشهر بعودة الثقة الى المستثمرين وذلك بعد أنتهاء أحداث الأزمة السياسية المحلية والمتمثلة باستجواب وزير المالية وحصول الحكومة على ثقة المجلس وكذلك كان لأعلانات النتائج المالية نصف السنوية الجيدة لبعض الشركات وترقب الباقي دافعاً إلى تقدم السوق في ظل الأرباح الجيدة المتوقعة آنذاك لعدد من الشركات .

- المرحلة الثانية تمثل الفترة من منتصف يوليو لغاية آخر سبتمبر : مع قرب انتهاء شهر يوليو حدث للسوق حركة تصحيحة في الأسعار وكانت بداية الشرارة للانهيار الكبير الذي طال أسواق الأسهم العالمية الأمر الذي أثر نفسياً على المتداولين في السوق ، إضافة إلى الهدوء الذي عادة ما يصاحب سوق الكويت في فترة العطلة الصيفية ، ولكن ما حدث بعد ذلك من تراجع كبير وغير منطقي وبالتحديد في يوم السبت ٢٧ يوليو والذي أطلق عليه البعض بالسبت الأسود والذي ظهر فيه تراجعاً لكافة أسعار الأسهم المدرجة وبالتالي خسارة المؤشر ٤٪ تقريباً من قيمته في يوم واحد فقط على الرغم من تراجع السوق في اليومين السابقين

٢,٥٪ وهذا التراجع لم يحدث للسوق بهذا الحجم منذ تاريخ ٢٠٠٢/٩/١٥ وهو اليوم الذي جاء بعد الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في ١١ سبتمبر من عام ٢٠٠١ ويمكن وصف هذا التراجع بغير المنطقي إلا أننا يمكن أن نرجع سبب ذلك التراجع إلى الأحداث السياسية في توجه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنفيذ عمل عسكري ضد النظام العراقي .

وبشكل عام فإنه على الرغم من قناعتنا بعدم وجود مبررات منطقية لهذا التراجع الكبير إلا أننا نؤكد على ضرورة وجود عمليات تصحيحة للسوق من وقت لأخر لضمان استمرار السوق في الأداء الجيد واستقراره .- المرحلة الثالثة تمثل الفترة من الأول من أكتوبر لغاية نهاية العام: بدأت تعاملات شهر أكتوبر بارتفاع ملحوظ وإداء قوي مالبث أن هدأ نسبياً في الأسبوع الأخير من الشهر وارتفعت فيه جميع مؤشرات السوق السعري والوزني وارتفاع قيمة وكمية الاسهم المتداولة وعدد الصفقات مقارنة مع الشهر السابق وتزايد نشاط التداول في السوق الآجل والذي يعد داعماً لحالة التفاؤل المصاحبة للسوق في هذه الفترة ، وجاء هذا الارتفاع بالرغم من أن أغلب إعلانات أرباح الشركات في الربع الثالث كانت دون التوقعات وسجلت كثير من الشركات خسائر عن أدائها لتلك الفترة وذلك بسبب انخفاض الأسواق العالمية والسوق المحلية إلا أن ثقة المستثمرين بأن هذه الخسائر هي خسائر دفترية مؤقتة سوف تتمكن الشركات من تعويضها قد دعم من عمليات الشراء، وقد ساهمت هدوء التصريحات بشأن الضربة العسكرية والارتفاعات التي صاحبت الأسواق العالمية في خلق أرضية استثمارية جيدة الأمر الذي دفع أغلب المستثمرين إلى التخلي عن حالة الترقب وكسر حاجز الثقة والبدء في تكوين مراكز مالية جديدة في ظل إعلانات تلك الأرباح ، وعلى الرغم من ذلك لم تزال عمليات جني الربح السريع هي السمة الغالبة على السوق في تلك الفترة حيث أن خطر قيام الضربة العسكرية لا يزال وارداً .

وجاء شهر نوفمبر بالتحسين الواضح وارتفاع المؤشرات نتيجة للسيولة الضخمة التي بدأت بالتدفق إلي السوق وهو إقبال مبرر كون العائد من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية يفوق العوائد التي تمنحها الودائع لدى البنوك المحلية لاسيما بعد قرار البنك الكويتي المركزي بتخفيض سعر الخصم على الدينار الكويتي من ٣,٧٥٪ إلى ٣,٢٥٪ أي بنصف نقطة مئوية تماشياً مع قرار بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي لتخفيض سعر الفائدة بنصف نقطة مئوية ليصل إلى ١,٢٥٪ هذا بالاضافة إلى المبادرة الأمريكية التي أقرت خفض نسبة الاستقطاع لصالح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي من أرباح الشركات ذات المساهمة العامة من ٢,٠٪ إلى ١,٠٪ حيث يؤدي ذلك إلى زيادة أرباح الشركات المدرجة بالفرق نتيجة احتسابها حتي نهاية سبتمبر وفقاً لنسبة الاستقطاع القديمة .

عوامل دعم السوق

لعل من أهم العوامل التي أثرت ومازالت تؤثر بشكل مباشر على أداء السوق وتدعم اتجاهه المتصاعد وتشكل عامل دفع له ما يمكن تلخيصه بالاتي : معدلات السيولة المحلية العالية المتوفرة في البنوك نتيجة التعويضات والتوزيعات النقدية ، استمرار الهيئة العامة للأستثمار بطرح برنامج التخصيص ودعمها لتأسيس الصناديق الاستثمارية .

اقترح رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة مجمعات الاسواق التجارية توفيق احمد الجراح انشاء اتحاد خاص بشركات القطاع الخاص التي تعمل وتشارك في مشروعات التنمية التي تطرحها الدولة وفقاً لنظام الادارة والبناء والتحويل BOT.

وجاء في بيان اصدرته الشركة أن عدداً من رؤساء مجالس ادارات ومدراء الشركات الخاصة التي تساهم في هذا النوع من المشاريع عندما طرحت عليهم الفكرة من قبل توفيق الجراح عبروا عن تأييدهم لانشاء مثل هذا الاتحاد الذي سيعزز من مكانة هذه المشاريع ويساعد على حل الكثير من مشاكلها من خلال ايصال صوت تلك الشركات الى الجهات المختصة في الدولة .

توفيق الجراح

الجراح اقترح الفكرة مؤكداً الحاجة إلى تنفيذها

تأييد واسع لأنشاء اتحاد يجمع شركات

واشار الجراح الى ان كل نشاط من الانشطة له اتحاد خاص به يناقش مشاكله ويعرض الحلول « ومن منطلق ان كافة مشاريع التنمية تتشابه في اسلوب وطريقة عملها من حيث كونها مشاريع تحويل من الخدمات من القطاع الحكومي الى القطاع الخاص ، وبما ان مشاكلها تعتبر واحدة ، فقد طرحت شركة مجمعات الاسواق التجارية الكويتية فكرة قيام هذا الاتحاد بهدف ازالة المعوقات وتنمية الاسلوب المتبع في هذا الخصوص بشكل أكبر ».

وقال نائب رئيس مجلس المدراء في شركة تنمية المرافق لؤي الخرافي ان شركة تنمية المرافق التي تدعم اساساً فكرة مشاريع الـBOT ،وتوعية الجهات الحكومية لاهمية دور القطاع الخاص في التنمية ، تدعم كذلك فكرة قيام مثل هذا الاتحاد ، لان من شأن هذه الفكرة ان تحقق الهدف من وراء هذه المشاريع التي لا تزال تعتبر فكرة جديدة على منطقة الخليج بشكل عام .

ومن جهته اكد نائب العضو المنتدب للشؤون الادارية والمالية في شركة المشروعات السياحية خالد عبدالله الغانم ان قيام اتحاد للشركات الكويتية التي تستثمر وفقاً الـBOT سيساهم في تفعيل المطالبات المتعلقة بمثل هذه المشاريع والتي اهمها تمديد فترة الاستثمار من ٢٥ سنة الي ٤٠ سنة فاكثر .

وقال ان شركة المشروعات السياحية مع قيام مثل هذا الاتحاد قلباً وقالباً ذلك ان مثل هذا الاتحاد انما يحقق المصلحة لكل من الشركات العاملة في هذا المجال وللاتحاد نفسه على حد سواء .

• ليس مناسباً

لكن الغانم اعتبر أن الوقت الحالي « ليس بالوقت المناسب لقيام مثل هذا الاتحاد ، ذلك ان الكثير من الشركات تعاني قصوراً في فهم وادراك مثل هذا النوع من المشاريع ، في حين ان البعض الآخر منها ما زال مختلفاً في الرؤي والافكار مؤكداً ان قيام مثل هذا الاتحاد يجب أن يكون مبنياً على دراسة متأنية وواقعية حتي لا تمني تجربة من هذا النوع بالفشل وبالتالي يكون من الصعب تكرارها مرة ثانية »

واشار الغانم الى ان قيام اتحاد فاعل يلعب الدور المطلوب منه في تنمية الاقتصاد الوطني ويكون مؤثراً على اصحاب القرار « امر ضروري ومهم » ، مشيراً الى ان العمل الجماعي ثري ومهم ، وهو

لؤي الخرافي

خالد الغنام

تتولى مشاريع BOT

سبب نجاح العديد من الدول المتقدمة التي بدأت بتكتلات وتجمعات ناجحة .

ومضي يقول أن هناك العديد من الأسس والاشتراطات العملية التي يجب ان تسبق قيام اي اتحاد اهمها التوافق والانسجام التام بين الشركات والمؤسسات التي ستمثل اعضاء ذلك الاتحاد والبنية التحتية الصحيحة للاتحاد ، بالاضافة الى ضرورة تحديد متطلبات واهداف واولويات الاتحاد بكل وضوح امام الشركات الاعضاء، فضلاً عن تحديد الهدف الرئيسي للاتحاد نفسه .. ومن ثم فإن من لا يتفق مع تلك الاهداف والاولويات فلن يكون له دور في مثل هذا الاتحاد .

● خطوة ايجابية

اما مدير عام مجموعة شركات الشاهين الذهبي الدكتور محمد ياسين اقنيبي فقد اعتبر ان فكرة انشاء الاتحاد تعتبر خطوة ايجابية وفي مكانها الصحيح ذلك ان الاتحاد يعني القوة ، والقوة تعني تنفيذ المشاريع بشكل سليم يفيد الدولة والشركات المنفذة والمواطنين والمقيمين في دولة الكويت .

واضاف ان مجموعة شركات الشاهين الذهبي التي تؤيد فكرة قيام اتحاد من هذا النوع على استعداد لتقديم كافة الخدمات والمتطلبات اللازمة من أجل تحقيقه ، خاصة ان الهدف الاساسي لمثل هذا الاتحاد هو انشاء هذا النوع من المشاريع وهو الهدف الذي تسعي إليه اي شركة عاملة في هذا المجال .

بدوره قال نبيل امين العضو المنتدب لشركة المال للاستثمار ان فكرة انشاء اتحاد للشركات الخاصة المؤهلة للعمل وفقاً لنظام الـBOT فكرة ناجحة ، وخصوصاً ان الاتحاد سيعمل علي توسيع المدارك ، وتوزيع الانشطة المتعلقة بهذا الموضوع على مختلف الشركات التي يمكنها ان تساهم في ابداء الرأي ومناقشة العقبات والمعوقات مع الجهات المسؤولة فى الدولة ، ذلك انه عندما تكون المناقشة مع تلك الجهات من جهة واحدة تكون ضعيفة ، على عكس مناقشة الاتحاد الذي سيكون صوته مسموعاً كما سيكون اتخاذ القرار في هذه الحالة بشكل اكبر واشمل .

● تلافي العقبات

اما عبد العزيز العصيمي رئيس مجلس ادارة شركة الانشاءات الشرقية فقد اعتبر ان قيام اتحاد خاص بشركات القطاع الخاص المشاركة في مشروعات التنمية يعتبر امراً جيداً سيساعد على تلافي العقبات التي تواجه الشركات التي ترد اليها عادة من وزارة المالية أو ديوان المحاسبة ، أو باقي الوزارات، الامر الذي يؤثر على الشركات المختلفة التي تتحمل الكثير من المصروفات في سبيل تنفيذ تلك المشاريع .

واشار الي ان الاتحاد سيتيح الفرصة امام الشركات الاعضاء لاجراء المشاورات فيما بينها للتوصل الى خدمات افضل وتنفيذ المزيد من المشاريع .

مؤشرات أداء قياسية رغم تراجع الاقتصاد العالمي

المخيزيم: ١١٣ مليون دينار أرباح بيت التمويل في ٢٠٠٢

انتشار خليجي عبر مصرفين إسلاميين و٧ شركات

أعلن بدر عبد المحسن المخيزيم رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في بيت التمويل الكويتي أن «بيتك» حقق أرباحاً للعام ٢٠٠٢ بلغت ١١٣ مليون دينار تقريباً، منها أرباح للمودعين المستثمرين قدرها ٥٦,٥٨٢ مليون دينار تقريباً توزع كالتالي: ٤,٥٪ سنوياً للودائع الاستثمارية المطلقة المستمرة، و٤٪ سنوياً للودائع الإستثمارية المطلقة المحددة، و٣٪ سنوياً لحسابات التوفير الاستثمارية، و٣,٥٪ وديعة السدرة.

وقد بلغت أرباح المساهمين حوالي ٥٤,٦٢٣ مليون دينار تقريباً ليرتفع معدل العائد على رأس المال إلى ٨٠٪ أي ما يعادل ٨٠ فلساً للسهم بالمقارنة بـ ٧٩ فلساً للعام الماضي، وقد أوصي مجلس الإدارة بمنح المساهمين توزيعات نقدية بنسبة ٤٧٪ وأسهم منحة بنسبة ٥٪، وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة. وارتفع حجم الأصول في الميزانية إلى ٢,٥٥٤ مليار دينار تقريباً بزيادة قدرها ١٧٩ دينار تقريباً على العام الماضى وبنسبة ٨٪، وارتفع حجم الودائع إلى ١,٩٧٧ مليار دينار بزيادة ٢٠٢ مليون دينار تقريباً وبنسبة زيادة ١١٪ على العام السابق.

فيما بلغ اجمالي حقوق المساهمين ٢٣٠ مليون دينار بزيادة قدرها ١٩ مليون دينار وبنسبة ٩٪ على العام الماضي.

وقال المخيزيم في تصريح صحفي عقب اجتماع مجلس الإدارة أمس أن المجلس أعرب عن سعادته بأن يأتي هذا الإعلان عن أرباح بيتك السنوية في أجواء احتفال الكويت وشعبها بذكرى مرور ربع قرن على تولى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الصباح مقاليد الحكم حيث كان لدعم سموه ومؤازرته لجهود تأسيس بيتك قبل ٢٥ عاماً الفضل الأكبر بعد الله سبحانه في نجاح مسيرته طوال هذه الفترة وتبوئه الصدارة بين المصارف الإسلامية على مستوى العالم.

وأكد المخيزيم أن المؤشرات المالية للأرباح عبرت عن سلامة توجهات الخطط الموضوعة التي راعت أهمية تحقيق أقصي استفادة ممكنة في ظل الظروف الاقتصادية السائدة محلياً ودولياً، وبينت جهود وتضافر جميع العاملين في بيتك وحرصهم على تنفيذ السياسات المرسومة بروح من التعاون والإخلاص والفريق الواحد.

وأشار إلى أن الميزانية تحمل العديد من المؤشرات الايجابية الأخري مثل

الزيادة في حجم الأصول وربحية السهم والارتفاع في الودائع الذي يعكس ثقة العملاء وقدرة بيتك على تقديم أوعية ادخارية تناسب احتياجاتهم.

وشدد المخيزيم على استمرار مسيرة النجاح والازدهار لبيتك على مختلف الأصعدة وفي كافة الأنشطة التى يمارسها بالداخل والخارج.

وقال إن ٢٠٠٢ كان عام التقييمات الإيجابية المتميزة حيث حصل بيتك على شهادات نجاح جديدة من خمس وكالات تقييم ومراكز دراسات رفيعة المستوى تضمن الاشادة بأعمال بيتك ومنحته تصنيفات ومراكز ائتمانية عالية مشيدة بالنتائج التي يحققها خاصة في مجال الربحية.

وأضاف بأن عام ٢٠٠٢ تميز أيضاً بالتوسع الخليجي حيث نجح بيتك في افتتاح مصرف اسلامي في البحرين برأسمال ١٠٠مليون دولار ليقدم خدمات متكاملة شاملة ويساهم في مسيرة التنمية بمملكة البحرين، وساهم في نجاح مصرف الشارقة الوطني الذي يملك فيه ٢٠ في المائة علي تقديم خدمات ومنتجات مالية اسلامية بعد تحويله من بنك تقليدي إلى مصرف اسلامي في تجربة هي الأولى من نوعها، بالإضافة إلى مشاركة بيتك في حوالي ٧ شركات استثمارية تعمل في مجالات مختلفة في عدة دول خليجية وتطلعه للعمل في أسواق دول أخرى يجرى دراسة بعض المشاريع الاستثمارية فيها مثل الإمارات والسعودية وسلطنة عمان.

وقال المخيزيم إن بيتك يتخذ خطوات مدروسة لتحقيق استراتيجيته الطموحة نحو التوسع الخارجي وتحقيق عالمية المؤسسة، مشيراً إلى أن الخبرة والريادة التى يحوزها بيتك تجعل تحقيق هذه الاستراتيجية تطوراً طبيعياً لمسيرة عمله.

وكشف عن توجه بيتك لمزيد من الأنشطة والتوسع بالأسواق العالمية كالولايات المتحدة وأوروبا وجنوب شرق آسيا في ضوء الاستعدادات للتعامل مع اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التي ستبدأ هذا العام.

وأعلن أن العالم الحالى سيشهد طرح صناديق ومحافظ استثمارية جديدة في أوروبا والولايات المتحدة.

وقال المخيزيم أن بيتك ما زال يولي أهمية كبري للسوق المحلي وأنه يعتبر أي نجاح تحقق إنما هو محصلة الريادة التي يحظي بها محلياً، مفيداً أن بيتك سيواصل تقديم خدمات لعملائه وفق المعايير التي اعتادوها من السرعة والدقة والكفاءة. وتأتي خدمة العميل في صدر أولويات بيتك هو ما دفعه لتجسيد مفهوم الفرع الشامل تأكيداً لدور المصرف الشامل الذى يميز أعمالنا.

وأضاف بأنه تأكيداً لهذا النهج بدأ بيتك بتقديم بعض الخدمات في أكثر من موقع الآن فالخدمة العقارية تقدم في ٧ فروع والخدمات التجارية في ١٥ فرعاً تنتشر في أنحاء الكويت.

مبالغ التعويضات رفعت فائض حساب رأس المال إلى ٨٩٩ مليون دينار

لقد أدى تراجع أسعار النفط في العام ٢٠٠١ إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة ١٧,٧في المائة تقريباً إلى مستوى ٤,٥٩مليار دينار وذلك بحسب التقديرات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، وقد جاء الانخفاض الذي طرأعلى الايرادات النفطية كنتيجة مباشرة لتراجع الحجم الكلي للصادرات من جهة وانخفاض أسعار النفط التي تراجعت بمقدار خمسة دولارات للبرميل الواحد من جهة أخرى، وقد كان لهذا التراجع في أسعار النفط تأثير مباشر على أسعار البتروكيماويات (منتجات الاثلين) الأمر الذى أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات غير النفطيةبنسبة ٧ في المائة إلى مستوى ٣٥٧,٧ مليون دينار في العام ٢٠٠١، في الوقت نفسه فقد شهد حجم الإيرادات نمواً بنسبة ٨ في المائة وذلك كنتيجة للتحسن الذى طرأ على معدلات الطلب المحلية التى تأثرت بشكل إيجابي من ارتفاع مستويات السيولة في الاقتصاد المحلي، وقد جاءت معظم هذه الزيادة في معدلات الاستيراد خلال العام الماضي لكل من السيارات والسلع الانتاجية، هذا وقد

ارتفاع أسعار النفط سيؤمن من جديد فائضاً

بلغ الفائض التجاري المسجل خلال العام الماضي ٢,٦ مليار دينار منخفضاً بذلك بنسبة ٣٦ في المائة عن الفائض الذي تم تسجيله خلال العام الذي سبقه، ومع ذلك فإنه يبقى ثاني أعلى فائض يتم تسجيله خلال الأعوام السبعة الأخيرة.

أما بالنسبة للايرادات النفطية المسجلة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٢ فقد جاءت أقل من تلك التي تم تحقيقها خلال نفس الفترة من العام الذي سبقه إلا أنها شهدت بعض التحسن خلال الربع الأخير من العام ٢٠٠١، كذلك فقد سجلت الصادرات غير النفطية تراجعاً بنسبة ٠,٨ في المائة أي بما يعادل ١٨٦,٢ مليون دينار مقارنة بالسنة التي سبقتها، في الوقت نفسه بلغ حجم البضائع المستوردة ١,١٨ مليار دينار مرتفعة لنسبة ٠,٤ في المائة عن السنة الماضية، وبحسب توقعات الاكونومست انتجنس يونت EIU فمن المتوقع أن ترتفع ايرادات التصدير خلال العام ٢٠٠٢ لتصل إلى مستوى ١٦,٣ مليار دولار أمريكي، لتعكس بذلك الزيادة التي طرأت على متوسط سعر خام النفط الكويتي، كما يتوقع أن يرتفع حجم الواردات بنسبة ٥ في المائة خلال العام ٢٠٠٢ إلى

مستوى ٧,٣ مليار دولار وذلك نتيجة لارتفاع مستويات الطلب المحلية.

وقد ساهم الانخفاض الذي طرأ على الفائض التجارى خلال العام ٢٠٠١ في تراجع الفائض المسجل في الحساب الجارى بشكل كبير ومع ذلك فقد بقي هذا الفائض عند ثاني أعلى مستوياته منذ تحرير الكويت في العام ١٩٩١، وبحسب البيانات الصادرة عن وزارة التخطيط فقد تراجع حجم الفائض في الحساب الجاري الكويتي خلال العام ٢٠٠١ إلى مستوى ٢,٦ مليار دينارتقريباً، ويعزى هذا الانخفاض الذى طرأ على الحساب الجاري مقارنة مع الأرقام المسجلة في العام ٢٠٠٠ إلى تراجع عوائد التصدير من جهة وانخفاض دخل الاستثمارات الخارجية من جهة أخرى.

وبحسب التقديرات فمن المتوقع أن يشهد فائض الحساب الجاري المزيد من الانخفاض خلال العام ٢٠٠٢ وذلك كنتيجة لضعف أداء أسواق الأسهم العالمية، حيث شهدت معظم هذه الأسواق تراجعاً حاداً في الشهور الماضية مع احتمالات ضئيلة لحدوث أي انتعاش حقيقي خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٢، كذلك فقد تراجعت أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية في معظم الأسواق العالمية ونتيجة لذلك فمن المفترض أن يتراجع دخل المحافظ الاستثمارية الكويتية في الأسواق العالمية.

كما هو مبين بالجدول التالي فقد شهد الفائض المسجل في حساب رأس المال في العام ٢٠٠١ ارتفاعاً إلى مستوى ٨٩٩ مليون دينار وذلك كنتيجة مباشرة للمبالغ التى حصلت عليها الكويت من هيئة التعويضات التابعة للأمم المتحدة والتى ارتفعت من ٦٠٧ ملايين دينار في العام ٢٠٠٠ إلى مستوى ٩٠٥ ملايين دينار في العام ٢٠٠١ في الوقت نفسه فقد شهد الحساب المالي انخفاضاً في صافي التدفق للخارج إلى مستوى ١,٨٥ مليون دينار في العام ٢٠٠١ بالمقارنة مع ٤,١ مليون دينار في السنة السابقة، وقد جاء هذا التراجع بشكل رئيسي نتيجة للانخفاض في تدفق محفظة الاستثمارات وغيرها من الاستثمارات وذلك كما هو موضح في الجدول التالي، هذا وقد شهدت الاستثمارات المباشرة صافي تدفق للخارج بلغ ١١١ مليون د.ك.

تجارياً جيداً خلال السنة المالية (٢٠٠٢/٢٠٠٣)

الحساب المالي ورأس المال (مليون د.ك)			
	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
حساب رأس المال	٢١٤	٦٨٠	٨٩٩
الحساب المالي	(١٧٣٧)	(٤٠٨٢)	(١٨٥١)
الاستثمارات المباشرة	١٥	٩٨	(١١١)
المحافظ الاستثمارية	(٧٧٩)	(٣٨٨٦)	(٢٢٨٥)
استمارات أخرى	(٩٧٣)	(٢٩٤)	(٥٤٥)
الحساب المالي ورأس المال	(١٥٢٣)	(٣٤٠٢)	(٩٥٢)

المصدر: وزارة التخطيط

لتوفير تكنولوجيا تطوير الحقول

تماشياً مع توجه شركة نفط الكويت الاستراتيجي لاستخدام أحدث التكنولوجيا المتوفرة في مجال الصناعة النفطية لتحقيق أهدافها الإنتاجية، وقعت شركة نفط الكويت عقد شراكة استراتيجية مع شلمبرجير انفورماشن سلوشن.

احدى شركات شلمبر جير الرائدة والمعروفة في مجال الخدمات البترولية وذلك لمدة خمس سنوات، لتوفير التكنولوجيا الضرورية لتطوير الحقول وعمليات الاستكشاف في مجال النفط والغاز وبشروط مرنة تتلاءم مع حاجات شركة نفط الكويت من التكنولوجيا المتطورة وبطريقة الدفع حسب الاستخدام مما يعني تكلفة أقل وتوفيراً في الصرف على هذا النوع من المستلزمات الضرورية لعمل الشركة في هذا المجال.

عقد شراكة استراتيجية بين نفط الكويت وشلمبرجير

وتعتبر هذه الشراكة الأولى من نوعها بين شركة شلمبرجير وشركة نفط وطنية في الشرق الأوسط.

وقد صرح فاروق الزنكي نائب رئيس مجلس إدارة شركة نفط الكويت والمساعد التنفيذي للعضو المنتدب للاستكشاف وتطوير الإنتاج بأن الفائدة الرئيسية من هذه العلاقة الاستراتيجية مع شليمبرجير تتيح لشركة نفط الكويت استخدام جميع برامج التكنولوجيا الحالية والمستقبلية لشركة شلمبرجير في جميع مجالات استكشاف واستخراج النفط والغاز في الكويت وخصوصاً مجال الجوفيزياء والجيولوجيا وإدارة المكامن وإدارة المعرفة وتفسير المسح الزلزالي والنماذج الاقتصادية وهندسة الحفر وتوفير الخبراء للمساندة في استخدام هذه التقنية المتطورة بالاضافة لخدمات استشارية متخصصة هذه الاتفاقية بما تتضمن منظومة برامج متكاملة وشاملة غاية في التخصص والخدمات الاستشارية المتعلقة بها ستساعد شركة نفط الكويت على ايجاد وتحليل والاستغلال الأمثل للفرص المتاحة في استخراج النفط بكفاءة عالية وبأقل الأسعار.

وقد حضر حفل التوقيع عن جانب شركة نفط الكويت فاروق الزنكي نائب رئيس مجلس إدارة شركة نفط الكويت والمساعد التنفيذي للعضو المنتدب للاستكشاف وتطوير الانتاج وفهد العجمي المساعد التنفيذي للعضو المنتدب للخدمات الفنية وهشام النوري مدير مجموعة تكنولوجيا المعلومات ومريم العجمي رئيسة فرق نظم المعلومات وعواطف بولند رئيس فريقة العقود II وعن جانب شلمبرجير انفورماشن سلوشن كل من إيهاب توما رئيس شركة شلمبرجير انفورماشن سلوشن ونبيل قاسم مدير س اي س للشرق الأوسط وآسيا وعدنان غبريس نائب الرئيس ومدير خدمات حقول النفط وشين دوفور مدير عام شلمبرجير الكويت وبن لوفل مدير الجليوكوست للشرق الأوسط وآسيا وشيخ بنحميدا مدير جيوكوست الكويت واندرين وترفول مدير التسويق بالكويت.

١٢٠ مليون دينار تكلفة المشروع

الكويت مهيأة لإطلاق مشروع الحكومة الالكترونية وتوقعات بتغيير هيكل العمالة وسياسة التوظيف

أكد الشريك التنفيذي في شركة « المستشارون العالميون» هشام سرور أهمية التنسيق بين الجهات الحكومية للاتفاق على آلية انشاء الحكومة الالكترونية، داعياً إلي الاستعانة بالمؤسسات المتخصصة في هذا المجال.

وأوضح سرور في بيان صحافي بمناسبة قيام الشركة بطرح برنامج تدريبي عن الحكومة الالكترونية في يناير الجاري أن الكويت في طليعة الدول العربية اهتماماً بتكنولوجيا المعلومات في الأعمال الحكومية مشيراً إلى أن البرنامج يهدف إلى تعريف المشاركين بمفهوم الحكومة الالكترونية وأوجه استفادة الأفراد والجهات من خدماتها، اضافة إلى آليات عملها الحالية والمستقبلية وخاصة في مجال العقود الإدارية والمناقصات العامة وتبادل المعلومات وتأمين وسائل الدفع.

واشار سرور إلى أن البرنامج سيركز على دور الحكومة الالكترونية في تحقيق الشفافية في مجال العقود الإدارية الخاصة بالالتزام والتوريد والمقاولات والنقل والتوظيف،اضافة إلى المناقصات الحكومية من خلال اتمام جميع اجراءاتها الكترونياً بدلاً من الاعلان وحتى اعتماد الارساء ودفع التأمين النهائي، فضلاً عن مراحل تطوير المنافذ والموانئ الجمركية باستخدام البرنامج المعتمد من منظمة الاونكتاد.

وقال سرور أن البيئة المحلية أصبحت شبه مهيأة للبدء في تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية خاصة مع تزايد الدعم السياسي للمشروع وتوافر بنية أساسية متطورة للاتصالات الالكترونية تتمثل في مشروع الشبكة الرقمية للهاتف الثابت ووجود أكثر من ٢٠٠ ألف مستخدم للانترنت في البلاد، اضافة إلى وجود امكانات هائلة للدفع الالكتروني من خلال أكثر من مليون بطاقة ائتمانية ومصرفية منتشرة في البلاد، فضلاً عن الاتجاه لتهيئة البيئة التشريعية اللازمة من خلال مشروع قانون التعاملات الالكترونية الذي من المتوقع أن ينظم مسألة التوقيع الالكتروني وتبادل الوثائق وغيرها.

وأشار إلى أن هناك لجنة حكومية مشكلة منذ عامين لادخال واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الأعمال الحكومية، كما تم انشاء جهاز مركزي للمشروع، اضافة إلى البدء في اعداد دراسة شاملة حول كيفية التنفيذ الأمثل للمشروع.

وأوضح أن الحكومة قطعت شوطاً طيباً في مجال تحديث خدماتها

عبر الوسائل الالكترونية كما تمت زيادة الانفاق على البيئة التحتية للاتصالات،مؤكداً أن الحكومة لديها توجهات طموحة لادخال التكنولوجيا الحديثة للبلاد حيث تم تأسيس شركة برأسمال مائة مليون دينار كويتي لهذا الغرض، اضافة إلى تطويع برنامج الاوفست لادخال التقنيات الحديثة في هذا المجال، سواء من ناحية توفير المعدات أو التدريب.

إلا أن سرور أوضح أنه مازالت هناك مجموعة من المتطلبات الضرورية لانجاز المشروع بنجاح، أهمها الترويج للمشروع بين أفراد المجتمع ومؤسساته ونشر ثقافة التعاملات الالكترونية، إضافة إلى تدريب المزيد من العاملين في الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص على آليات عمل الحكومة الالكترونية والهدف من إطلاقها.

ودعا سرور إلى سرعة انجاز المشروع الذى تقدر تكلفته بـ ١٢٠ مليون دينار كويتي لمواكبة التطورات السريعة التي يشهدها العالم والمنطقة في هذا المجال، مشيراً إلى أن كافة الأجهزة الحكومية تقوم بما يفرضه عليها واجبها واحتياجها لتطوير نفسها في مجال استخدام شبكة الانترنت ليتكامل دورها في هذا المجال مع الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في هذا الجانب حالياً.

وأوضح أن الشركة تبحث اجراء دراسة عن الأساليب التي اتبعت للتعامل مع القوى العاملة وبالأخص الوطنية منها، والموارد البشرية، في اطار تنفيذ مشروعات الحكومة الالكترونية محلياً وخليجياً ودولياً ليتم استخلاص البرامج التدريبية التي سيتم التركيز عليها بعد تنفيذ المشروع، وفي مقدمتها التدريب التحويلي الذي سيمثل أهم وسيلة لحل مشكلة البطالة المقنعة الحالية والمتوقعة لأنها قد تعوق التقدم بشأن الحكومة الالكترونية.

وشدد على أهمية العنصر البشري في الوصول إلى أي انجاز في مجالات الحكومة الالكترونية وضمان نجاح هذا المشروع، متوقعاً زيادة نسبة البطالة المقنَّعة في الأجهزة الحكومية بعد تطبيق المشروع، وخاصة بالنسبة للعمالة التي لن تستطيع أن تتأقلم مع المستجدات، ولن تستطيع الحكومة الالكترونية أن تستوعبها، كما توقع أن تستحوذ القيادات والموارد البشرية القادرة على التعامل مع الحكومة الالكترونية على قدر كبير من السلطة في الوقت الذي ستتراجع فيه سلطات القيادات والموارد البشرية التقليدية، كما ستظهر الحاجة الكبيرة إلى تعديل التشريعات لتحفيز وتشجيع العمالة الوطنية لترك العمل الحكومي نظراً إلى عدم الحاجة لها.

وتوقع أن يتم التحول من عملية التوظيف الدائم إلى التوظيف المؤقت وخاصة في السنوات الأولى لتطبيق مشروعات الحكومة الالكترونية، إلى جانب الحاجة الكبيرة التي ستنشأ لتدريب الموارد البشرية في مجالات تقنيات وأساليب تقديم الخدمة من خلال الحكومة الالكترونية، كما ستعزز سياسات التعيين على مبدأ تكافؤ الفرص والتقليل من آثار الوساطة في التوظيف والترقي.

٤٢٣,٩ مليون دولار لأكبر صفقة في المنطقة

« المتنقلة » تستكمل تملك « فاست لينك »

عمان

وقعت شركة الاتصالات المتنقلة MTC عقد تملك ٩١,٦ في المائة من اسهم الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة «فاست لينك» من شركة اوراسكوم تليكوم القابضة لترتفع حصة تملك MTC في اسهم فاست لينك من ٤,٩ في المائة اي ٩٦,٥ في المائة . وبلغ حجم الصفقة التي قام بنك الكويت الوطني بدور المستشار المالي لشركة الاتصالات المتنقلة فيها ٤٢٣,٩مليون دولار أمريكي .

وقال مدير عام شركة الاتصالات المتنقلة سعد البراك في مؤتمر صحفي ان الشركة خطت خطوات مهمة نحو تحقيق مبدأ «الاستثمارات البينية بين الدول العربية » وتطبيق مفهوم الشراكة بين الاقتصادات العربية «ونعتبر ما نقدم عليه اليوم من تملك حصة الاغلبية في شركة فاست لينك الاردنية اولي مبادرات شركتنا لتطبيق استراتيجية التوسع الاقليمي »

تطورات ايجابية

وتابع : اخترنا الاردن بعدما راقبنا كمستثمرين تطورات ايجابية تبعث علي الاعجاب علي مدي السنوات الاربع الماضية .. لقد رأينا كيف طور الأردن تشريعاته ووفر البيئة الملائمة للأستثمار ، رأيناه يقوي هيئة تنظيم قطاع الاتصالات ، ورأينا كيف تعاملت الهيئة بحياد مع أطراف هذا القطاع ، ثم رأينا نزاهة القضاء الاردني حين عرض عليه نزاع بين فاست لينك وشركة تتملك الحكومة الاردنية حصة رئيسة فيها ،

وأضاف « رأينا في الاردن» اولى تجارب تحرير قطاع الاتصالات في العالم العربي تسير بثبات نحو تحقيق هدفها في فتح القطاع للمنافسة وانهاء كل اشكال الاحتكار بحلول العام ٢٠٠٥ نظرنا الي هذا كله باعجاب شديد : اقتنعنا بأن سوق الاتصالات الاردني واعد ومنظم ، ولمسنا صحة المناخ الاستثماري في الاردن وهناك اطمئنان الي أن الأمور تدار علي مستوي عال من الاحتراف »

وتابع البراك : اما عن اختيار فاست لينك فقال: عاشت فاست لينك حالة فريدة من النجاح جعل من سيرتها واسلوب عملها واداراتها نموذجاً يستحق الدرس واخذ العبر فقد كانت هذه الشركة من اوائل شركات القطاع الخاص في المنطقة غير المملوكة للحكومة استطاعت وبنجاح كبير الانتقال من بيئة العمل الاحتكاري المغلق الي بيئة العمل المفتوح، نافست فيها لاعبين عالميين فتفوقت وحازت قصب السبق .

واوضح البراك أنه من الناحية التسويقية استطاعت هذه الشركة خلال زمن قياسي نشر الخدمة الخليوية بين كل شرائح المجتمع وحققت نسباً غير مسبوقة لانتشار الخدمة وتمكنت من بناء قاعدة ضخمة من المشتركين بعدما نجحت في تأسيس شبكة ضخمة للتوزيع لعلها الاكبر في المنطقة ، أما من الناحية الفنية فكنا كلما سمعنا عن جديد في عالم الاتصالات تكون فاست لينك في طليعة من يقدمه للشرق الأوسط وللشركة سجل منتظم من السبق في الميادين التقنية:كانت الاولي في ادخال تقنية الواب GPRS و MMS.

وفي تقديم خدمات البنوك الخليوية وانظمة تحديد المواقع الجغرافية GPSوالكثير غيرها .

واشاد بنجاحات فريق الشركة الاردنية البشرية وقال « لذا لن

دبدوب «الوطني» جاهز بكفاءة لتمويل صفقات مماثلة

يتوقف حرصنا عن حد المحافظة على الفريق ، وأنما سنعمل على متابعة تنمية قدراته وتوسيع قاعدته»

• فضل كبير

اما الرئيس التنفيذي لشركة فاست لينك مايكل داغر فقال انه كان لشركة « أوارسكوم تليكوم » فضل كبير منذ أن دخلت شريكا في عام ١٩٩٩، نجحنا معا في زيادة انتشار الخدمة الخليوية من ١٠٠الف مشترك في عام ١٩٩٩ الي حوالي مليون مشترك الآن ، وبنينا معاً أكثر الشبكات تطوراً وادخلنا اكثر التكنولوجيا تعقيداً ... ويشرفنا اليوم ان نكمل المشوار مع شركة طموحة ورائدة اثبتت كفاءة فنية وادارية ملفتة استطاعت نشر الخدمة الخليوية في دولة الكويت إلى أعلى النسب في الشرق الأوسط وكانت في طليعة من ادخل التكنولوجيا المتطورة الي المنطقة .

وتابع : سنواصل معا نشر الخدمة وتحديث شبكة فاست لينك الاكثر تطورا في الشرق الاوسط وسنحافظ علي ريادتنا في توفير التكنولوجيا الجديدة . وسنتوسع في إدخال الخدمة اللاصوتية والاستعداد للاجيال الجديدة من الاتصالات، وعلى المستوى الاقليمي يسرنا أن نتوسع مع شركة الإتصالات المتنقلة الكويتية في المنطقة كي ننشر الخدمة الخليوية مثلما نشرناها بنجاح في كل من الاردن والكويت .

• أكبر صفقة

من جهته ، قال الرئيس التنفيذي في بنك الكويت الوطني ابراهيم دبدوب ان هذه الصفقة التي يعدها الخبراء والمحللون اكبر صفقة تملك في منطقة الخليج والشرق الاوسط وبلغت قيمتها ٤٢٣,٩ مليون دولار أميركي وقام خلالها بنك الكويت الوطني بدور المستشار المالي لشركة الاتصالات المتنقلة هي في الواقع تعني لنا الكثير في بنك الكويت الوطني حيث تم انجازها في وقت قياسي لم يتجاوز الشهر فضلاً عن انها تؤكد مقدرة وكفاءة البنك الوطني علي انجاز صفقات ضخمة من التمويل والدمج والتملك بالكفاءة التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية العالمية .

• مؤشرات ودلائل

وقال دبدوب ان مثل هذه الصفقة الاستثمارية الفريدة لشركة الاتصالات المتنقلة في الاردن «ان دلت علي شئ فأنها تؤكد صحة المناخ الاستثماري في الاردن وحجم الثقة المتزايدة التي يتمتع بها الاقتصاد الاردني في الفترة الاخيرة على كافة ا لمستويات ومن المؤكد ان هذه الثقة سوف تزداد مستقبلاً في ظل القيادة الحكيمة والواعية للبلاد وتوافر كافة العوامل المساعدة والمشجعة لاستقطاب المزيد من الاستثمارت العربية ، مشيراً الي ان هذه العوامل « شجعت بنك الكويت الوطني على التواجد في الاردن ، وبالفعل حصل مؤخراً على موافقة البنك المركزي الاردني علي فتح فرع تجاري في البلاد ونأمل أن يشهد العام الحالي اول تواجد رسمي لنا في الاردن في ظل سياسة البنك الاستراتيجية نحو التوسع الاقليمي »

البراك
خطوة ضمن توسعنا الاقليمي

داغر
سنواصل العمل لخدمة مليون مشترك

رئيس أوراسكوم يشرح التفاصيل

القاهرة - عقد رئيس شركة اوراسكوم تليكو م القابضة المصرية رجل الاعمال نجيب ساويرس مؤتمراً صحفياً لشرح تفاصيل صفقة بيع شركة «فاست لينك » من قبل اورسكوم لشركة الاتصالات المتنقلة وقالت مصادر في شركة اوراسكوم ان صفقة بيع شركة فاست لينك المتخصصة في خدمات الهواتف المحمولة من اهم الصفقات التي جرت في قطاع الاتصالات العربي العام المنقضي مشيرة في الوقت نفسه الي دور بنك الكويت الوطني في تنفيذها حيث كان المستشار المالي للشركة الكويتية.

«بيتك» أول بنك في الخليج يطبق سايد. اوفاك على التحويلات المالية

يمنع تنفيذ عمليات محظورة ويحدث القوائم آلياً

قال مساعد المدير العام للقطاع المصرفي في بيت التمويل الكويتي. ببيتك. وائل القطامي أن «بيتك» سيبدأ في تشغيل نظام. SIDE (سايد اوفاك). للرقابة على OFAC التحويلات المالية الصادرة والواردة لحسابات العملاء عبر السويفت (SWIFT) ليكون بذلك أول بنك في الخليج يطبق هذا النظام الذى صممته شركة SIDE المملوكة جزئياً من شركة، ويضمن النظام بالدرجة الأولى (SWIFT) عدم تنفيذعمليات تحويل أموال من أو إلى «بيتك» للمدرجة أسماؤهم على قائمة الأشخاص والجهات التي تقوم بعمليات ممنوعة قانوناً مثل غسيل الأموال وغيرها.

وأوضح القطامي في تصريح صحافي أن النظام الجديد يوفر الحماية لـ «بيتك» من التعامل مع أي من المدرجين على القوائم المحظورة من خلال تحديثه لهذه القوائم المحلية والدولية ووقف تعاملاتها في شكل آلي، منهياً بذلك كل الأعمال اليدوية المرتبطة بهذا الجانب الذي أصبح يحظى باهتمام كبير على المستوى الدولي.

وأضاف أن النظام يتيح متابعة آنية ودقيقة وتاريخيه لعمليات التحويل وعلاوة على ذلك فإنه يستطيع في شكل فوري تحديث البيانات المتعلقةبقوائم المشبوهين من مصادرها المعتمدة والتعامل معها وفق الإجراءات والنظم المتبعة.

وقال القطامي أن «بيتك» يمكنه عبر النظام تجميع الرسائل الصادرة والواردة عبر سويفت للاستفادة من بياناتها احصائياً مما يوفر قاعدة بيانات موثقة وشاملة لجميع التحويلات التي تجري على حسابات العملاء من خلال الإدارات المختلفة، معتبراً أنه يمكن لمستخدمي النظام مقارنة جميع الرسائل المرسلة أو الواردة من خلال سويفت بقوائم OFAC الرسمية للتأكد من خلوها من أسماء مشبوهة وفي حال وجود أي اسم محظور التعامل معه محلياً أو دولياً فإنه يتم حجز الرسالة وتحويلها إلكترونياً للجهة الرقابية المعنية للبت في شأنها.

وذكر القطامي أن النظام الذي يطبقه «بيتك» يأتي تأكيداً لالتزامه المطلق بالتعاون مع الجهود الدولية والمحلية لمكافحة عمليات غسيل الأموال والعمليات المشبوهة الأخرى، ضمن حرصه الدائم على تعزيز استخدام التقنية الحديثة للأنظمة والبرامج الآلية في كافة العمليات والأنشطة بما يخدم مصلحة «بيتك» ويساعد في تطبيق القواعد المهنية والتشريعية في شكل كامل.

يذكر أن «بيتك» يبذل جهوداً متواصلة لمكافحة العمليات المالية المشبوهة بما يحفظ للاقتصاد الوطني قوته لـ «بيتك» ومعاملاته السمعة الطيبة والمكانة المرموقة التي يحتلها محلياً ودولياً. فقد استضاف مسؤولين من ادارة الرقابة في البنك المركزي في محاضرة مفتوحة لتوعية موظفيه بخطورة مثل هذه العمليات والإجراءات والتشريعات المطبقة في شأنها، كما استضاف «بيتك» مسؤول مكافحة عمليات غسيل الأموال في «سيتي بنك» لاطلاع الموظفين على تجارب عملية في عمليات المكافحة، ويعقد مسؤولو «بيتك» لقاءات دورية لكافة المستويات الإدارية للتعرف على المستجدات في التشريعات والنظم والآليات المستخدمة لمكافحة غسيل الأموال العمليات المالية الأخرى المحظورة.

ربحية السهم تتعدي الـ ٢٦ فلساً تقريباً... والشركة تتأهل لمناقصة الفحم المكلسن

«الأهلية للاستثمار» تحقق ٤ ملايين دينار عن ٢٠٠٢

قالت مصادر مطلعة أن أرباح الشركة الأهلية للاستثمار بلغت عن العام الماضي نحو ٤ ملايين دينار تقريباً. وتقدر ربحية السهم عن العام ٢٠٠٢ بأكثر من ٢٦ فلساً تقريباً.

وقالت المصادر أن الشركة حصلت على موافقة بنك الكويت المركزي على البيانات الحالية، وقدرت المصادر التوزيعات بأنها ستكون في حدود ١٠ في المئة نقداً و١٠ في المئة منحه، وهي توزيعات ممتازة وفق ما يراها المراقبون إذ يُقدر العائد على سعر السهم الذي أغلق عنده وهو ٣٤٠ فلساً بنحو ١٢,٩ في المئة، وتعتبر تلك النسبة الأعلى إلى الآن على مستوى الـ ١٥ شركة التي أعلنت رسمياً في السوق الآن.

من جانب آخر أشارت المصادر إلى أن مجلس الإدارة سيستعرض خلال اجتماعه ظهر اليوم مسألة شراء نسبة ٤٥في المئة من أسهم الشركة الخليجية الدولية للاستثمار وادراجها في البورصة كشركة زميلة، تنضم إلى «الورقية» و«الأهلية للمشاريع الصناعية»، وبهذه الخطوة ستلغى فكرة الاندماج بين الشركتين، وخصوصاً أن مجلس الإدارة رأى أنه من الأفضل للشركة «الأهلية» و«الخليجية» عدم الدمج، والإبقاء على الأخيرة ككيان منفصل لا سيما وأنها ستمثل الذراع الخارجي للشركة سواء في الأسواق العربية أو الأوروبية والأمريكية.

على صعيد متصل قالت المصادر أن الشركة الأهلية للاستثمار تأهلت رسمياً إلى جانب خمس شركات أخرى في السوق المحلية تتنافس على مشروع الفحم البترولي المكلسن، والتي تقدر كلفة المشروع نحو ٤٥ مليون دينار كويتي.

وذكر المصدر أن أن الشركات التي تم تأهيلها هي إلى جانب الأهلية للاستثمار، الصناعات المتحدة المملوكة لمشاريع الكويت القابضة، احدى شركات مجموعة الخرافي، والكويتية للمال، ومؤسسة الخليج للاستثمار، التي تملكها دول الخليج مجتمعة بالتساوي، وينتظر أن يعلن عن الشركة الفائزة خلال شهر على

أبعد تقدير، ومجموعة الصناعات الوطنية.

وذكرت المصادر أن فرص فوز الشركة الأهلية كبيرة خصوصاً وأن الشركة لها تجربة سابقة، وحققت نجاحاً كبيراً، وبالتالي فإن عرضها واستعدادها للمشروع مميزان.

تجدر الإشارة إلى أن مؤسسة البترول الكويتية كانت قد أقرت تحويل مشروع الفحم البترولي المكلسن إلى القطاع الخاص، كتوجه لخلق فرص استثمارية جديدة وتقدر القوى الانتاجية لمصنع الفحم المزمع انشاؤه ٣٠٠ ألف طن سنوياً.

وذكر مصدر مطلع أنه سيتم تأهيل المشروع وتنفيذه على أن يتم ادراج الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية مثلما حدث مع مصنع الملح والكلورين التي تديره الأهلية للمشاريع الصناعية.

توصية بتوزيع ٣٠ في المئة نقداً

حقق البنك التجاري الكويتي زيادة ملموسة في نتائجه المالية في نهاية عام ٢٠٠٢، حيث بلغ صافي الأرباح٣٩ مليون دينار كويتي مقابل ٣٥ مليون دينار كويتي لعام ٢٠٠١ أي بزيادة في صافي الأرباح مقدارها ١١ في المئة.

«التجاري» يحقق ٣٩ مليون دينار صافي أرباح في نهاية العام ٢٠٠٢

وصرح رئيس مجلس ادارة البنك التجاري الكويتي الشيخ محمد جراح الصباح قائلاً: «ازاء النجاح المستمر الذي يشهده البنك، أوصي مجلس الادارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٣٠ في المئة (مقابل ٢٥ في المئة في العام ٢٠٠١) وتخضع هذه التوصية لموافقة الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك.

ويرجع الفضل في تحقيق هذه النجاحات المتواصلة والنمو المتزايد في أرباح البنك إلى استراتيجيته التي تقوم علي تنويع مصادر الايرادات وتدعيم قاعدة الأصول وتقديم أفضل الخدمات المصرفية المبتكرة للعملاء بالاضافة إلي الجهود المخلصة والخطط المدروسة التي تطبقها الادارة، وتفاني الموظفين واخلاصهم في العمل وتطبيق أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات في الصناعه المصرفية. وسوف يستمر البنك التجاري الكويتي بتطبيق أفضل وأحدث أساليب الارتقاء بالعمل المصرفي والوسائل التقنية التي من شأنها تحقيق المزيد من النجاح المستمر للبنك وتدعيم مكانته وحقوق مساهمية».

واختتم الشيخ محمد جراح الصباح «يستمر تنامي النتائج المالية للبنك رغم الظروف غير المستقرة في المنطقة، وسيواصل البنك اتباع استراتيجية فعالة ترتكز في شكل أساسي على مبدأ تنويع المخاطر ومصادر الدخل، حيث أن استراتيجيتنا تخضع للمراجعة بين فترة وأخرى لتواكب الظروف الحالية والمستقبلية ولا يزال لدي البنك التجاري الكويتي الكثير من الخطط والأهداف الطموحة التي من شأنها تعزيز المكانة المرموقة التي يحتلها في الوقت الحاضر علي المستويين المحلي والإقليمي وترسيخ وجوده في الأسواق العالمية».

متخصص في سوق العقار المحلي وقطاعاته

«بيتك» و«الكويتية للاستثمار» يؤسسان صندوقاً استثمارياً مشتركاً وفق أحكام الشريعة

أنجز الاتفاق المشترك بين بيت التمويل الكويتي (بيتك) والشركة الكويتية للاستثمار (KIC) للمشاركة في تأسيس صندوق استثماري متميز سيطرح علي المستثمرين في السوق المحلي خلال الأيام القليلة المقبلة بعد أن تنتهي اللمسات الأخيرة من الخطة التسويقية الشاملة له.

وفي تصريح مشترك للمدير العام لبيت التمويل الكويتي جسار دخيل الجسار ورئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة الكويتية للاستثمار بدر ناصر السبيعي أفادا بحصولهما على الموافقة المبدئية من وزارة التجارة والصناعة وبنك الكويت المركزي على تأسيس «صندوق الكويت الاستثماري» الذي سيكون متميزاً من خلال تخصصه وللمرة الأولى في الاستثمار في سوق العقار المحلي في قطاعاته المختلفة بالاضافة إلى الاستثمار في أسهم الشركة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية،بهدف تحقيق التنويع الاستثماري من ناحية، ومنح القدرة على مواجهة تقلبات الأنشطة الاقتصادية للسوق من ناحية أخرى بهدف تحقيق أقصي درجات الاستفادة الاستثمارية للمساهمين في الصندوق. وعليه سيركز الصندوق نشاطه على انتقاء نوعية متميزة من الأسهم التى تتلائم ومتطلبات النظام الأساسي للصندوق الذي ينص على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمال وأنشطة الصندوق، بالاضافة إلى انتقاء نوعية متميزة من العقارات الاستثمارية والتجارية التى تهدف إلى ضمان دخل دائم للصندوق، بالاضافة إلى تحقيق الأرباح الرأسمالية المتوقعة على أصوله. وسيخضع الصندوق للمعايير الاستثمارية الشرعية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي التى ستتولى أعمال الرقابة الشرعية عليه.

وسيكون الصندوق من النوع المفتوح الذي سيتراوح حجم رأس ماله المتغير بين ٥ و ١٠٠ مليون دينار كويتي. ويبلغ الحد الأدنى للاستثمار ألف وحدة أي (١٠٠٠) دينار كويتي، في حين يبلغ الحد الأقصي للاستثمار ٥٠في المائة من اجمالى عدد الوحدات المصدرة. وستكون القيمة الاسمية للوحدة

الواحدة ديناراً كويتياً واحداً يضاف لها عمولة بيع مقدارها ٢ في المئة.

أما بالنسبة للمستثمرين المستهدفين بهذا الصندوق، فقد تم الاتفاق مع جهات الاشراف الرسمية على أن يطرح هذا الصندوق للاكتتاب العام،ويقصد بذلك أن يكون الاشتراك في هذا الصندوق متاحاً للمواطنين الكويتيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي والأجانب ويكون كذلك متاحاً للشركات والمؤسسات الكويتية والخليجية والشركات والمؤسسات الأجنبية المقيمة داخل وخارج دولة الكويت. ولذلك تم تحديد الحد الأدنى للاكتتاب بألف وحدة أو ألف دينار حتى يكون متاحاً للجميع أفراداً ومؤسسات. وقد روعي في ذلك فتح المجال أمام أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة أو المدخرات الصغيرة للاستفادة من النتائج الجيدة والأداء الإيجابي للاستثمار في الأسهم وفي السوق العقاري في مقابل بقية عوائد الأدوات الاستثمارية الأخرى .

ومن الأسباب التي دعت «بيتك» و (KIC) لانشاء هذا الصندوق هو رغبة المؤسستين في المساهمة في ايجاد الأدوات الاستثمارية التى تتيح للشريحة الكبيرة من عملائها وللمستثمرين توظيف رؤوس أموالهم ومدخراتهم وكذلك للرغبة في تدعيم الأداء الايجابي لأسهم الشركات الإسلامية العاملة في سوق الكويت للأوراق المالية، خصوصاً على المدى المتوسط، وكذلك للاستفادة من النسب الجيدة من الربحية التى يحققها العقار المحلي حالياً، من خلال التعاون الاستراتيجي بين «بيتك» و(KIC) بصفتهما من أكبرالشركات الاستثمارية العاملة في السوق المحلي. وأخيراً ايجاد فرص استثمارية جديدة وأداوات استثمارية متداولة وتقليل وتنويع مخاطر الاستثمار من خلال التنويع في الأسواق الاستثمارية المستهدفة.

ومن أهم مزايا هذا الصندوق هو نظام الاشتراك والاسترداد لوحدات الصندوق. حيث سيمنح النظام الأساسي للصندوق الحق لحملة الوحدات باسترداد جزء أو كامل وحداتهم كل ستة أشهر، وسيمنح الحق للآخرين بالاشتراك في الصندوق أو زيادة ملكيتهم فيه كل شهر وذلك وفق صافي القيمة السوقية للوحدة وفقاً للسعر المقيم من قبل أمين الاستثمار.

وسيقوم أمين الصندوق (بيتك والشركة الكويتية للاستثمار) بالمساهمة ليس فقط بالنسبة القانونية الملزمة لاشتراك مدير الصندوق (٥ في المئة من اجمالي عدد الوحدات المصدرة) بل سيساهم كل منهما بما يعادل خمسة ملايين دينار كويتي في رأس مال هذا الصندوق، تأكيداً لدعمهما المباشر لهذا الصندوق وثقتهما الكبيرة في الأداء الايجابي المتوقع. وسيقوم كل من « بيتك» والكويتية للاستثمار بمهام وكيل البيع لوحدات الصندوق، أما أمين الاستثمار فهو الشركة الكويتية للمقاصة.

مجلس الإدارة يعتمد خطة الشركة التشغيلية التي تمتد ثلاث سنوات

استثمار ٢٣٨ مليون دولار لجعل طيران الخليج شركة رائدة على مستوى العالم

أعلن جيمس هوغن ،الرئيس التنفيذي لطيران الخليج أن الشركة قد دخلت مرحلة جديدة في السنة الخامسة والثلاثين من تاريخها وذلك عقب الاتفاق التام على اعتماد خطة الشركة التى تمتد ثلاث سنوات من قبل اعضاء مجلس الادارة ، وقد اتضح التزام أعضاء مجلس الادارة للشركة كالناقلة الوطنية لكل من البحرين ، عمان ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، في اجتماع عقد في البحرين في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٢ ، وقد اشتمل على ضخ مبلغ ٢٣٨ مليون دولار من الدول الثلاث المالكة وكذلك الاستمرار في تأجيل ديون الحكومة .

وقد أكد رئيس مجلس إدارة الشركة السابق الشيخ حمدان بن مبارك آل نهيان خلال اعلان قرار مجلس الادارة بأن جميع الاعضاء قد أبدوا رضاهم التام عن التغيرات الكبيرة التي شهدتها الشركة خلال الأشهر الستة الماضية فيما يتعلق بالارتقاء بمستويات الخدمة وفاعليتها وذلك منذ تعيين جيمس هوغن كرئيس للشركة ومديرها التنفيذي ،وقد اضاف الشيخ حمدان بأن تعيين موظفين جدد على الصعيدين المحلي والعالمي بالاضافة الى عمليات التقييم الجذرية لعمليات الشركة قد أتت ثمارها ، كما أعرب عن ثقته البالغة بأن الخطة سوف تعيد طيران الخليج إلى مكانتها السابقة كواحدة من أشهر شركات الطيران في العالم وأكثرها نجاحاً وأضاف قائلاً : «تعتبر خطة إعادة التطوير الاستراتيجية والتي ستمتد ثلاث سنوات ، واحدة من أكثر الوثائق شمولية وأهمية التي أعدتها الشركة على الاطلاق كما تطلبت الخطة تدقيقاً ودراسة شاملة ومستفيضة لقد كان من الضروري أن نكون واثقين بأن القرار الذي اتخذناه هو في صالح الدول المالكة والشركة على حد سواء في ظل الظروف العالمية الصعبة التي تمر بها صناعة النقل الجوى في العالم ويسعدني هنا أن أعلن بأن الخطة نالت الدعم الكامل من الدول المالكة الثلاث ونتطلع أن نحافظ على نفس الزخم الذي تسير عليه على صعيد آخر رحب جيمس هوغن بقرار مجلس الإدارة وكشف النقاب عن مجموعة من العناصر الاساسية المهمة في خطة تطوير طيران الخليج « أود أن اعرب عن شكري العميق لمجلس الأدارة على دعمهم الكبير ورؤيتهم السديدة المتمثلة في دعم الخطة وأود التأكيد أنه لم يطلب منا خلال النقاش أن نتنازل بأي من الأشكال ابدا، هذا وتشتمل خطة اعادة التطوير على مجموعة من العناصر والركائز الأساسية المتمثلة في تطوير هوية الشركة ومكانتها وتعزيز اسطول الشركة وزيادة عدد المحطات التي تغطيها بالإضافة الى غيرها من الأمور كالتحالف مع شركات أخري وتحسين مستويات

خدمة العملاء وتجدر الاشارة هنا بأننا سنركز بشكل كبير على تحقيق الربحية وتحسين سياسات الانفاق خلال المرحلة القادمة »

وقد أكد هوغن بأن العمل قد بدأ فعلاً على كافة تلك الأصعدة مضيفا بأن العائدات مهمة بشكل كبير لتحقيق الارباح لأية شركة طيران مضيفاً بأنه قد تمت السيطرة علي مسألة تراجع العائدات السنوية وسيتم التعامل مع الكفاءة والتكاليف خلال المرحلة المقبلة وقد شكر هوغن موظفي الشركة على جهودهم المخلصة لاعادة الشركة الي سابق عهدها وأعلن هوغن بأن مسؤوليات جديدة قد منحت الي كبار المسؤولين في الشركة ،وتم تغيير قنوات الإدارة لضمان أن ينفذ كل فرد المسؤوليات الملقاة على عاتقه وكل ذلك بالتوازي والانسجام التام مع الدعم الكامل والمكافئات والحوافز التي تلتزم الشركة بها تجاه الموظفين .

أما فيما يتعلق بأسطول الشركة وشبكة المحطات التي تغطيها فقد أعلن هوغن بأن طيران الخليج ستعيد تقييم أسطولها بهدف ضمان خدمة عملاء الشركة أينما كانوا وكلما أرادوا السفر على متن طيران الخليج وأضاف قائلاً: ان ذلك سيجعلنا قادرين على تحديد الى أين تطير طائرات الشركة ومتي وكم مرة كما سيحدد ذلك أي نوع من الطائرات يتم استخدامها ، أن اسطول الشركة سيكبر خلال المرحلة القادمة وسينمو مع نمو الشركة ونحن في مباحثات مستمرة حالياً مع شركات عالمية مثل بوينغ وايرباص وامبراير وبومباردييه لندرس متطلبات الشركة خلال السنوات العشر القادمة .

وكلنا أمل بأن تعود طيران الخليج لخدمة محطات كانت تصل إليها في السابق وتصل الى محطات جديدة مع التأكيد والتركيز على تحقيق الاهداف التجارية والأرباح.

كما تم الإعلان بأن طيران الخليج تتفاوض حالياً مع عدد من التحالفات الرائدة عالمياً مثل ستار ووان ويرلد ومن المتوقع كما أكد هوغن أن يتم اتخاذ القرار بشأن الانضمام الي واحدة من هذه التحالفات خلال الربع الاول من عام ٢٠٠٣ .

وأضاف هوغن حديثه بالقول «الانسان في صلب عمليات وخطط التطوير التي أعتمدتها الشركة لذلك فان كل موظف في طيران الخليج ملتزم كلياً بجعل الشركة شركة طيران آمنة ونزيهة ، وستستمر الشركة باعتماد وتطبيق ارقي معايير السلامة في مجال النقل الجوي في العالم ولن تتنازل أو ترضي طيران الخليج بأقل من ذلك »

ثم اختتم هوغن حديثه قائلاً« أننا بحاجة الي الدعم والالتزام الكامل من قبل المجتمع المحلي في كل من الدول الثلاث لاعتماد طيران الخليج وجعلها الناقلة المفضلة لكافة وجهات السفر ، وهذا بدوره يمثل دفعاً كبيرا لنا للتقدم والازدهار والذي ينعكس ايجابياً على اقتصاد كل من أبو ظبي والبحرين ،عمان في كثير من النواحي ابرزها مسألة التوظيف وخلق فرص عمل محلية»

رغم ارتفاع أسعار النفط العالمية

سلطنة عمان أعلنت ميزانيتها بعجز ٤٠٠ مليون ريال عماني

مسقط - كونا : اعلنت سلطنة عمان عن الموازنة العامة لعام ٢٠٠٣ والتي قدرت بنحو ٣٠٠٠ مليون ريال عماني مقارنة بنحو ٢٨٧٠ مليون ريال عن موازنة عام ٢٠٠٢ وبعجز يقدر بنحو ٤٠٠ مليون ريال وقال وزير الاقتصاد الوطني نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة المشرف على وزارة المالية العماني احمد عبد النبي مكي في مؤتمر صحفي ان معدل الزيادة في الميزانية الجديدة قدرها ٤٥ في المائة عن موازنة العام الماضي بنسبة ١٧ في المائة عن الموازنة المعدلة وأضاف ان العجز في الميزانية الجديدة يقدر بنحو ٤٠٠مليون ريال بنسبة ١٥ في المائة من الميزانية وذلك بالرغم من ارتفاع اسعار النفط العالمية خلال عامي ٢٠٠١و ٢٠٠٢ وكان العجز قد بلغ في عام ٢٠٠٢ حوالي ٣٨٠ مليون ريال .

وستقوم الحكومة العمانية بتمويل العجز بمبلغ ٣٠٠ مليون ريال عن طريق الاقتراض المحلي والخارجي ومبلغ ١٠٠مليون ريال عن طريق السحب من الصندوق الاحتياطي العام للدولة.

وقال مكي أن ميزانية العام القادم حسبت على أساس ٢٠ دولاراً أمريكياً لبرميل النفط وهو سعر يعتبر مناسباً قياساً بمعدل الأسعار السائد حالياً. وأشار الي أن السعر المختار يتماشي مع الخطط المستقبلية لتوجهات أسعار النفط العالمية .

وأوضح أن أي زيادة تتحقق في السعر الفعلي للنفط سيتم تحويل عوائدها خلال العام الي صندوق الاحتياطي العام للدولة للاستمرار في بناء الاحتياطات المالية وذكر مكي أنه تم تخفيض الانفاق الجاري بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بحجم الانفاق الجاري المقدر سابقاً لعام ٢٠٠٣

وبين وزير الاقتصاد العماني أنه يلاحظ أن هناك زيادة في المصروفات مقارنة بموازنة عام ٢٠٠٢ بمبلغ ١٣٢ مليون ريال منها مبلغ ١٠٧ ملايين ريال في المصروفات الجارية ومبلغ ٢٥ مليون ريال في المصروفات الاستثمارية .

وأوضح أن تلك الزيادة هي من أجل توفير العلاوات السنوية للموظفين والعاملين بالحكومة ومبالغ أخري لتأهيل وتوظيف العمانيين . وأوضح مكي أن جملة المبالغ المخصصة للمشاريع الانمائية في عام ٢٠٠٣ تبلغ ٢٢٣٤ مليون ريال تركز معظمها في أستكمال البنية التحتية للدولة وتوسيع نطاق الخدمات الحكومية من مستشفيات ومدارس وخدمات أخري ، قال وزير الاقتصاد العماني أنه نتيجة لجملة العوائد التي ستفقدها الخزانة من الانخفاض في انتاج النفط في عام ٢٠٠٣ فقد تصل إلي ما يزيد على ٤٠٣ملايين ريال محسوباً بسعر ٢٠دولار للبرميل كما سيضيف عليه حجم الاستثمارات المطلوبة من الحكومة لرفع معدل الانتاج والتي تبلغ حوالي ٣١٩ ميلون ريال خلال الخطة ٢٠٠١-٢٠٠٥ وقال أن السلطنة قامت باتخاذ عدد من الإجراءات نتيجة انخفاض انتاج النفط استهدفت زيادة الإيرادات غير النفطية وتخفيض حجم الانفاق منها تطبيق رسم العبور على السيارات عبر الحدود البرية وتحويل حصيلة هذه الرسوم الى صندوق خاص تخصص عوائده للمساهمة في تغطية جزء من كلفة صيانة الطرق كما سيتم رفع سعر بيع وقود السيارات (٢ بيزة) لكل لتر على أن يقتصر تطبيق السعر الجديد على منطقة مسقط بالاضافة الى تخفيض الانفاق الجاري لكافة الوزارات والوحدات بنسبة ٢٥ في المائة .

وأكد مكي أن هذه الاجراءات لن تعوض الخزانة العامة للدولة عما ستفقده من إيرادات نتيجة انخفاض الإنتاج النفطي.

وقال أنه تم تقدير الإيرادات غير النفطية بمبلغ ٧٦٤ مليون ريال

بما نسبته ٢٩ في المائة من اجمالي الايرادات وبزيادة عن تقديرات الخطة بمبلغ ٨٠ مليون ريال وذلك على ضوء المحصل فعلياً خلال السنة الماضية ومستجدات العام الحالى .

وأشار المسؤول العماني الي أ ن السلطنة راعت في موازنة عام ٢٠٠٣ ضرورة تحقيق نمو في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومة للمواطن وأوضح أنه تم تخصيص مبلغ ٥٨٦ ميلون ريال لهذه الخدمات مقارنة بمبلغ ٥٦٦ مليون ريال في عام ٢٠٠٢ أي بنسبة ٦ في المائة زيادة عن العام الماضي .

وأشار الي انه تمت اضافة ٢٦ مليون ريال عماني في موازنة العام الحالي بالنسبة لقطاع التعليم وذلك للاستمرار في تطوير التعليم الأساسي ومقابلة النمو في أعداد الطلبة وزيادة المقبولين في جامعة السلطان قابوس كما تتضمن الموازنة نحو ٦٢ مليون ريال للمساهمة في بعض المشروعات الاستثمارية وكذلك دعم القروض الميسرة للقطاعين الصناعي والسياحي. وأشار وزير الاقتصاد الوطني العماني إلي أنه بالرغم من أن العجز يعتبر عاليا في الظروف الحالية إلا أن ذلك هو ناتج عن مقتضيات التنمية ولتحقيق معدل نمو جيد للإقتصاد الوطني.

وقال أن الحكومة ارتأت ضرورة المحافظة على معدل الأنفاق لا سيما الانفاق الانمائى الذي سيكون له دور في تنشيط الحركة الاقتصادية في السلطنة يذكر أن ميزانية سلطنة عمان عام ٢٠٠٢ حسبت على أساس ١٨ دولاراً.

الجزائر استوحت برنامج التخصيص من التجربة المجرية

الجزائر :

أعلن وزير التخصيص وتشجيع الاستثمارات الجزائري حميد تمار ، أن الحكومة مصممة على أن تجعل من القطاع الخاص (دينامو) التحولات الاقتصادية الشاملة والقطب المركزي في الاقتصاد الجزائري

وقال تمار إن الاقتصاد الجزائري بحاجة ماسة لتغييرات جذرية وبخاصة في المجالين المالي والتجاري وأكد أن تخلي الدولة عن أدارة الأنشطة الاقتصادية منذ ١٩٩٥ ، ساهم كثيراً في ظهور قطاع خاص جزائري لكنه يبيقي بحاجة إلى إعادة هيكلة وإجراءات تنظيمية ، تساعده في احداث مناصب شغل جديدة .

وأبرز تمار أن الاقتصاد الجزائري يعاني غياب الكوادر المؤهلة لإدارة توجه الحكومة نحو نظام الاقتصاد الحر ومنظومة مالية ومصرفية لا تساير التحولات التي باشرتها حكومة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قبل ثلاث سنوات ، وتعثرت بسبب غياب بيانات احصائية الشركات العامة .

وأوضح أنه لا مجال لتضييع مزيد من الوقت لأن سبعة أعوام كافية لتهيئة الظروف الملائمة لبدء عملية التخصيص ، ولا يتأتي ذلك إلا من خلال التعويل على القطاع الخاص بالموازاة مع إعادة تأهيل شركات القطاع العام .

وأشار تمار إلى تجربة جمهورية المجر (هنغاريا) التي تتصدر دول أوربا الشرقية وفي العالم الثالث التي نجحت في تخصيص شركات القطاع العام ، وهي التجربة التي استوحت منها الحكومة الجزائرية برنامجها لأخراج اقتصادها الذي انهكته ثلاثون عاماً من الإدارة الموجهة رغم الوفرة المالية المريحة .

وحسب تمار فإن الحكومة أحصت ٨١٠ شركات تابعة للقطاع العام، توجد بينها ٢٠٠ تعاني مشاكل مالية مزمنة وهي المعنية بعملية التخصيص، و٢٠٠ شركة سوف تخضع لعملية إعادة التأهيل ،التي سوف تكلف خزينة الدولة حوالي ٥٠٠ مليون دولار، وهي عملية بنظر الخبراء مكلفة للغاية ،في حال عدم تمكن الحكومة من بيع أصول تلك الشركات فإنها سوف تعهد بها إلى إدارة خاصة .

ويوفر القطاع العام الجزائري حوالي ٤٢٠ ألف وظيفة . وهو يتركز في الصناعات الأساسية (صناعة الحديد والميكانيك والكيمياء والكهرباء) والبنوك وعلى الرغم من تعويمه مالياً مرات عدة إلا أنه لا يزال خاسراً وقد تم في السنوات السبع الماضية ، تسريح نصف عدد الموظفين تطبيقياً لبرامج إعادة الهيكلة ، مما أفقد ٤٠٠ ألف شخص وظائفهم .

ينهي ارتباط الجنيه بالدولار

«اليورو» سيصبح العملة الأجنبية الأولى في مصر

القاهرة - كونا : رشح خبراءاقتصاديون هنا اليورو للسيطرة على السوق المصرية ليصبح العملة الأجنبية الأولى في مصر في ظل التصاعد الذي شهده في هذه السوق على حساب الدولار ، وتوقع خبراء المال والبنوك في تصريحات لوسائل الأعلام المصرية أن يشهد العام الجديد زيادة كمية اليورو على الدولار في السوق المصري ليصبح العملة الأجنبية الأولى في مصر بعد مرور عام كامل على بدء التعامل باليورو كعملة نقدية عالمية ،وأكدوا أن ظهور اليورو أفاد السوق المصري بشكل عام حيث أعطي التنافس الشديد بينه وبين الدولار الفرصة للمشترى في اختيار الأرخص سعرا بعد أن كان الدولار محتكر للسوق لفترة طويلة مضت ورأي الخبير المصرفي وعضو المجالس القومية المتخصصة إبراهيم المنزلاوي أن عام ٢٠٠٣ سيشهد فك ارتباط الجنيه المصري بالدولار تدريجياً وأنه سيرتبط بالعملتين وقال إن هناك عدة عوامل أخري من المتوقع أن تزيد من قيمة اليورو كعملة عالمية في العام الجديد وهي ضعف الاقتصاد الأمريكي من ناحية وقوة الاتحاد الأوربي وزيادة عدد أعضائه إلي ٢٥ دولة بدلا من ١٥ دولة وظهور أوربا كقطب ثان منافس للولايات المتحدة ، ويضيف أن معظم السياحة الوافدة لمصر من منطقة اليورو والمستوردون المصريون يفضلون التعامل باليورو لعدة أسباب منها أنه أيسر في الاستيراد ولا يلجأون إلي تحويله لعملة مقابلة كما كان يحدث في الدولار كما أن استعمال اليورو يحمي المستوردين من تقلبات العملات التي كانت تسبب لهم خسائر وأكثر من الناحية الكمية الأمر الذي يضطر عدداً كبير اً من المستوردين لاستعماله لعدم كفاية اليورو أو توافره بالكميات التي تفي لمواجهة المطلوب منه للاعتماد عليه في فتح الاعتمادات المستندية. وفي تقييمه لليورو كعملة خلال العام الماضي يقول إنه في بداية يناير الماضي ومع أول ظهور لليورو كانت البداية قوية ووصل سعره إلى ٦٤ سنتاً أمريكياً ثم كان أدني سعرله خلال يونيو الماضي وبلغ ٨٣ سنتاً أمريكياً ثم عاود للإرتفاع بقوة تفوق على الدولار عدة مرات في خلال نفس العام ثم كان أن وصل إلى قمته في منتصف ديسمبر الماضي وكسر حاجز الدولار للمرة الثالثة وسجل أعلى سعر وهو ١,٢٥٩ دولار لليورو الواحد من جانبه قال أستاذ اقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس إن اليورو سيشهد خلال هذا العام مزيدا من الصعود في السوق المصرية على حساب الدولار في ظل تنشيط العلاقات المصرية الأوروبية في إطار اتفاقية الشراكة بين الجانبين ، وأضاف أن الدولار قادر على استرداد عافيته خلال فترة وجيز ة باعتبار أن ركائز الاقتصاد الأمريكي قوية غير أن التنافس بين العملتين سيكون في صالح السوق المصرية التي يجب أن تتخلص من احتكار الدولار .

وأوضح أن العمل باليورو سيقلل من الطلب على الدولار داخل السوق المحلية مما يقلل نسبياً من حدوث ضغوط اسمية لقيمة الجنيه أمام الدولار .

وقال إن التعامل المباشر باليورو سيعمل علي خفض تكاليف المخاطر للمعاملات التجارية والمالية مع دول المنطقة بما يعمل على رفع الميزة التنافسية للسلع والخدمات المصرية المصدرة إلى أوربا وأضاف أن ذلك التعامل سينهي أيضاً مشاكل المصدرين المصريين الذين يقومون بتصدير المنتجات المصرية إلى الأسواق الأوروبية من خلال مراكز أوروبية وسيطة حيث ستنخفض مشاكل التذبذب في أسعار صرف عملات هذه الدول .

وسجل سعر اليورو سعراً أعلى من الدولار في السوق الرسمية فيما سجل نفس السعر في السوق الموازية حيث بلغ متوسط سعره ٥٢٠ مما يشير إلى اكتساب العملة الأوروبية الموحدة لأرضية قوية تدعمه في سباقه المحموم مع الدولار بالسوق المصرية. وتوقع مدير بنك مصر - رومانيا عبد الرحمن بركة أن تشهد سوق صرف العملات الأجنبية بمصر سباقاً جديداً بين اليورو والدولار والجنيه الاسترليني على ضوء انخفاض الفائدة على الدولار إلى ١,٢٥ بالمائة واتجاه بعض العملاء إلى الايداع باليورو على حساب الدولار. كما توقع بركة زيادة الطلب على اليورو والاسترليني مع ذروة الموسم السياحي الشتوي وتحرك عمليات التبادل التجاري بين مصر وبريطانيا وكذا تفعيل اتفاقية المشاركة مع أوروبا مشيرا إلي أن تراجع الفائدة على الدولار قد يدفع صغار المدخرين إلى حيازة اليورو والاسترليني الأمر يؤدي إلى زيادة الطلب عليهما .

إقراره تتويج لإنجازات حققتها دول التعاون

الاتحاد الجمركي بداية إقامة سوق خليجية مشتركة

بدأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تطبيق اتفاقية الاتحاد الجمركي الخليجي في خطوة وصفت بأنهابداية التوجه نحو إقامة السوق الخليجية المشتركة .

ويعتبر قرار الاتحاد الجمركي الخليجي تتويجاً لسلسلة من الخطوات والانجازات التي حققتها دول مجلس التعاون منفردة ومجتمعة معاً والتي شكلت بدورها المناخ الملائم على الصعيدين الوطني والخليجي لأسس التكامل الاقتصادي المنشود الذي تحقق في منطقة التجارة الحرة من دون أي معوقات أو قيود جمركية أو ادارية او كمية ضمن سوق خليجية مشتركة تؤدي الي التكامل الاقتصادي .

ويعد قيام الاتحاد الجمركي الموحد من القرارات المهمة التي اتخذها القادة في قمتهم الخليجية الثالثة والعشرين التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة .

يذكر أن قادة دول مجلس التعاون الخليجي الست قرروا في قمتهم الثانية والعشرين التي عقدت في سلطنة عمان في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ إقامة اتحاد جمركي ووقعوا اتفاقاً اقتصادياً يقضي بتوحيد التعرفة الجمركية مع بدء يناير عام ٢٠٠٣ بدلاً من عام ٢٠٠٥ عملة موحدة بعد ٧ أعوام من أجل تجسيد التكامل الاقتصادي فيما بينها وهو الامر المنتظر منذ عام ١٩٨١ . وبموجب اتفاق سيتم بحلول مطلع عام ٢٠٠٣ توحيد الرسوم الجمركية التي تتقاضاها حكومات الدول الخليجية على المنتجات الاجنبية عند خمسة في المائة بدلاً من النسبة الحالية التي تتراوح من ٤ إلي ١٥ في المائة .

وينظر الي هذا الاتفاق باهمية بالغة بوصفه مرحلة تمهيدية لاتفاق اشمل على تبني عملة موحدة لتكريس الوحدة الاقتصادية بين الدول الخليجية علي غرار الوحدة النقدية بين دول الاتحاد الأوروبي كما أن الاتحاد الجمركي سيسمح بتمكين دول المجلس من تبني علاقات أكثر تكافؤا من التكتلات الاقتصادية العالمية التي أصبحت سمة تميز العلاقات الاقتصادية الدولية في ضوء سيادة مفاهيم العولمة ويضاف الي ذلك أن دول المجلس ستصبح قادرة علي ابرام اتفاقية التجارة الحرةمع الاتحاد الأوروبي التي ستعطيها الكثير من الامتيازات والتسهيلات في العلاقات التجارية مع أوروبا حيث تعثر ابرامها منذ عام ١٩٨٨ لتعليق أوروبا ذلك على شرط التوصل للاتحاد ا لجمركي الخليجي . يذكر أن اقامة اتحاد جمركي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملة موحدة شرطاً وضعه الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لدول مجلس التعاون الخليجي من أجل إبرام اتفاق تبادل حر يجري التباحث بشأنه منذ ١٣ سنة ويشكل توحيد التعرفة الجمركية وإنشاء اتحاد جمركي خليجي أحد أبرز الطموحات الخليجية في هذا المجال حيث تنص الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة في ١١ نوفمبر ١٩٨١ في مدينة الرياض على ضرورة العمل على وضع حد أدني لتعرفة جمركية موحدة تطبق

تجاه العالم الخارجي. ومنذ ذلك الحين وحتى الان تعمل الإدارات المعنية في دول مجلس التعاون لتحقيق هذا الهدف لشعورها بأن قيام سوق خليجية مشتركة وتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها يقضي توحيد التعرفة الجمركية علي السلع الاجنبية وإقامة اتحاد خليجي .

ومنذ إتخاذ قرار اقامة الاتحاد الجمركي الخليجي باشر مجلس جمارك الدولة بعقد اجتماعات مكثفة بين الجهات المعنية لوضع هذا القرار موضع التنفيذ في وقته المحدد أخذا بالاعتبار أهمية اتخاذ قرارات تشريعية وفنية وهيكلة مؤسسية لضمان الانتقال نحو الاتحاد الجمركي الخليجي بشفافية تنفيذها في إطار دول المجلس ومن أهمها الغاء الرسوم الجمركية على منتجات دول المجلس الوطنية الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية شريطة اصطحابها شهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدر كما تم عمل اعادة التأمين والرسوم الجمركية المستوفاة على البضاعة ذات المنشأ الوطني لصاحب البضاعة عن التشكك في صحة منشأها وبعد التأكد من أهليتها للأعفاء بالاضافة الي العمل بنظام التخلص الفوري لانهاء الاجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون في المراكز الحدودية لدول المجلس . كما عملت دول المجلس على منح التسهيلات اللازمة لمرور البضائع بطرق العبور « الترانزيت» بين دول المجلس وفق نظام العبور المتفق عليه من قبل مديري عامي الجمارك بالاضافة الي العمل علي توحيد بطاقات تسجيل السيارت الجمركية في دول المجلس . ان تطبيق التعرفة الجمركية تحقق العديد من الفوائد وهذا ما أكده الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أحمد بن حمد العطية في تصريح صحافي حين ذكر أن دور رجال الأعمال والقطاع الخاص وهم من اوائل المستفيدين من قيام هذا الاتحاد حيث يمكنهم التخليص على بضائعهم في أول نقطة جمركية مع العالم الخارجي ودفع الرسوم الجمركية لمرة واحدة فقط ويمكنهم نقل بضائعهم الي أي من دول المجلس بكل سهولة دون عوائق جمركية تذكر .

واضاف رجال الاعمال بالتعاون مع إدارات الجمارك بالدول الاعضاء خلال الفترة الانتقالية بحيث تكون مستندات بضائعهم كاملة وفق ما نص عليه النظام « القانون » الموحد للجمارك لدول المجلس كما يجب علي رجال الاعمال أن يكون لديهم وكيل لتخليص بضائعهم في المنافذ الجمركية التي يستوردون عن طريقها حتي لا تتعرض بضائعهم للتأخير في الفسح وأكد أنه في حالة تنفيذ رجال الاعمال الخليجيين ما هو مطلوب منهم فأنهم سيدعمون قيام الاتحاد الجمركي دعما حقيقياً ويساهمون في تحقيق الهدف المرجو من قيامه وهو تقليل تكلفة وصول السلع للمستهلك من خلال عدم تكرار استيفاء الرسوم الجمركية عليها وسرعة انسياب السلع وتحركها بين أسواق دول المجلس، أن اعتماد اقامة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون من اعضاء المجلس الاعلي لدول التعاون يأتي تجسيدا للأهمية القصوي التي توليها حكومات الدول الاعضاء بمجلس التعاون لاقامة الاتحاد الجمركي بينها كمرحلة انتقالية يتم بعدها الانتقال لمرحلة السوق الخليجية المشتركة ومنها للمرحلة النهائية من مراحل التكامل الاقتصادي وذلك باقامة الاتحاد الاقتصادي الخليجي .

في دائرة الضوء

جمعية الكشافة الكويتية

جمعية نفع عام تأسست عام ١٩٥٥م

تأسست جمعية الكشافة الكويتية عام ١٩٥٥ وهي جمعية ذات نفع عام، ومن أهم أهدافها تشجيع الحركة الكشفية في الدولة ودعم مسيرتها وربط مؤسساتها مع المنظمات الكشفية العربية والعالمية بالإضافة إلى دعم وتطوير القيادات الكشفية من خلال الدورات التدريبية والبرامج والأنشطة الكشفية المختلفة كما تقوم الجمعية بتطوير وتحديث وتنويع البرامج والمناهج الكشفية للشباب بما يتوافق ومراحل النمو ومتطلبات المجتمع.

محمد حمد الحميدي

رئيس مجلس الإدارة

إدارة الجمعية ولجانها

مجلس إدارة جمعية الكشافة الكويتية يتكون من (١١ عضواً) يمثلون عدد من الجهات المسئولة عن الحركة الكشفية بدولة الكويت ويصدر قرار تشكيله من معالي وزير التربية.

الإدارات واللجان العاملة بالجمعية:

الإدارات:

١ - الإدارة العامة.

٢ - الإدارة المالية وشئون الموظفين.

٣ - إدارة مقر الضيافة

اللجان:

١ - لجنة الأشبال.

٢ - لجنة الكشافة.

٣ - لجنة الكشافة البحرية.

٤ - لجنة الجوالة.

٥ - لجنة التدريب.

٦ - لجنة أصدقاء البيئة.

٧ - رابطة قدامى الكشافين.

٨ - اللجنة الصحية.

٩ - لجنة الهوايات والشارات.

الحركة الكشفية الكويتية

• هدفها:

إعداد المواطن المسئول.

• مبادئها:

حركة تطوعية مفتوحة لكل الشرائح وتعتمد في تربيتها للشباب على:

الواجب نحو الله

الواجب نحو الوطن

الواجب نحو الذات

• المراحل الكشفية:

السن	المرحلة
من ٦ -٩ سنوات	مرحلة الأشبال
من ١٠ - ١٣ سنة	مرحلة الكشاف
من ١٤-١٧ سنة	مرحلة الكشاف المتقدم
من ١٨ - ٢٥ سنة	مرحلة الجوال

• طرقها:

تنفرد التربية الكشفية بإعتماد الطريقة الشاملة وهي تقوم بإختبار الأنشطة المناسبة حسب الخصوصيات النفسية للمراحل العمرية من خلال:

- حياة الخلاء.
- نظام الطلائع (قيادة ونظام)
- التعلم بالممارسة (تجارب وتطبيق).
- نظام الشارات (شارات الهواية - شارات الكفاية).
- العمل بالوعد والقانون.
- البرامج الكشفية المتدرجة والمتنوعة.

• نشأة الحركة الكشفية في الكويت:

تم تأسيس أول فرق كشفية عام ١٩٣٦م، قوامها (١٢) كشاف في المدرسة المباركية وقد سارت الحركة الكشفية الوطنية سيراً بطيئاً حيث كان نشاطها منحصراً على المشاركة في الحفلات والمناسبات الوطنية، ويمكن أن نعتبر عام ١٩٥١م، نقطة تحول لإنطلاقة جديدة، إذ بدأت

الحركة الكشفية الوطنية تشق طريقها التربوي السليم بمشاركة الشباب بشكل كبير.

- عام ١٩٥٢م، ادخل نظام الجوالة لأول مرة.
- عام ١٩٥٣م، ادخل نظام الكشافة البحرية.
- عام ١٩٥٥م، تكونت جمعية الكشافة الكويتية.
- عام ١٩٥٥م، أصدرت الحكومة قانوناً لحماية الحركة الكشفية.
- عام ١٩٥٥م، أوفدت الكويت أول بعثة قوامها ثمانية كشافين وقائد للإشتراك في المخيم الكشفي العالمي الثامن بكندا.
- عام ١٩٥٥م، تم الإعتراف بجمعية الكشافة الكويتية في المؤتمر الخامس عشر بكندا.

استراتيجية جمعية الكشافة الكويتية

قامت جمعية الكشافة الكويتية بوضع استراتيجيتها الكشفية للفترة من ١٩٩٦م حتى عام ٢٠٠٠م انطلاقاً من الرغبة في تطوير الحركة الكشفية في دولة الكويت وقد استند في وضع الاستراتيجية على المحافظة على اصالة الحركة الكشفية في الكويت المتمثلة في:

- انها حركة تربوية تطوعية لها صفة الانتشار العالمي.
- تسهم في التنمية المتكاملة للفتية والشباب روحياً وبدنياً وعقلياً واجتماعياً.
- تؤكد على اعداد الفتية والشباب للقيام بدور ايجابي فعال في خدمة وتنمية بيئاتهم.
- تلتزم بالقواعد الأساسية للحركة: الوعد والقانون ونظام الطلائع ونظام الشارات.
- التعليم بالممارسة والاستكشاف والتقاليد الكشفية وارساء قواعد السلوك الديمقراطي.

وعلى ضوء ذلك تم تحديد خطوات ومراحل الاستراتيجية وقد تمكنت جمعية الكشافة الكويتية من انجاز قدر كبير من الاستراتيجية الموضوعة والذي تمثل في الآتي:

- تطوير الإدارة وتنظيم العمل.
- تنمية الموارد والتمويل.
- تنمية العضوية.
- تأهيل وتنمية القيادات وتطويرها.
- إيجاد مقر دائم للجمعية.
- المشاركة بالأنشطة والأحداث الكشفية المحلية والدولية.

وتعقد حالياً عدة لقاءات لوضع استراتيجية الجمعية للأعوام من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٠م.

مراكز التدريب الكشفي بالكويت

● تتوفر بالكويت مجموعة من مراكز التدريب الكشفي والتي تتبع عدة جهات ومن أهم أنشطتها:

١) المحافظة على أصالة الحركة الكشفية.

٢) تأهيل وتدريب فتيان الكشافة والكشاف المتقدم وقادة الوحدات الكشفية.

٣) اعداد القيادات الشبابية المبكرة في ظل نظام الطلائع (عرفاء الطلائع - العرفاء).

٤) تجريب وتطبيق المناهج الكشفية وتحسين البرامج والأنشطة الكشفية والوطنية والعلمية والبدنية والروحية وأنشطة أوقات الفراغ.

٥) تنظيم المحاضرات والندوات واللقاءات والتجمعات الكبرى.

ويتم تحقيق هذه الأنشطة من خلال المراكز التالية:

- مركز التدريب الكشفي بمنطقة العاصمة التعليمية.
- مركز التدريب الكشفي بمنطقة الأحمدي التعليمية.
- مركز التدريب الكشفي بمنطقة الفروانية التعليمية.
- مركز التدريب الكشفي بمنطقة الجهراء التعليمية.
- مركز التدريب الكشفي بمنطقة حولي التعليمية.
- مركز تدريب الكشافة البحرية.
- مركز التدريب الكشفي للتعليم الخاص.
- مركز التدريب الكشفي بالهيئة العامة للشباب والرياضة.
- مركز التدريب الكشفي بجوالة جامعة الكويت.
- مركز التدريب الكشفي بالمخيم الكشفي السنوي الدائم.
- مركز التدريب الكشفي بالنادي العلمي الكويتي.

المقر الدائم لجمعية الكشافة الكويتية

أثمرت جهود مجلس إدارة الجمعية، عام ١٩٩٨/٩٧م، عن إقامة مبنى دائم للجمعية مكون من ستة أدوار بالإضافة إلى الدور الأرضي، ودور تحت سطح الأرض (سرداب) ويتسع المبنى لإدارات الجمعية المختلفة بالإضافة إلى قاعات المحاضرات والإجتماعات وكذلك مطعم وقاعة إستقبال بالإضافة إلى تخصيص الدور الخامس والسادس سكن ضيافة الجمعية.

حولي - شارع بيروت - بجوار سنترال حولي
تلفون: ٢٦٦٨٠١٦/٥ - فاكس: ٢٦٥٨٦٠٤

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

اللائحـــة الإداريـــة

«الباب الأول - الاجتماعات»

الهيئة التي تمثل الجمعية واختصاصات كل منها وتعيين الأعضاء الذين تتكون منهم وطرق عزلهم

■ **أولاً: الجمعية العمومية:**

مادة (١) تتكون الجمعية العمومية من جميع الأعضاء العاملين الذين وفوا الالتزامات المفروضة عليهم وفقاً للنظام الأساسي للجمعية، ومضى على عضويتهم مدة ستة أشهر على الأقل.

مادة (٢) تنعقد الجمعية العمومية بناء على:

أ - دعوة من مجلس الإدارة.

ب - طلب يتقدم به لمجلس الإدارة كتابة ثلث الأعضاء الذين لهم حق حضور الجمعية العمومية مع بيان الغرض من ذلك.

جـ - دعوة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إذا رأت ضرورة لذلك، كما يجوز لها ذلك إذا لم يستجب مجلس الإدارة للطلب المشار إليه في الفقرة السابقة (ب) من المادة (٢).

مادة (٣) يجب أن يرفق جدول الأعمال بالدعوة للجمعية العمومية ولا يجوز للجمعية العمومية النظر في غير المسائل الواردة في الجدول إلا بموافقة الأغلبية المطلقة لمجموع عدد أعضاء الجمعية العمومية.

مادة (٤) يجب دعوة الجمعية العمومية مرة كل سنة خلال الشهرين التاليين لانتهاء السنة المالية للجمعية وذلك للنظر في التقرير المالي (الميزانية وحساب الايرادات والمصروفات) والتقرير الأدبي (التقرير عن أعمال السنة) وتقرير مراقب الحسابات وانتخاب مجلس الإدارة بدلاً من الذين زالت أو انتهت عضويتهم وتعيين مراقب الحسابات من غير أعضاء مجلس الإدارة وغير ذلك من المسائل التي يرى مجلس الإدارة أدراجها في جدول الأعمال.

ويجوز دعوة الجمعية لاجتماع غير عادي للنظر في تعديل نظام الجمعية الأساسي أو حلها أو اندماجها في غيرها أو عزل أعضاء مجلس الإدارة أو لغير ذلك من الأسباب.

مادة (٥) يتولى مجلس الإدارة الدعوة لاجتماعات الجمعية العمومية في مقر الجمعية ويجوز له أن يدعوها للانعقاد في مكان آخر يحدد في خطاب الدعوة وتتم الدعوة بإخطار يرسل إلى جميع الأعضاء الذين لهم حق الحضور قبل موعد الانعقاد بخمسة عشر يوماً على الأقل مرفقاً بهذا الإخطار الآتي:

- جدول أعمال الجلسة.
- التقرير المالي (الميزانية وحساب الإيرادات والمصروفات)
- التقرير الأدبي (التقرير عن أعمال السنة)
- تقرير مراقب الحسابات.
- مشروع الموازنة للسنة القادمة.

هذا ويجب أن يعلن في مقر الجمعية في مكان بارز موعد وجدول أعمال جلسة الجمعية العمومية وكشف بأسماء الأعضاء الذين لهم حق حضورها وغير ذلك من الإجراءات التي تثبت صحة إجراءات انعقاد الجمعية العمومية.

مادة (٦) على الجمعية ابلاغ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بكل اجتماع للجمعية العمومية قبل انعقاده بخمسة عشر يوماً على الأقل واحاطتها كذلك بخطاب الدعوة والمسائل والواردة في جدول الأعمال والأوراق المرفقة بجدول الأعمال.

مادة (٧) لا يكون اجتماع الجمعية العمومية العادية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها فإذا لم يتكامل العدد أجل الاجتماع إلى جلسة أخرى تعقد بعد ساعة من موعد الاجتماع الأول ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً بشرط أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين عن عشرة أعضاء من الأعضاء الذين لهم حق الحضور، مع وجوب توضيح هذا الاجراء في خطاب الدعوة.